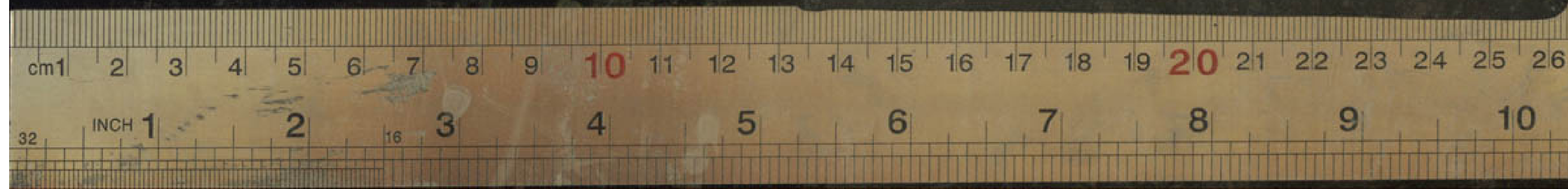


تصنیف ملا شمس الدین محمد خفری
در اثبات هیولی





بسم الله الرحمن الرحيم

...الصلوة على مظهر الاعلى محمد و آله

...في تحقيق الهيولى و توابعها

...عينا بالذي ابدعها و نبهنا على مقد

...اهب الناس في حقيقة الجسم

...جزاء

...الجوهرية المتصلة

...ع بجوهرية المتصلة و بعضهم الى انها

...ى لا يمكن انقسامها في الخارج فعلى هذه المذاهب

...ة الاجسام وحدة بالشخص و تكثرة في نفس الامر و قضية

تارة متصلة واحدة في الحس و تارة عن...

فيه و لما ابطل الحكماء هذه المذاهب...

الى ان الجسم المفرد متصل في نفس...

و قابل لطريان الانفصال عليه من...

انه عند طريان الانفصال...

و يبقى شيء ...

حالتي...

ان...

مادتها ا...

و لا متصل و لا منفصل بل مع...

واحداً و مع الانفصال منفصلة متعد...

متصل واحد ثم اختلفا في تحقيق الاتصال الجو...

الجوهر المتصل فذا تر فصير المادة الاولى عنده
الواحد متصلة واحدة ومع المتعدد من المتصلات
تعدده بالعرض واما عندنا فلا حظ فصير
الاتصال العرضي الواحد منفصلا باتصالا ارد
على تحقق الاتصال الجوهري
التي هي معروض لتصلا
فقال الجسم هو
الماهية
[illegible]
مذهب ارسطو
في الكتب المشهورة
عليها فانا نحقق ما هو الحق في
لنا اثبات الاحكام التي تتعلق بالهيولى و
من الثلاثة ثم وغيره فترتب المقصد في تلك المطالب

واما ابطال المذاهب المذكورة اولا
لشهرة زاهيته التي هي سهلة المآخذ اما
الهيولى والصورة الجسمية واثبات ذكر
في تعريف الجسم الطبيعي بان يقال
فيه الابعاد الثلاثة
ان تفرض ف
كذلك
منا
ال
كو
الاطلاق اما
الجسمية مساو لفصله وكون
الطبيعي ماهية مركبة من الجنس والفصل
له اولا لازما لجنسه وسواء جعل مفهوم قولنا ممتد

وفصله له او لازم فصله والدليل على تركيبه من
يجد العقل خوضا للذاتي في كل من مفهومي
ت الثلث على الاطلاق فان رفع حمل
الماهية الجنسية كما هو شان جميع الذاتيات
اساً لرفع ماهية الجسم
اساً لرفع مرتبة الجسم
نفع رفع الجوهرية
ث على
ري وما
هو
بر عنه
تصال اي يمكن ان
متصله متقاطعة على قوايم ومعنى ذلك
جسم انه ممتد في الجهات الثلث على نحو التقاطع
مدا يكون اجزاؤه الفرضية مشتركة في الحدود بعنوانه

كل جزء بعينه يكون جزء الجزء آخر **وبعده**
يقال في اثبات تركب الجسم في الخارج
جنساً هو الجوهرية وفصلاً هو
الثلث على الاطلاق متصل
مركب في العقل من الجنس
الفصل اذا كان
معنى
من
و
هو
فصله الذي
الاطلاق متصلاً بالمعنى الذي
الانفصال عليه ان جميع اجزائه مشتركة
معنى الجوهر عليه باعتبار الوحدة التي اعتبر في

ولا عنها الاتصال فهذا تحرير دليل ساطع خال عن الزوائد
من الهيولى والصورة ومن لا اساعدني
او لازم جنسه قبل اقامة البرهان علي
ان نقول لا شبهة في ان الممتد في الجهات
اما ان يكون تمام ماهية الجسم
في الخارج وحقيقة
ان شاء الله
لعتبر
مذكورة
جود فيه
من الابعاد اذ
ية الطبيعية بعينها واعتبر الامكان
مناط الجسمية ليس هو فرض الابعاد بالفعل
الجسمية بعدم الفرض بل مناطها مجرد امكان الفرض

سواء فرض او لم يفرض بناء قوله من قال ان قيد الفرض
مع وجود قيد الامكان مخل لانه يخالف
فرض الابعاد الثلاثة فيها ممكن غاية
محال ليس بشيء لانا اذا لم نعتبر قيد ال
الامكان كان المتبادر منه
الخارج ويخرج عنه
مع قيد ال
ذكر ال
المراد
بل المراد
والخطوط وفرض
قال السيد المدقق قدس الله سره
يجوز العقل وعدم تناهيه ليس
تعمل العقل بمعونة الوهم بعين العلة للخط كما يدل عليه

١٢ — العرض والعمق ويدل عليه ايضاً **قول**
الشيخ حيث قال ليس يجب ان يكون
على الوجوه المذكورة حتى يكون جسماً
منا فكيف يمكننا ان يضطر
في الجسم بل معنى هذا
[illegible] بعدا اخر
[illegible] العرض
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] كما يقال ان
[illegible] ابعاد وليس يعني انه منقسم بالفعل
[illegible] انه من شانه ان نفرض فيه هذه القسمة
[illegible] بان يعرف الجسم وهو انه الجوهر الذي كذا صورته

وهو بها هو ما هو ثم سایر الابعاد المفروضة بين نهاياته
وبها يا ته واشكاله واوضاعه امور ليست مقومة له بل هي
تابعة لجوهره انتهى كلامه **اقول يفهم من كلامه هذا امور**
احدها ان المراد بالفرض المذكور في تعريف الجسم هو توهم الابعاد
والخطوط وتعمل العقل بعون [illegible] الابعاد وهيئته
لا ان يكون المفروض [illegible] [illegible] اقرانها
عمقاً لا [illegible] ها ان هذه
الصف[illegible] للجسم
[illegible] انه مقومة
او[illegible] النهايات
تحقيق [illegible] الجوهر
[illegible] والعرض ان
بحيث يمكن ان يفرض فيه
الجسم باعتبار ذاته قابل للابعاد [illegible]
متصلة باعتبار ذاته فاتصاله ليس امرا عـ[illegible]
ليس الا متصلية فاتصاله امر عرض عن نفسه الذي هو

نفرض قولنا متصل بالمعنى المذكور يتحد بالجسم بدون التحقق
له اتصال موجودا الى الخارج وهذه المقدمة نافعة جدا في
البراهين الاتية في جواب من قال ان هذا التعريف غير مانع
لدخول الهيولى فيه وجب محافظتها ومما يتعلق بالتعريف
المذكور ا[illegible] قدس سره في شرح المواقف
ان [illegible] لابعاد نظرا الى
ذات الجو[illegible] الى فان
قلت [illegible] ها
قلت [illegible]
الممتد [illegible] هذا الجوهر
[illegible] في حال هذا
[illegible] بالضرورة فالمقصود هنا تعريف
ه بان المقصود هنا تعريف الجسم الذي
بيان حقيقته واجزائه الخارجية ولا شبهة في ان الذي قصد

بيان حقيقته واجزائه الخارجية ليس الا المركب من الهيولى و الصورة
دون ما يدل على بادي النظر ولعل المعترض جعل الضمير في
قوله فالمقصود هنا تعريفه راجعا الى قوله هذا الجوهر الممتد اعني
الصورة الجسمية من حيث هو صورة جسمية وليس هذا مقصوده
بل الضمير المذكور راجع الى قوله الج[illegible] النظر فمقصوده
قدس سره ان المقصود هنا [illegible] الجسم في [illegible] ثم اي
الجسم الجسم[illegible] نزاع [illegible] موجود وذهب الاكثرون
[illegible] تركيبه الانقص [illegible] الى كون
الاحتما[illegible] الجزء بالمقص
لان المقص[illegible] تطبيقا
واما ما قال [illegible] هذا السوال
من ان صدق الحمل المذكور على الصورة
الصورة الجسمية متحدة مع الهيولى في الاشارة
ذات واحدة في الخارج كما حققناه فكيف يجوز ان نفرض

وحدها خط مع ظهور ان كل خط نفرض فيها يفرض في
المجموع فقد تأمل وجوه احدها ان كون الصورة متحدة
مع الهيولى في الاشارة الحسية بل هما ذات واحدة في
الخارج كما حققناه فكيف يجوز ان نفرض فيها وحدها
خط مع [illegible] لا نفرض فيها نفرض في المجموع
نفسه [illegible] مجوع [illegible] ان كون الصورة متحدة مع
الهيولى في الاشارة الحسية [illegible] لا ليس
تصدق هذا [illegible]
شدا [illegible] حلها
اما صد [illegible] ا جها
مكن فرض [illegible] بادنه مستلزما
[illegible] الهيولى لا يمنع الصدق الكلي
[illegible] بذلك علم صحة قوله قدس سره فكيف
[illegible] ان التعريف لا يصدق على غير الصورة الجسمية

فلان

فلان المجموع المركب من الهيولى والصورة الجسمية المتحدتين
في الاشارة الحسية لا يمكن توهم الخط فيه الا بواسطة الجزء
الاخر الذي هو الهيولى فلا يكون امكان فرض الابعاد نظرا
الى ذات الجوهر من حيث هو ذات مركبة وثانيهما ان الحكم
بانهما ذات واحدة في الخارج على [illegible] حققه لا يدفع هذا
السؤال لانه قدس سره قايل بالتركيب الخارجي الاتحادي
فيكون الجسم [illegible] خارج [illegible] كب في الخارج من الجوهرين
المتحدين في الذات احدهما وهو الذي يمكن ان ينعدم مع بقاء
الاخر هو الصورة والباقي الذي يطرأ عليه هو الهيولى
فلا تصدق على ذلك المركب انه يمكن فرض الابعاد فيه
نظرا الى ذات المركب من حيث هو ذات المركب بل انما يمكن
فرض الابعاد فيه نظرا الى ان ذات الهيولى متحدة مع الصورة
بالعرض وعلى تقدير حمل التعريف المذكور على المتبادر الذي
هو مدار السؤال المذكور لا يندفع بهذا الجواب وخلاصة هذا

النظر انه اذا اختير ان الهيولى والصورة متحدتان في الذات
على ما اختاره المجيب لزم ان تلك الذات مركبة من حيثية
هي بها الهيولى التي تبقى مع زوال الصورة وطريان الصورة
الاخرى وهي الجنس بشرط لا ومن حيثية اخرى هي الصورة
التي تعدم [illegible] وهي الفصل بشرط لا وان تكون
كل منهما [illegible] جزء مغاير لوجود الاخر وجود
الكل وظاهر ان منشأ امكا[ن] [illegible] الا الصورة
الجسمية لا اصل [illegible] فلو حمل التعريف على ما ذكره
سيد المحققين قدس سره من المعنى المتبادر الذي هو ان
منشأ امكان فرض الابعاد ليس الا نفس الذات ولم ينشأ
من غيرها سواء كان جزءا او خارجا لم يندفع السؤال
المذكور بهذا الجواب سواء اختير ان جزئي الجسم الذي هو
مركب من الخارج منهما متحدين في الذات بالعرض او لا والاولى
ان يحمل التعريف المذكور على غير المعنى الذي اعتبره سيد المحققين .

نور الله مرقده وهو ان منشأ امكان فرض الابعاد
ليس امرا خارجا من الذات فح يكون التعريف غير صادق على
الهيولى لاحتمال صيرورته اعم بعد اثبات الهيولى على انها
جوهر مغاير للصورة الجسمية على ما هو المشهور ولا يخل
بالمقصود لما مر فان قلت هذا انما يصح ان لو
جعل قوله وحدها قيدا للصدق ليكون معناه انه لا يصدق
التعريف [illegible] الا على الصورة الجسمية واما اذا جعل
قوله وحدها قيدا للصورة الجسمية ليكون معناه انه يصدق
التعريف المذكور على الصورة الجسمية بدون الهيولى فلا
يلزم ان يحمل قوله نظرا الى ذات الجوهر على المعنى المذكور اولا
بل الاولى ان يحمل على المعنى المذكور ثانيا فح يتم الجواب الذي
ذكره سيد المدققين نور الله ضريحه قلت جوابه لا يتم
الا بان يقال انه لا يمكن فرض الخطوط بالذات في الصورة
الجسمية وحدها الا بان يقال فرض الخطوط فيها مستلزم لفرض

لخطوط في الهيولى وفي المجموع كما تعرض له قدس سره وان قيل
حواشي سيد المدققين قدس سره مبني على مذهب الهيولى
على ما يدل عليه قوله على ما حققه وهو ان الصورة الجسمية
متحدة مع الهيولى مع كونها تمام ماهية الجسم المركب من الهيولى
والصورة في الخارج بدليل قول الشيخ في طبيعيات
الشفاء حيث قال ان لكل جسم طبيعة وصورة و
عرضا ثم قال وصورته هي ماهيته التي بها هو ما هو قلت
الصورة الجسمية جزء خارجي للجسم الذي له جزء آخر هو
الهيولى فكيف يمكن ان يقال انها تمام ماهية ذلك الجسم
وقول الشيخ المذكور لا يدل على ذلك فانه قال صورة
الجسم هي ماهيته ولم يقل الصورة الجسمية هي ماهية الجسم
وصورة الجسم قد يطلق على ماهية الجسم وقد يطلق على
الصورة التي هي محل الهيولى وبحصولها فيها يتحصل الجسم
ومراد الشيخ من صورة الجسم في العبارة المذكورة

هو المعنى الاول وههنا سوال قوي يرد على التعريف المذكور
بعدم مانعيته وهو ان يقال المراد من هذا التعريف ان الجسم
هو جوهر متضمن لما يفرض فيه الابعاد الثلاث ولعل قدوة
الحكماء صاحب الشفاء اشار الى هذا بقوله وهو ان الجوهر الذي
كذا صورته على ما مر وليعلم ان سوال سيد المحققين في
التعريف المذكور بعينه نظير كلام سيد المدققين في
حواشيه على شرح التجريد حيث قال لا يمكن تعريف الانسان
بالحيوان الناطق لان الناطق هو النفس والحيوان هو البدن
وما يصح حمل شيء منهما على المجموع فلو عرف الانسان بالجوهر
الناطق لزم ان لا يصدق الا على جزئه فلا يصح تعريفه به
بل انما يصح تعريف جزئه به وهو النفس وانما وقع هذا السوال
التي علقت على شرح التجريد بان المراد بالناطق
الذي جعل فصل الانسان معنى يحمل عليه وهو مفهوم قولنا
متضمن لمبدأ الآثار الخاصة اعني النفس الناطقة ق

بان المراد بالحيوان الذي هو جنس للانسان معنى محمول عليه
وهو مفهوم قولنا جوهر متضمن للابعاد ومنشأ النمو و
الاحساس وهو صادق على مجموع البدن والنفس

فائدة ذكر في
مواضع كثيرة ما يلوح اليه منها ما ذكره منها ما قال في منطق
الشفاء في رد من قال ان الناطق اعم من الحيوان من ان
من ان المراد بالناطق مفهوم قولنا صاحب النفس منشاء
للآثار الخاصة وتفسيرا للناطق بما ذكرت من اعتبار التضمن
اولى من هذا لانه يصدق على البدن وحده انه صاحب
النفس الانسانية فلا بد من اعتبار التضمن كما لا يخفى واعلم
ان السؤال المذكور لا يتعلق بخصوص تعريف مركب من المركبات
الخارجية بل يجري في جميع تعريفات المركبات الخارجية والجواب
في الكل واحد هو اعتبار التضمن ولما كان هذا الاعتبار
امرا مقررا عند المتقدمين في جميع تعريفات المركبات لم يتعرض

له في امثال الانسان والاجسام التي نعلم نحن انها مركبة في
الخارج ولي جواب آخر لهذا السؤال في التعريف المذكور للجسم
وهو ان الجوهر بالمعنى المشهور عند المتأخرين الذين قالوا بتركب
الجسم من الهيولى والصورة ليس جنسا للجسم ولا يلزم مساواته
بل انما اللازم المساوي له الجوهر بالمعنى المشهور عند القدماء
وهو الماهية التي اذا وجدت في الخارج ليس حالا في شيء
فانه يكون في التحديد المذكور اشارة الى ما هو جنسه انما
هو هذا المعنى الذي لا يصدق على الصورة الجسمية وحدها
وهي الفصل بشرط لا فلا يصدق التعريف المذكور بعد لا كل
القابل للابعاد على ما يقبلها بدون اعتبار الخارج على ما هو
الاصلي المركب من جنس الجسم وفصله وخلاصة هذا الجواب
ان الجوهر المأخوذ في تعريف الجسم انما هو بمعنى الموجود لا في
محل كما هو المتعارف عند المتقدمين لا بمعنى الموجود في موضوع
كما هو المتعارف عند المتأخرين القائلين بالهيولى فانه غير

من قول صاحب الشفاء شكر الله سعيه حيث قال واما
تعريف الجسم فقد جرت العادة بان يقال ان الجسم جوهر طويل
عريض عميق اشارة الى ان هذا التعريف للمتقدمين الذين لم يثبتوا
الهيولى ولا خفاء في ان معنى الجوهر عندهم هو الماهية التي اذا
وجدت في الخارج لا يكون في محل اذ لا فرق بين المحل والموضوع
عندهم كما هو مقرر عند الاشراقيين ومثبتي الجزء وفي الجملة
ومحتمل التعريف احتمالين احدهما ان المراد بقابل
الابعاد ما يتضمن لقابل الابعاد وثانيهما ان المراد بالجوهر
ما لا يكون في محل وعلى التقدير الثاني لا يصدق الا على المركب
من الهيولى والصورة وهو الجسم بعد تتميم برهان تركبه ولا
يصدق الا على الصورة الجسمية على تقدير عدم تركبه في نفس
الامر فيكون التعريف ذا الحيثيتين اي بحيث لا يصدق الا
على المركب على تقدير تركب الجسم في الخارج وبحيث لا يصدق
الا على الصورة الجسمية على تقدير عدم تركبه في الخارج فاجب

ليتحد

ليتحد موضع النزاع ولا يمكن حمل النزاع في ان الجسم مركب
من الهيولى والصورة في الخارج ام لا على النزاع اللفظي وايضا
يجب ان يحمل الجوهر المذكور في تعريف الجسم على المعنى المذكور
آنفا اي الموجود لا في محل ليمكن اثبات ان الهيولى التي هي
حاصلة للصورة الجسمية جزء للجسم لا حامل للجسم وبذلك
يصير الثاني ارجح وههنا بحثان آخران للايراد المذكور
في التعريف المذكور احدهما ان الصورة الجسمية ليست الا
امرا عارضا للهيولى فلا تكون الا حيثية اتحادية للهيولى
كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله الحكيم ولم يمكن فرض الخطوط
فيها بالذات بدون الهيولى ولا في الهيولى بدونها بل انما
يمكن فرض الابعاد والخطوط الا في مجموعهما بالذات فلا
يدخل في التعريف الا المجموع بعد ان حمل التعريف على ما هو
المتبادر منه وهو ان المراد بقابل الابعاد ما هو قابل لها
لا باعتبار امر خارج وثانيهما ان الصورة الجسمية ممكنها

حسبه الحادية للهيولى لم يكن جوهراً ولا عرضاً لانهما
ح ليست موجودة بالذات بل انما يكون موجودة بالعرض
على شبهه وجود مفهوم ابيض ومما ينقسم الى الجوهر
والعرض انما هو الموجود بالذات كما صرح بصاحب
الشفا قدس الله سره العزيز وغيره وعلى هذا لا يصدق
التعريف المذكور الا على المجموع المركب من الهيولى و
الصورة وانما اخرت هذين الجوابين لانهما مخالفان
لما هو المشهور من ان الصورة جوهر قابل للابعاد بالذات
والاخير مخالف لقسمة الحكماء الجوهر الى الجواهر الخمسة
التي احدها هو الصورة الجسمية ولعل جعل الصورة
الجسمية جوهراً انما هو على سبيل المسامحة والتشبيه
مبالغة في رد من قال انها عرض وهذا غاية ما امكن
في دفع الايراد المذكور من الاجوبة واختيار احدها
موكول الى ناظري هذه الرسالة واما الجواب المرضي

عندي

عندي فليس الا الجواب الثاني من الاجوبة الاربعة
الاخيرة ولنرجع الى تنقيح الدليل المذكور لاثبات الهيولى
وهو ان ملخصه ان للجسم المفرد محمولين هما نوعا
المحمولات احدهما انه جوهر وذات له استقلال ليست
نحو السواد والبياض في القيام بالغير وثانيهما انه طويل
عريض عميق وبعد ابطال الجزء الذي لا يتجزى ثبت انه
ممتد متصل اي قابل للابعاد ونحن في كل من هذين المحمولين
صفات الذاتي للجسمية المشهودة فان العلم باتصاف
الجسم بهما بديهي ولا يمكن ان يسلبا عن الجسم ولا علة
لاتصاف الجسم بهما بعد تحقق الجسم وهما مقدما على
الجسمية بالذات على نحو تقدم الذاتي ورفعهما عن شيء
يوجب رفع الجسمية فانا نحكم بان الشيء ما لم يكن جوهراً
ممتداً قابلاً للابعاد لم يكن جسماً وبان ما لم يكن ممتداً
قابلاً للابعاد لم يكن جسماً فهذه الصفات للجسمية بحدها

كلها في هذين المحمولين وبهذا يعلم انهما ذاتيان للجسم ثم
انا نجد ولذا الممتد بل القابلية للابعاد مع بقاء الجوهرية
ووجود الجوهرية بدون القابلية للابعاد مع امكان
طريانها اما الاول فلان الجسم المفرد اذا طرء عليه
الانفصال زال عنه قابلية الابعاد التي لا توجد بدون
المتصلية كما مرت الاشارة اليه ولم يزل عنه الجوهرية
والا لزم من مجرد الانفصال الانعدام بالكلية وهو
بط بالبديهة وباتفاق العقلاء وسنذكر النبيه عليه
انشاء الله تعالى واما الثاني فلان المجموع الجسمين المفردين
اللذين حصلا من انقسام الجسم المفرد اليهما الجوهرية
وليس لذلك المجموع المتصلية والقابلية للابعاد ومن
شانه ان يصير متصلة وقابلة للابعاد كما كان اولا
فثبت ان الجسم جوهر قد يكون متصلا وقابلا للابعاد
وقد يكون غير قابل لها بل عسا مع المتصلين الاخرين وذلك

الجوهر

الجوهر والذات هو الهيولى وقابليته للابعاد بل مفهوم
قولنا قابل للابعاد المحمول على ذلك الجوهر هو الصورة
فثبت ان للجسم ذاتين نعلم عند في الخارج احدهما
مع بقاء الاخر وبذلك ثبت انه يكون مركبا في الخارج من
الهيولى والصورة كما يكون مركبا من الجنس والفصل وفي
سياتي مباحث اخر تتعلق بهذا البرهان بعد تقرير البرهان المشهورة
انشاء الله تع **ومن البراهين التي تقرر عندي**
ان يقال جميع الممكنات مشتركة في ان ليس لها وجود
لذاتها بل وجود الممكن ليس الا ارتباطه بغيره فجميع
الممكنات مشتركة في اصل واحد هي امور مرتبطة بنوع
من الربط صحيحا لان نطلق عليها مفهوم الموجود الذي
هو ثابت لذلك الاصل بالذات وذلك الاصل هو الموجود
الحقيقي الذي يسمونه الصوفية اذا اعتبر بشرط لا مادة
الكل واما عند الحكماء فنسميه مطلقا فاعل الكل لان نسبة

الممكنات اليه بالاتحاد لا بالقبول وسياتي تحقيق الحق فيه
ان شاء الله تعالى ثم ان الموجود الحقيقي وجد عشرة عقول
او سبعين وليس شيء منها ممتدا ولا قابلا للامتداد بحيث
تصير ذا اجزاء مقدارية فرضية والممتدات انما توجد
من الموجود الحقيقي بواسطة تلك العقول فلا بد ان
ترتبط الممتدات بالعقول التي هي مرتبطة بالموجود الحقيقي
لتصير موجودة فلا بد من واسطة اخرى بين العقل و
الممتد بحيث ترتبط الممتد بتلك الواسطة التي هي مرتبطة
بالعقل الذي هو مرتبط بالواجب ويجب ان يكون تلك
الواسطة بحيث لا يكون ممتدة ولا متصلة ولا منفصلة
باعتبار ذاتها لتصير تارة ممتدا ومتصلا واحدا وقابلة
للابعاد وتارة منفصلا بل متحدا بالمتصلين وهذا الامر
المتوسط بين العقل والممتد المناسب للعقل من حيث انه
لا امتداد له في ذاته وللممتد من حيث انه صالح لقبول

الابعاد

الابعاد والاتصال والانفصال هو الذي يسمى عند الحكماء
بالهيولى الاولى وعند الصوفية بهيولى الاجسام فخلاصة
هذا الدليل الذي هو حقيق بالتسمية ببرهان خاص الخاص
ان الممكنات انما توجد بارتباطها بالوجود الحقيقي
لا بان وجدت فارتبطت به ولا بان ارتبطت فوجدت
بل انما توجد مرتبطة به نوعا من الربط الذي يوجب ان
تتصف بلوازم الوجود الحقيقي الذي لا سرع بدون اعتبار
ولا يمكن ان يحصل هذا النوع من الربط بين الصور
الجسمية والوجود الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب و
لا بينها وبين العقل الذي لا يتصور له جزء بدون ان
يتحقق بينهما امر له مناسبة بكل منهما من حيثية وهو الهيولى
ومما اشبه هذا الارتباط بارتباط الخط بالنقطة المحدد
بدله يتوهم كونها سببا له فانه كما لا يمكن ارتباط الخط
المستقيم المرتسم بحركة النقطة بذات النقطة بدون تكررها

لظهور النقطة المتكررة المتعددة في الوضع كذلك لا يمكن
ارتباط الممتدات بالوجود بل بالعقل بدون ظهور العقل
وتجليه بذاته بحيث يكون لكل جزء من اجزاء الممتد العرضية
بذلك العقل الذي هو آلة لايجاد المبدأ لذلك كان ارتباطا
شاملا ساريا في جميع اجزاء الممتد والى هذا المعنى اشار
الحكماء بقولهم ان الخط يحصل بحركة النقطة في جهة
من الجهات والسطح يحصل بحركة الخط في جهة مقاطعة
لتلك الجهة والجسم يحصل بحركة السطح في الجهة المقاطعة
لتينك الجهتين فاشار بالنقطة الى العقل الذي هو آلة
الايجاد للحق للخلق الذي عندهم فخلاصة هذا التشبيه
ان النقطة تحدث الجسم بسيلانه وحركته في جميع الجهات
فللنقطة مناسبة ما الى العقل والممتد في جميع الجهات
الحاصل بحركتها بشرط وحدة الاتصالية هو الصورة
الجسمية والمتكرر من تلك النقطة المعينة سواء كان

على

على نعت الاتصال والانفصال هو هيولى الجسم وكما كان
النقطة السيالة متعينة بالتشخص كان الممتد في جميع
الجهات الحاصل من حركتها بالاتصال ايضا امرا واحدا بالتشخص
ولما طرأ عليه الانفصال لم يبق كونه متصلا لكن بقي النقطة
المعينة بالتشخص وبقي تكررها على نعت الاتصال ايضا في
كل من القسمين على نعت الانفصال في مجموعهما فالمتكرر من
تلك النقطة المعينة سواء كان على نعت الاتصال والانفصال
امر واحد بالتشخص وبقي في حالتي الاتصال والانفصال
وفي حالة الاتصال يكون متصلا واحدا قابلا للابعاد الثلثة
وفي حالة الانفصال يصير متحدا بالمتصلين بالعرض فهو الهيولى
وكما ان النقطة المتعددة المتكررة الحاصلة من النقطة الجوالة
من الاثار ان كان لها اثار وخاصة التعين في التعدد
فيها لذلك لارتباطات العقل العاشر بل لظهوراته في عالم
الكون والفساد خاصة الجوهر على الاستقلال الذي هو للعقل

واستعداد قبول الانفصال وفي الجملة للهيولى جوهرية من جهة
العقل واستعداد لقبول الانفصال من جهة اشتماله على ما
ظهور العقل فيه فلو لم يعتبر العقل العاشر مثلاً متعددا في
الظهور في عالم الخلق لم يحصل الممتدات التي هي العناصر
ولا الهيولى التي هي هيولى العناصر وهكذا الحال في جميع
العقول التي فوقه والافلاك وهيولاها **ولإشارة الى هذا**
المعنى قال اساطين الحكمة العدد عقل متحرك فانهم ارادوا
بالعدد الجواهر التي توجد بعد مرتبة العقول التي هي في رتبة
الاثنين ففي كلامهم هذا اشارة الى تحقق الهيولى والصورة
فان العقل مشبه بالنقطة السيالة التي بتحركها في الجهات يحصل
الجسم فانه كما ان النقطة بذاتها سارية في الجسم وجميع اجزائها
الفرضية كذلك العقل العاشر جوهر بذاته سار في جميع ما تحت
فلك القمر من حيث المجموع ومن جميع اجزائه الفعلية والفرضية
فان مجموعه مرتبط به وكذلك جميع اجزائه الفعلية والفرضية

وبسبب

وبسبب الارتباط به حصل الارتباط بالوجود الحقيقي الذي
هو موجب لوجود تلك الاجسام وكما انه يحصل من حركة النقطة
امر متصل هو حركتها بمعنى القطع يحصل من ظهور جوهر العقل
في جميع الجهات وبعضها عنها جوهر متصل هو الجسم الطبيعي
وكما انه يحصل من حركة النقطة امر بالتشخص محفوظ التشخص
بالمتحرك مع تغير حالاته وهو الحركة بمعنى التوسط كما هو المشهور
فكذلك يحدث بسبب ارتباط مجموع الاجسام التي تحت فلك
القمر مثلاً بالعقل العاشر امر بالتشخص محفوظا وحدته
بالارتباط بالعقل الذي هو امر واحد بالشخص وهو الجوهر
المرتبط بذلك العقل الفايض عنه في تحت ذلك الفلك وهو
القابل والمستعد لان يصير متصلا واحدا او متصلين
او متصلات او ما فوقها مما كان عدد اجزائها
متناهيا فالوحدة الاتصالية والكثرة الاتصالية طاريتان
لذلك الامر الواحد الذي لا يخرج عن وحدته ووجوده بطريانهما.

وهذا الجوهر هو الهيولى الاولى للاجسام عند المشائين
ولنذكر لاثباته ما ذكره القوم مع زيادات يحتاج اليها
في تحقيق ذلك المطلب ثم نعد نحو البرهان المذكور
لتحقيق الحق فيه قال سيد المحققين في حواشي شرح حكمة
العين في توضيح معنى تحقيق معنى الاجسام وتوضيح المقام
ان يقال لا شك ان الجسم جوهر ممتد في الجهات
على نحو ما يشهد الحس يكون ذلك الجوهر الممتد متصلا
في حد ذاته ليس فيه مفاصل بالفعل فهل هو في نفسه
ممتد في الجهات ليس معه متصل آخر هو عرض ممتد فيها او
معه ذلك ذهب الحكماء الى انه هناك
عرضا متصلا في ذاته ممتدا وساريا في الجوهر المتصل بحيث
اذا فرض من احدهما جزء يفرض بازائه جزء من الآخر
بل هو بالحقيقة اتصال لذلك الجوهر ومعنى كونه متصلا
في ذاته انه في حد نفسه بحيث يستلزم ذلك المتصل العرضي

ذهنا وخارجا ونسبته الى الجوهر الممتد الذي هو الصورة
الجسمية نسبته الى الهيولى ولذا سمي صورة الصورة الا ان
لا استلزام بين الصورة والهيولى بحسب الخارج فقط
واستدلوا على ذلك بان الجسم المعين كالشمعة اذا تشكلت
باشكال مختلفة فجسميتها باقية بشخصها وهناك امر
زائل هو المقدار انتهى كلامه اقول اتصال
مقادير الاجسام تابع ولازم لاتصال جواهرها التي
هي الصور الجسمية لا بان يكون هناك اتصالان
ومتصلان بل انما يكون متصل واحد جوهري بمعنى
امتداداته وبواسطة تعينها يعرض له حيثية وهي
كون الممتد المتصل الجوهري بحيث يمكن ان يمسح بعدد
معين مرات متناهية او كونه غير متناهية في التكسير
والمساحة وهذه الحيثية انما تكون معروضة للاتصال
بالعرض بسببه الصورة الجسمية فتكون هناك

متصل وممتدًا حدًا على الاطلاق وهو الصورة الجسمية
ويعرض له الحيثية بعض الامتدادات وهذه الحيثية
مقدار للصورة التي متصل بذاته ولا اتصال له تعلق ما
بتلك الحيثية بالعرض فهناك اتصال واحد منسوب
الى الصورة الجسمية والى مقدارها بالعرض فح اما
ان يراد بالجسم التعليمي هذه الحيثية فلزم ان لا يكون
له اتصال بالذات بل انما يكون له اتصال الجسمية بالعرض
واما ان يراد بالجسم التعليمي الصورة الجسمية مع تعين
امتداد اتراي مع الحيثية المذكورة كان له اتصال
لا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب اشتماله على الصورة
الجسمية والاولى هو ٢ ولهذا اختاره بهمنيار في
تحصيل حيث قال فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال
القابل لفرض الابعاد الثلاثة فيه وهو غير المقدار وغير
الجسمية التعليمية والجسم الذي يستعمل في التعاليم هو

المعروف

المعروف بالجسم التعليمي هو الصورة الجسمية ماخوذة
مع مقدار من غير التفات الى المادة وابتداء باملية
كلامه ظهر لك بطلان ما قيل من ان الجسم التعليمي متصل
باتصال اخر غير اتصال الصورة الجسمية بان يكون هناك
متصلة بالذات مع بطلان ما قرر ان للصورة الجسمية
اتصالا بالعرض بتبعية اتصال الجسم التعليمي وبالجملة
لما ذكرنا من ان الاتصال بالذات انما يكون للصورة الجسمية
مما حكم بصحته كل منصف له تامل صادق وهو موافق
لتصريحات الحكماء كالشيخ وغيرهما واما بهمنيار
فكلامه المذكور في ان الاتصال بالذات انما يكون
للصورة الجسمية واما الشيخ فقد ذكر في مواضع
الشفاء منها ما هو صريح في ذلك منها قوله في مباحث الاعراض
في الهيات الشفاء واما الكميات المتصلة فهي مقادير
المتصلات اما الجسم الذي هو الكم مقدار المتصل الذي هو الجسم

وبهمنيار ع

بمعنى الصورة ثم قال بعد وهذا المقدار هو كون
المتصل بحيث يمسح بكذا كذا مرة او لا شيء المسح ان
يوهم غير مشاء توهما وهذا مخالف لكون الشيء بحيث
يقبل فرض الابعاد المذكورة اي الابعاد المطلقة المتقاطعة
على قوائم فان ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم اما انه
يمسح بكذا او انه لا تفي مسحه بكذا البتة فقد يختلف فيه
جسم وجسم فهذا المعنى هو كمية الجسم وذلك صورته
وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم البتة
لكن هي والصورة تفارقان المادة في الوهم ومنها ما
ذكره في اثناء اثبات الهيولى من قوله ولو انك اخذت
شمعة فشكلتها بشكل اقتضاها ابعادا بالفعل بين تلك
النهايات معدودة مقدرة محدودة ثم اذا غيرت
ذلك الشكل لم يبق شيء بالفعل واحدا بالشخص بذلك
الحد وبذلك القدر بل حدثت ابعاد اخرى مخالفة لتلك

كذا مرة صح

بالعدد

بالعدد
بالجسمية
فهذه الابعاد هي التي من باب الكم ثم قال بعد
بالجسمية صورة الاتصال القابل لما قلنا من فرض الابعاد
الثلثة اي على الاطلاق وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية
التعليمية فان هذا من حيث له هذه الصورة لا يخالف
جسما آخر بانه اكبر او اصغر ولا يناسبه بانه مساو او
عاد له او مشارك او مباين له وانما ذلك له من حيث
هو مقدر ومن حيث جزء منه تعده وهذا الاعتبار
له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناها ولهذا ما يكون الجسم
الواحد يتخلخل ويتكاثف بالتسخين والتبريد فيختلف مقدار
جسميته وجسميته التي ذكرناها لا تختلف ولا تتغير
فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة واما قولنا الجسم
التعليمي فاما ان يقصد به صورة هذا من حيث محدد
مقدر ما خوذ من النفس ليس في الوجود او يقصد به
مقدار ما ذو اتصال بهذه الصفة من حيث له اتصال

محدود كان في التفسل ونحو مادة فالجسم التعليمي
كان عارضا في ذاته لهذا الجسم الذي بناه اشيء كما هو
اقول استدل الشيخ رحمه الله بالدليل المذكور
اولا في كلامه اي بتبدل الاشكال على تبدل الابعاد
لا على تبدل مقدار الجسم ثم استدل على تبدل مقدار
الجسم بالتخلخل والتكاثف وذلك لان المقصود في
التخلخل والتكاثف تبدل الجسم من مقدار الى اخر
لهذا تغيره بكسره ولما في صورة تبدل الاشكال
فانما تغير ابعاده بان ينقص من طوله ويزيد على
عرضه او عمقه ولا تغير اصل مقدار الجسم وهذا
لم تغير بكسره بل انما تغير حدوده المقدار وامتداداته
بان تنقص البعض ويزيد البعض لا نفس المقدار وهو
كون الجسم بحيث يمسح بكذا كذا مرة وهذا المعنى لا تغير
في الجسم بتغير اشكاله فظهر ضعف قول السيد

المدقق حيث قال فجسميتها باقية بشخصها
فكذلك بقيت جسميتها التي هي المقدار وقوله في حاشية
اخرى على الشرح المذكور من انه لا خفاء في ان المقدار
الذي طوله ذراع مثلا وعرضه نصف ذراع وعمقه
شبر يخالف بالشخص لما يكون طوله شبرا مثلا وعرضه
ذراعا وعمقه نصف ذراع فقد لزم تبدل المقادير
قطعا من تبدل الاشكال لا يخفى حاله فان مقدار
الجسم الواحد بالشخص المتغير اشكاله فقط بدون التخلخل
والتكاثف انما هو امر واحد بالشخص وقد يتغير مقادير
طوله وعرضه وعمقه وكما ان هذا التغير لا يوجب
تغير الصورة الجسمية بالشخص مع اجراء قوله فيها
بان يقال لا خفاء في ان الصورة الجسمية التي طولها
ذراع مثلا وعرضها نصف ذراع وعمقها شبر يخالف
بالشخص لما يكون طولها شبرا مثلا وعرضها ذراعا

وعمقها نصف ذراع فكذلك لا يوجب تغير مقدار ذلك الجسم
المتشخص الذي هو الحصة المذكورة فان منع احد
المخالفة بالتشخص في صورة اجراء الدليل في تغير
الصورة الجسمية يتوجه هذا المنع بعينه على تقدير
اجراء الدليل في تغير المقدار بعد المقدار نفسه مع
لتعين التكسير فما دام التكسير لم يتغير في الجسم تغير
مقداره وايضا فالدليل المذكور اي تبدل الاشكال
لا يدل على ان للجوهر الممتد في الجهات المتصل في ذاته
عرضا متصلا في ذاته ممتدا ساريا كما ذكره السيد
المحقق قدس الله سره العزيز كما لا يخفى وايضا بعد التامل
في كلام الشيخ المذكور ظهر ان قوله قدس سره فههنا الحكماء
التي هناك عرضا متصلا في ذاته الحقوا بالحقيقة
اتصال ذلك الجوهر فزيته بلا مرية فان عبارات الحكماء
صريحة في ان الصورة الجسمية في حد ذاتها بدون

اعتبار

اعتبار عارضها ممتدة متصلة وايضا لا يصير منشأ
لاتصال عارضها بالعرض فكيف يصح ان يقال ان العارض
الذي يتأخر عن مرتبة ذاتها في الوجود ايضا لها بالحقيقة
فانه لو كان العارض اتصالا لذلك الجوهر كما قال السيد
قدس الله روحه العالي لزم ان لا يكون لذلك الجوهر في
حد ذاته بدون اعتبار العارض اتصال وهو باطل كما
لا يخفى بعد التأمل فيما نقل من الشيخ سابقا فلا تكن في
مرية من ذلك ولعل ماخذ كلام السيد المحقق نور الله
مرقده في تلك الحاشية هو كلام افضل المحققين و
اكمل المدققين نصير الحق والدين محمد الطوسي رحمه
الله حيث قال في شرح الاشارات ان المراد بالمتصل
بذاته في مبحث اثبات الهيولى هو الصورة الجسمية
فهي التي من شانها الاتصال لذاتها والمتصل لها هو
كونها بحيث يلزمها الجسم التعليمي فهي في ذلك الامتداد

الذي في الشمعة حال كونها كرة او مكعبا او مشكلا بأ
لاشكال واقول لا يلزم من كلام هذا المحقق من ان
اتصالها هو كونها بحيث اه ان يكون العارض لها هو اتصالها
بل انما يلزم منه ان كونها بحيث لو تعين استدادا يدركان
اجزاؤها الفرضية مشتركة لحدود هو اتصالها ولزم من
ذلك ان تلك الحيثية هو منشأ لاتصال الجسم التعليمي
وايضا لا يلزم من تسمية الجسم التعليمي بصورة الصورة
الجسمية على سبيل التشبيه انه اتصالها بالحقيقة فان التشبيه
ليس الا في حصول نوع من التعين لا في اكتساب الاتصال
اذا تقدم هذا عرفت ان قوله قدس سره ومعنى كونه متصلا
في ذاته انه في حد نفسه بحيث يستلزم ذلك المتصل العرضي
فان ما ذكره انما هو ما رأينا من كلام افضل المحققين وقد
عرفت معناه الصحيح الذي لا يلزم منه ما هو مقصد السيد
المحقق من اثبات المتصلين بالذات ام اثبات العارض

متصل

متصل بالذات وهو اتصال الصورة الجسمية الجوهرية الحقيقية
بل يلزم منه ان يكون اتصال العارض الذي هو الجسم التعليمي
انما يكون بسببه اتصال الصورة الجسمية الذي هو الحيثية
المفهومة المتقدمة على ذلك العارض وفي الحمل الخولي لسير
في الجسم الا متمدا في الجهات المفروض لبعض امتداد
انه فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات الثلاث على الحالة
بدون تعين امتدادات اي تعين كان سواء كان تعينا
ما او تعينا مخصوصا كان صورة جسمية وجوهرا واذا
اعتبر من حيث هو متعين بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا
واذا اعتبر من حيث هو متعين بتعين مخصوص كان جسما
تعليميا مخصوصا فان فصل الجسم الطبيعي ليس الا مفهوم
قولنا قابل للابعاد الثلاث على الاطلاق بدون اعتبار
تعين الابعاد مطلقا وقابليته للابعاد انما يتصور اذا
كان متصلا بالذات فيكون له اتصال بالذات بدون

اعتبار العارض ليكون قابلا للابعاد وبدون اعتبار العارض

ولهذا قال الشيخ الرئيس في الحكمة العلائية

بالفارسية درحد ذات پیوسته است کراکر کسسته بودی
قابل ابعاد نبودی ولما ان كون الجسم قابلا للابعاد المعينة
بامتدادها المعينات او بالبعد المخصوص فهو امر عارض
للجسم ومما يدل على ان في الجسم ممتدا واحدا له اعتبارات
والتعين قول الشيخ حيث قال بعد ذكر ما نقل عنه وايضا للسطح
اعتبار انه يقبل فرض بعدين فيه على صفة الابعاد المذكورة
اعني بعدين فقط متقاطعين على زاوية قائمة وايضا انه
مقدر ويمسح ويكون اعظم واصغر وانه يعرض فيه ايضا
ابعاد بحسب اختلاف الاشكال فلسنا نعلم هذه الاحوال نعني بقبول
اما بقوله لفرض البعدين فانما يكون له ذلك لانه نهاية
الجسم الذي هو قابل للابعاد الثلثة من حيث هو نهاية
مثل ذلك لا انه نهاية مطلقا مقتضاه ان يكون قابلا

لفرض بعدين وليس بهذه الجهة مقدارا بل هو بهذه الجهة مضاف
واذا كان مضافا لا يكون مقدارا او كيفا واما انه مقدار
فهو بالجهة الاخرى التي يمكن ان يخالف غيره من السطوح في
القدر والمساحة ولا يمكن ان يخالفها بالمعنى الاول بوجه
لكنه من الجهتين جميعا عرض اشر موجود ولا اثر هذا
الكلام على المطلوب المذكور ان الشيخ اعتبر الاطلاق
والتعين في السطح على نحو اعتبارهما في المتصل الممتد في
الجهات الثلث ولا نزاع لاحد في ان ليس في السطح الا
متصل واحد هو ممتد في الجهتين قد اعتبر اطلاقه في الامتدادين
تارة واعتبر تعينهما اخرى ففي الجسم ايضا لا يتحقق الا متصل
واحد هو ممتد في الجهات الثلث قد اعتبر اطلاقه في
الامتدادات تارة وتعينها اخرى ليكون على منوال السطح
ولقضيا ان الشيخ اعتبر في الممتد في الجهات الثلث الاطلاق
والتعين وحكم بجوهريته عند اعتبار الاطلاق واعتبار في

الممتد في الجهتين فقط الاطلاق والتعيين وحكم بعرضيته
عند كل من الاعتبارين اشارة الى انه مخالف للممتد في
الجهات الثلاث الذي هو الصورة الجسمية فانه ليس في
الاعتبارين جميعا جوهرا ولا عرضا بل باعتبار الاطلاق
في الامتداد فقط يكون جوهرا وظهر منه ان الممتد في
الجهات الثلث المتصل ذو حقيقة اذ امر واحد بالذات اذا
اعتبر على الاطلاق كان جوهرا واذا اعتبر على التعيين
كان جسما تعليميا عرضا او يحقق هناك عرض هو
الجسم التعليمي ان اريد الجسم التعليمي حينئذ المتصل في
الجهات الثلاث كما مر فان قلت لزم ان لا يكون الجسم
التعليمي عرضا على تقدير كونه عبارة عن الصورة الجسمية
معتبرا فيها تعين الامتدادات لانه يكون مركبا من الجوهر و
العرض فلا يصدق عليه تعريف العرض قلت للجوهر
معنى عند القدماء كما مر وهو ماهية اذا وجدت في الخارج

كانت لا في محل وله معنى عند مسمى الهيولى وهو ماهية اذا
وجدت في الخارج كانت لا في موضوع والمركب من الجوهر
بالمعنى الثاني والعرض يلزم ان لا يكون مندرجا في تعريف
العرض فان العرض هو ماهية اذا وجدت كانت في موضوع
ولا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة وحيثيتها العرضية
مندرج في هذا التعريف فان ذلك المجموع انما يوجد
في الهيولى التي هي موضوع لذلك المجموع فانها بالنسبة
الى الصورة الجسمية وحدها على لا موضوع لكنها انما
يكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب منها ومن العرض
نعم المركب من الجوهر بالمعنى الاول والعرض لا يدخل في تعريف
العرض اصله وايضا اذا اعتبر في تعريف العرض الموجود
بالذات فلا يكون المركب المذكور داخلا فيه وسيأتي في
تتمة الكلام فيه والعرض من جميع هذه الاجابات ان قابلية
الابعاد الثلاثة بالمعنى المذكور على الاطلاق مقومة للجسم

الطبيعي وهذه مقدمة من مقدمات اثبات الهيولى
ومنها ان الجسم المفرد المتصل القابل للانقسام الوهمي
قابل لطريان الانفكاك عليه في الخارج من حيث هو
جسم **وخلاصة دليلهم على هذا المطلب** هو ان
الصورة الجسمية طبيعة واحدة بالنوع لاتحاد الاسم
والحد في جميع مهيات افرادها ولكون افرادها غير
مختلفة بالذاتيات من حيث كونها صورة جسمية كما يعلم
عند التأمل في افرادها ونسبتها اليها فانه اما ان
يكون الصورة الجسمية التي هي المتصل بالذات الممتد في
الجهات الثلث من حيث هو مختلفة جنساً لافراده او طبيعة
نوعية لا يصح ان يكون جنساً لانه يمكن ان يتصور
انها وجدت محصلة بالاسباب التي هي جسمية فقط
بلا زيادة امر فيها محصل لها ولا يتصور ذلك في الجنس المفتقر الى انه
لذاته يحتاج الى الفصل في تحصله حتى يوجد شيئاً محصلاً **قال الشيخ**

لها مع

الرئيس شكر الله سعيه في الشفا ان طبيعة صورة
الجسمية في نفسها من حيث هي صورة الجسمية لا تختلف فانها
طبيعة واحدة بسيطة ليس يجوز ان تتنوع بفصول تدخل
عليها بما هي جسمية فان دخلها فصول يكون امور انضافت
اليها من خارج وبيان هذا هو ان الجسمية اذا خالفت جسمية
اخرى فيكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه
لها طبيعة ارضية وتلك لها طبيعة مائية وليس هذا كالمقدار
الذي ليس في هو نفسه شيئاً محصلاً ما لم يتنوع بان يكون خطاً
او سطحاً او جسماً تعليمياً وكالعدد الذي ليس هو شيئاً محصلاً
ما لم يتنوع اثنين او ثلثة او اربعة ثم اذا تحصل لا تكون تحصله
بان يضاف اليه طبيعة شيء من خارج ويكون لطبيعة الجنسية
كالمقدارية والعددية وجود ينها طبيعة قائمة مشاراً اليها يضاف
اليها طبيعة اخرى تتنوع لها بل يكون طبيعة الاثنينية
بعينها هي العددية التي حمل عليها وخصصها والطولية تعينها

كذلك

هي المقادير التي يحمل عليها وتختص بها واما ههنا فليس
بل الجسمية اذا اضيفت اليها صورة اخرى لا يكون
تلك الصورة التي بطل فصله للجسمية باجتماعهما جسمية
بل يكون الجسمية احدهما متحصلة في نفسها متحققة فانا
نعني ههنا بالجسمية الذي كالصورة له الذي كالجنس ثم
قال بعد واما الجسمية التي نتكلم فيها فهي في نفسها طبيعة محصلة
ليس تحصيل نوعيتها شيء ينضم اليها حتى لو توهمنا انه لم
ينضم الى الجسمية معنى بل كانت جسمية لم يمكن ان يكون
متحصلة في نفسها الا مادة واتصال وكذلك اذا اثبتنا
مع الاتصال شيئا فليس لان الاتصال نفسه لا يتحصل لنا
الا باضافته اليه بل لاجل امر سنبين ان الاتصال لا يوجد
بالفعل وحده وليس ان لا يوجد الشيء بالفعل موجودا هو انه
لا يتحصل طبيعته فان البياض والسواد كل شيء منهما يتحصل
الطبيعة معنى متخصصا ثم تخصصه الذي هو في ذاته

بل لا يجوز ان يوجد بالفعل الا في مادة انتهى كلامه فلما
كان الطبع السليم حاكما بما ذكره الشيخ وكان ذلك كافيا
في الحكم بكون الصورة الجسمية واحدة بالنوع اقتصر بانه
في هذا المطلب اذ كان الامتداد الجسماني اعني الصورة
الجسمية طبيعة نوعية مشتركة بين الاجسام فهذه الطبيعة
من حيث هي ليست مما نفرض طريان الانفكاك عليها
والا لم تتعدد افرادها ضرورة ان تعدد افرادها يستلزم طريان
الانفكاك عليها لانها في ضمن بعض الافراد منفكة في
منفصلة عنها في ضمن البعض الاخر فلا يمنع ذلك الطريان
امر لازم لها من حيث هي والا لم تتعدد الافراد ولما لم يطلب
فرض هناك مانع لكان خارجا عنها عارضا لها فيمكن
طريان الانفكاك عليها نظرا الى طبيعتها النوعية المشتركة
وهذه مقدمة اخرى يحتاج اليها في اثبات الهيولى
لدليلها تقرير ان امران احدهما ان صورة الجسمية يتجزى

الجسم عرضي

الفرضي في الجسم المفرد موافقة للصورة الجسمية التي في
ذلك الجسم كله في الماهية النوعية فما حصل لاحدهما جاز
ان يحصل للاخرى فجاز ان ينفصل الجزء عن الجزء الاخر كما
ينفصل كل من الاجسام الاخر فللصورة الجسمية صلاحية
طريان الانفكاك عليها والثاني ان يقال الصورتان
الجسميتان اللتان في الجزئين الوهميين المفروضين في
جسم مفرد موافقتان للصورتين الجسميتين الحاصلتين
في الجسمين المفردين اللذين احدهما منفصل عن الاخر
في الخارج في الماهية النوعية فجاز ان يطرا على الجزئين المذكورين
ما يعرض للجسمين من الانفكاك في الخارج نظرا الى صورتهما
الجسمية وجاز ان يطرا على الجسمين المذكورين ما يعرض للجزئين
المذكورين من الاتصال في الخارج فثبت بتلك التقريرات
الثلاثة انه يمكن طريان كل من الاتصال والانفصال
في الخارج على الاجسام نظرا الى صورها الجسمية التي هي

متحدة

متحدة في النوع سواء كانت تلك الاجسام متفقة في النوع
او لا فان قلت ان العارض للجسمين المفردين المنفصلين
كونهما منفصلين في ابتداء الخلقة فنجوز في الجزئين المتصلين
ذلك اي لا بالخصوص اما الجسمان عن ان يكونا في
ابتداء الخلقة منفصلين ولا يلزم من ذلك ان يصح عروض
الانفكاك للجزئين المتصلين بعد ان خلقا موجودا واحدا
نعم لو كان المنفصلان واحدا ثم عرض له الانفكاك فصار
امرين لصح القول بجواز عروض الانفكاك للمتصلين فاذن
لا يبطل مذهب ذيمقراطيس بالتقريرات الثلاث بل لا يبطل
بشيء من التقريرات الثلاثة اذ له ان يقول لم لا يجوز ان يكون
طبيعة الصورة الجسمية آبيا عن عروض الانفكاك لها
بعد الخلقة ولا تابى عنه وعن الكثرة بان يكون في ابتداء
الخلقة كثيرة كما ان طبيعة الانسان مثلا تابى عن ان ينقسم
انسان واحد الى انسانين ولا تابى عن الكثرة في ابتداء الخلقة

لا بد لنفي ذلك من دليل قلت طبيعة الصورة
الجسمية متحققة في جميع اجزاء الجسم المفروضة بخلاف
طبيعة الانسانية فانها لا تحقق في اجزاء الانسان
المفروضة وهذا لا ينقسم انسان واحد الى انسانين لا بحسب
الانقسام الوهمي ولا بحسب الانقسام الخارجي فهذا
المثال ونظايره غير مطابقة لما نحن بصدد اثباته من ان
الصورة جميع اجزاء الجسم الفرضية التي تشاركه في
الماهية النوعية صالحة طريان الانفكاك عليها
وايضا قول القائل طبيعة الانسان لا تابى عن الكثرة في
ابتداء الخلقة ان اراد به ان طبيعته لا تابى عن كون
الانسان الواحد في ابتداء الخلقة انسانين لم يكن
خفاء في بطلانه وان اراد ان طبيعة الانسان لا تابى
عن كون ما منه خلق انسان واحد انسانين في ابتداء الخلقة
لم يلزم منه ما يخالف المط في هذا المقام فانه يلزم مقتضى

هذه

هذه التشبيه ان طبيعة صورة الجسمية لا تابى عن كون
ما يوجد منه الجسم المفرد المتصل جسمين منفصلين في
ابتداء الخلقة فثبت في الجسم المفرد انه يصح ان يكون
جسما متصلا في ابتداء الخلقة وان يكون جسمين
منفصلين فيه وهذا الامر هو الذي نريد اثباته وهو
الهيولى وان اراد ان طبيعة الانسان لا تابى عن ان
يوجد بها انسان واحد لا انسانان اللذان لا تعلق لهما
بذلك الانسان فما يلزم من التشبيه المذكور انه ليس
في طبيعة الامتداد الجسماني مانع من ان يوجد بها
جسم واحد وجسمان اخران ليس لهما تعلق بذلك الواحد
وهذا مما لا نزاع لاحد فيه ولا تعلق له بما نحن بصدد
اثباته فان المط بالدلايل المذكورة انما هو جواز طريان
الانفكاك على الجزئين المفروضين في الجسم المفرد الواحد
نظرا الى الصورة بينهما الجسميتين الموافقين للصورتين

الجسمين اللذين فى الجسمين المنفصلين ولا تعلق لهذا
الجواز فى ابتداء الخلقة لجواز ان يوجد بدل الجسم الواحد
فى ابتداء خلقته جسمان اخران لا تعلق لهما بذلك الجسم
الا مجرد كونهما بدلا منه بدون ان يكون بين ذينك
الجسمين وهذا الجسم الواحد جزء مشترك وبالجملة صح
دفع اعتراض القائل المذكور هو ان الدلايل المذكورة
بالعلاج جواز طريان الانفكاك على الجزئين المفروضين
المتصلين فى الجسم المفرد الواحد على نحو طريانه على الجسمين
المفردين المنفصلين فان كان هذا الطريان بعد
الخلقة فجواز ذلك الطريان ايضا يتحقق بعد الخلقة وان
كان عروض الانفكاك على الجسمين المنفصلين
فى ابتداء الخلقة فكذلك جواز طريانه على الجزئين المفروضين
يتحقق فى ابتداء الخلقة وذلك كاف فى اثبات الهيولى
كما مرت الاشارة اليه وسيجيء زيادة ايضاحه ان شاء الله

سبحانه وايضا جواز طريان الانفكاك على الجزئين المذكورين
فى ابتداء الخلقة مستلزم لجواز طريانه عليهما بعد الخلقة
نظرا الى مجرد طبيعتى صورتيهما الجسميتين بدون اعتبار
العوارض التى ليست لازمة للطبيعة من حيث هى كما لا
يخفى على المنصف بادنى تامل وبعد تمهيد المقدمات
المذكورة نقول للحكماء فى اثبات الهيولى

هو

دليلان معروفان
مشهوران بين الجمهور منهما ما اشار اليه الشيخ فى الشفاء
حيث قال ولما قد حققنا ان الجسمية من
حيث هى غير مانعة للانقسام ففى طباع الجسمية انها قابلة
القسمة فيظهر من هذا ان صورة الجسم والابعاد قائمة
فى شيء وذلك ان هذه الابعاد هى الاتصالات بعينها
او شيء يعرض له الاتصال على ما سنحقق ليست اشياء يعرض
لها الاتصال فان لفظ الابعاد اسم لنفس الكميات لا

للاشياء التي عرض لها الاتصال او الشيء الذي هو الاتصال
نفسه او المتصل بذاته فيستحيل ان يبقى هو بعينه وقد بطل
الاتصال وكذا الاتصال بعد اذا انفصل بطل ذلك البعد
وحصل بعدان آخران وكذا اذا احدث اتصال اعني
الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الاعراض وقد بينا هذا
في موضع آخر فقد حدث بعد آخر وبطل كل واحد منهما كان
خاصية تعني الاجسام اذن شيء موضوع للاتصال
والانفصال ولما عرض للاتصال من المقادير الحادثة
انتهى كلامه قلت اراد بصورة الجسم الصورة
الجسمية التي هي الممتد بالذات في الجهات الثلاث على
الاطلاق وبالابعاد الجسم التعليمي وقد تقدم انه اما
عبارة عن الصورة الجسمية التي اعتبر معها امتداد ما
واما عبارة عن مقدارها الذي هو حينئذ كونها ممسوحة
بكذا كذا مرة على ما مر فهذه الابعاد هي الاتصالات

انفسها

انفسها نظرا الى المعنى الاول او شيء يعرض للاتصال
نظرا الى المعنى الثاني ولهذا قال ان هذه الابعاد هي
الاتصالات انفسها او شيء يعرض للاتصال فانه اراد
بالاتصال الاتصال الجوهري الذي هو الصورة الجسمية
اي المتصل بذاته الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
ولما المتصل بذاته الممتد فيها المتعين امتداده فهو عرض
ولهذا قال اعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الاعراض
فاراد بالاتصال في قوله والشيء الذي هو الاتصال
نفسه او المتصل بذاته الصورة الجسمية بلا تعين
امتدادها وبالمتصل بذاته الصورة الجسمية مع تعين
امتدادها اي الجسم التعليمي بالمعنى الاول المذكور واشار
بقوله اعني الاتصال بالمعنى الذي هو الفصل الى ان الاتصال
هو المقوم للجسم وان هذا امر يجب ان لا تغفل عنه
في الاحكام

هذا الباب ان نعلم انه لا يمكن ان يكون الاتصال
والانفصال عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع
لهما وهو الجسم كما سبق الى اوهام المشككين في وجود
المادة وذلك لان ذلك الشيء يجب ان يكون في
ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن ان يكون موضوعا
للاتصال والانفصال فهذا لا يكون من حيث ذاته
بحيث تفرض فيه الابعاد فلا يكون جسما البتة بل هو
المسمى بالمادة ولا يمكن اتصاف شيء ما متصل بذاته
اليه حتى يصير جسما فذلك الشيء هو الصورة والمجموع
هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال
والذين يجعلون المتصل عرضا على الاطلاق وينسون
ان كون الجسم متصلا في نفسه ذاتي مقوم للجسم
الجوهر لا يتقوم بالعرض اشتبه عليهم هذا

كلامهم لا شبهة فيه وقد مر تفصيل بيان ان الاتصال
بمعنى المتصل بالذات الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
ذاتي للجسم وبذلك عرفت فساد ما قال الشارح حكمة العين
واما ما قاله افضل المحققين في شرحه للاشارات من ان
الشيء هو موضوع لهما يجب ان يكون في ذاته غير متصل
ولا منفصل اه فلقائل ان يقول ان اراد ان موضوع
الاتصال والانفصال يجب ان يكون منفكا عنهما فهو
ليس كذلك عندهم لان الهيولى لا ينفك عن الاتصال
مع كونها موضوعا لهما وان اراد ان موضوع الاتصال
والانفصال يجب ان لا يكون شيء من الاتصال والانفصال
ذاتيا له فهو مسلم لكن لا نسلم ان احدهما ذاتي له اي للجسم مقوم
اياه حتى يلزم ان لا يكون موضوعا لهما فانه لا يلزم
من عدم كون الجسم منفصلا في ذاته ان يكون الاتصال
ذاتيا لجواز ان يكون كل واحد منهما عرضا له وهو

النزاع الا في ذلك ولما اراد امرا ما لنا فلا بد من افادة
تصويره اولا انتهى قلت لا يندفع هذا السؤال
بمجرد ما قال السيد المحقق قدس سره في حواشيه
على الشرح المذكور لدفعه حيث قال قد تبين لك ان هذا
السؤال لا توجه له اصلا فان الجوهر المتصل بالذات
هو الجسم في بادي الراي والكلام هل هناك شيء اخر اي
هو وحده حقيقة الجسم من حيث جسم فكيف يقال ان الاتصال
اي الامتداد الجوهري عرض للجسم المطلق هذا ما افاده
في تحقيق هذا المقام انتهى وذلك لان قوله فان الجوهر المتصل
بالذات هو الجسم في بادي الراي غير مسلم وكيف واثبات اتصاله
انما يكون بابطال الجزء وما في حكمه واثبات كون الاتصال
ذاتيا انما يكون باثبات خواص الذاتي له كما مر تفصيله
فعلى هذا ظهر بطلان قول المجيب فكيف يقال ان الاتصال
اي الامتداد الجوهري عرض للجسم وذلك لان المعترض

انما يقول ان الاتصال اي الامتداد عرض وغير مجموع الامتداد
الجوهري ولا يخفى عليك ان قول المجيب والكلام هل هناك
شيء اخر هو وحده حقيقة الجسم من حيث هو جسم فان هذا
النزاع اي النزاع في تركيب الجسم من الهيولى والصورة
على ما اختاره المعلم الاول انما نشا من النزاع في ان
امتداد الجسم هل هو جوهري ام عرضي ولهذا قال
المعترض هل النزاع الا في ذلك وهذا الحصر ليس الا
اضافيا كما لا يخفى بل الاعتراض المذكور لا يندفع الا بان
يقال ان مراد افضل المحققين من قوله ذلك الشيء الذي
هو موضوع الاتصال والانفصال الحسيان يكون في
حد ذاته غير متصل ولا منفصل هو المعنى الثاني اي يجب
ان لا يكون شيء من الاتصال والانفصال ذاتيا له
فقول المعترض لكن لا نسلم ان احدهما ذاتي له اي للجسم
في دفعه ان وجدان خواص الذاتي في اتصال الجسم على ما

من تفصيله يدل على ان الاتصال ذاتي للجسم وقد أشار
افضل المحققين الى ذلك قال فهو اي موضوع الاتصال
والانفصال الذي لا يكون في ذاته متصلا لا يكون من حيث
ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد فلا يكون جسما البتة فانه
فقد صرّح بخاصة الذاتي التي هي الخاصة المطلقة وهي انه
رفع المحمول عن الشيء سببا لرفع الماهية التي ذلك المحمول
ذاتيا لها على ما مرّ غير مرة ولهذا قال فلا يكون جسما البتة
ويستدل بذكر هذه الخاصة على كون الاتصال ذاتيا للجسم
فان فرض الابعاد لا يتصور بدون الاتصال على ما مرّ
الاشارة اليه سابقا والمعترض غفل عن ذلك ومما يجب
ان لا تغفل عنه في هذا المبحث ما قال افضل المحققين قدس سره
في شرحه للاشارات من انه ينبغي ايضا ان تعلم ان الوحدة
الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا لا يعرضان للمادة
الا بعد تشخصها المستفاد من الصورة لتوقف على احوال

الشبه

الشبه المبنية على اتصاف المادة بالوحدة او التعدد حسب
ما ذكره الفاضل الشارح وغيره كقولهم لو كان
تعدد الجسمية بعد وحدتها مقتضيا لانعدامها ومحوجا
الى مادة توجد في الحالين لكان تعدد المادة بسبب الانفصال
بعد وحدتها مقتضيا لانعدام المادة الاولى ومحوجا الى
مادة اخرى وينجر الى غير ذلك من الشبه وذلك لان
المادة الموجودة في الحالتين غير موصوفة بنفسها بالوحدة
ولا التعدد بل انما تتصف بهما عند تعاقب الصور انتهى
كلامه فان قيل قد صرّح ذلك المحقق في الشرح المذكور
بان تشخص الصورة يكون بالهيولى المعينة من حيث
هي قابلة لتشخصها وتشخص الهيولى بالصورة المطلقة
من حيث هي فاعلة لتشخصها ولهذا سقط الدور
ولزم من ذلك التحقيق ان هيولى العناصر مثلا متشخصة
بالتشخص الذي هو غير مستفاد من تشخص الصورة

ولا شك ان هذا التشخص مستمر باستمرار وجودها
حالتي الاتصال والانفصال فلها لا محالة نحو من الوحدة
المستمرة على نحو استمرار التشخص والوجود ولهذا
صرح الشيخ الرئيس شكر الله سعيه بانها امر واحد
بالعدد وصرح بهمنيار في تحصيله بانها امر واحد
بالشخص فكيف يصح قول المحقق المذكور من ان المادة
الموجودة في الحالتين غير موصوفة بنفسها بوحدة و
لا تعدد قلت المراد بهذه الوحدة والتعدد
الوحدة الاتصالية والتعدد الذي يقابلها وهما الوحدة
والتعدد اللذان يعرضان المادة بعد تشخصها المستفاد
من الصورة المطلقة كما اشار اليه اولا والحاصل ان
للهيولى وحدة ما باعتبار ذاتها المستمرة في حالتي
الاتصال والانفصال في تشخصا ووجودا مستمرين
فيهما ومع ذلك يعرض لها تارة الوحدة الاتصالية

في حالة الاتصال بسبب الصورة الجسمية الواحدة الحالة
فيها ويعرض لها اخرى تعدد بالعرض في حالة الانفصال
فلها وحدة مستمرة باعتبار ذاتها ووحدة وتعدد
يعرضان لها بالعرض تعاقبا لصورة وسياتي زيادة
ايضاح مع تحقيق المسئلة المذكورة وتحرير دفعها
ان شاء الله العزيز فان قيل لا يلزم من مجرد
الدليل المذكور المنقول من الشيخ ان سمي بعد ابطال ان
الانفكاك على الجسم المفرد جوهر واخذ الجسم
بحيث يكون محلا للصورة الجسمية كما لا يخفى قلت
اما بقاء امر من هوية الجسم المفرد فلانه ان لم يبق
شيء منه عند طريان الانفكاك لزم انعدامه بالكلية
وهو بديهي البطلان وسياتي التنبيه عليه ان شاء الله
نعم واما كون هذا الامر الباقي جوهرا فهو ظاهر ايضا
فثبت ان بقاء العرض مستلزم لبقاء جوهر هو موضوعه

بقاء جوهر سواء بقي معه عرضا ولم يبق فهو المط
واما كونه داخلا في الجسم فهو ثابت بما مر الاشارة اليه
في تحليل الجسم سابقا وسنشير الى زيادة تحقيق واما كونه
محلا للصورة الجسمية فقد ذكر الشيخ في كتاب
النجاة لاثباته دليلين احدهما ما لخصه ان الجوهر
اذا صار ذا انفصال لا يعرض لاحدهما جزء خاليا عن
الاخر اي يكونان في الاشارة واحدا ومع عدم احدهما مع بقاء
الاخر يكون لا محالة الجوهر الباقي هو محل للجوهر المعدوم
فان الباقي المستمر هو محل لزواله ولطريان الجوهر
الحادث الوحدة نوعه فهو محل لهما والدليل الثاني ان الصورة
الجسمية هي تابعة للجوهر الباقي ويكون المتبوع لا محالة
محلا للتابع وسيأتي تحقيق تابعيتها ان شاء الله سبحانه
ومن المقدمات التي هي مبنية على تحقيق المباحث الاتية انه
لا وجود للاتصال العرضي في الخارج ولا للامتداد العرضي

بل انما هما امران اعتباريان فانهما عبارتان عن المتصلية
والممتدية فالموجود في الخارج انما هو فرد مفهوم قولنا
متصل وممتد فالاتصال ليس شيئا يكون المتصل به متصلا
بل انما هو متصلية الشيء سواء كانت متصلية المتصل
بالذات او متصلية الذات الذي هو متصل بالارتباط
بالمتصل كما ان الوجود ليس شيئا يكون الموجود به موجودا
بل انما هو موجودية الشيء سواء كان موجودية الموجود بالذات
او موجودية الماهية التي هي موجودة بالارتباط
وسيأتي ايضاح لتلك المقدمة ان شاء الله تعالى فمنها
ان طريان الانفصال الخارجي على الجسم المفرد الذي هو
متصل وحداني عبارة عن طريق تفريق ذوات الاجزاء
المفروضة فيه وتعددها عليه لا انه ليس الجسم ذوات
متعددة يطرأ عليها الاتصال والا لم يخل اما ان يكون
عددها متناهية او غير متناهية وعلى الثاني يلزم ان

يكون المقدار الحاصل منها غير متشابهة في المقدار وعلى
الاول لنم وقوف القسمة اذا وصلت الى عدد ها و
كلاهما باطلان ومنها انه ليس في الجسم المفرد الاتصال
والحجم جوهري اي ليس فيه المتصلان احدهما جوهري
والاخر عرضي كما مرت الاشارة اليه سابقا وسيأتي
زيادة ايضاحها ان شاء الله تعالى ومنها ان تقسيم الجسم
المفرد الى قسمين ليس اعداما له بالكلية وايجادا
لجسمين اخرين من كتم العدم وربما استدل عليها بان
يقال انا نجد بالضرورة فرقا بين انفصال الجسم وانفصاله
وبين انعدام الجسمين وايضا فلو كان تفريق الجسم الى
لجسمين متصلة اعداما بالكلية لما كان الامر كذلك
وبان يقال لو كان التفريق اعداما بالكلية لكان صب
الماء الذي في الجرة الى المياه التي في الكوز اعداما له
وازالة له بجميع اجزائه لا ازالة له باسقاط جزء وبقاء جزء
اخر

اخر فكان نسبة الاشخاص التي في الكيزان الى ذلك الشخص
الذي في الجرة نسبة سائر الاشخاص من مياه لم يكن في
تلك الجرة والتالي باطل فكذا المقدم ولا خفاء في ان المراد
بالانعدام المذكور في الدليل الاول اي في قولنا المستدل
انا نجد الفرق بين انفصال الجسم وانعدامه وبين تعلم
الجسمين وانفصالهما الانعدام بالكلية بحيث لا يبقى
من هويته الاتصالية بمعنى وجدان الفرق المذكورة
انا نجد ان الجسم حال تطرق انفصال له او اتصاله بشيء
حالة اثر على بعض الوجوه الذي كان عليها قبل الانفصال
او الاتصال دون بعض بخلاف حال الانعدام بالكلية
ثم بعد التفتيش يظهر ان الباقي في حالتي الانفصال و
الاتصال انما يكون اصل الذات بدون اعتبار كيفية
وحدته الاتصالية فاندفع ما اورد على الدليل
الاول من ان المراد بالانعدام في قول المستدل

انا نخلل الفرقة بين انفصال الجسم وانعدامه وكذا بين انعدام
الجسم واتصاله بمجرد الانعدام ولو كان بانعدام
جزء واحد من الجسم فلا نم وجدان الفرقة المذكورة في
ايضا لا يلائم المدعى وان اريد به الانعدام بالكلية
على معنى ان ينعدم الجسم انعداما لا يبقى من اجزائه المحققة
فلا نم الفرقة المذكورة وان اريد به الانعدام بالكلية
على معنى ان ينعدم الجسم على وجه لا يبقى الجزءان الجسميين
اللذين كانا جزئين مفروضين قبل الانفصال لم يكونا
مرتفعا بالكلية فالفرقة مم الا انها لا تسد اذ المراد
بالانعدام في المدعى اعني قولهم ان الجسم عند الانفصال
لا ينعدم بالكلية بالمعنى الاول وذلك لان المراد بالانعدام
المذكور هو الانعدام بالكلية بحيث لا يبقى من الجسم جزء
اصلا سواء كان ذلك الجزء هو الجزء الفرضي او الجزء
المحقق ثم بالعكس لظهور ان الباقي عند طريان الانفصال

والاتصال ليس الا ذات واحدة بالعدد يسمى بنحو وجودها
في حال التعدد صورها ووحدة صورتها فلا يكون
الاجزاء الفرضية باقية عند الانفصال على نحو كانت
قبله بل كانت موجودة قبله على نحو الوحدة بدون التعدد
في الخارج ووجدت متعددة في الخارج بعد موجودة
موجودات حادثة وهذا كاف في المقصود على ما سيأتي
ايضاحه عن قريب ان شاء الله تعالى واما ما بنى
على الدليل الثاني من ان ثبوت الجزء الاخر في حالتي
الاتصال والانفصال لا يدفع ذلك التساوي لتحقق ذلك
الجزء بعينه في ساير الاشخاص من مياه لم يكن في تلك
الجرة اذ هيولى العناصر واحدة بالشخص عندهم مع ان
الجسمين الحادثين عند الانفصال كانا جزئين مفروضين
متميزين في الوهم حالة الاتصال التي كانت للجسم في الجرة
بخلاف ساير الاشخاص التي لم يكن في الجرة فلذلك لم

يكون نسبة المياه التي في الكيزان الى الماء التي في الجرة كنسبة
ساير المياه التي لم يكن في الجرة فهو مندفع بان بقا الجزء الذي
هو هيولى الجسم المفرد الذي هو الماء الحاصلة في الجرة
مثلا في حالتي الاتصال والانفصال لم يحقق تعينه و
تشخصه في ساير الاشخاص من مياه لم يكن في تلك
الجرة بالضرورة ولم يلزم من ذلك كون هيولى مجموع العناصر
واحدة بالشخص ان يكون هيولى كل جزء من اجزاء ذلك
المجموع بعينها هي هيولى جزء اخر وهيولى المجموع فقول
القايل اذ هيولى العناصر واحدة بالشخص عندهم ان اراد
بان هيولى مجموع العناصر من حيث هو مجموع واحدة
بالشخص عندهم نعم لكن لا يلزم منه ان يكون هيولى كل جزء
من اجزاء ذلك المجموع بعينها وتشخصها متحقق في كل
جزء من اجزايه وان اراد بان هيولى كل جزء من مجموع العناصر
بعينها وتشخصها هي هيولى الاجزاء الباقية وهيولى المجموع

عندهم

عندهم فهو ممنوع بل المقول به قال ان لكل من هيوليات
اجزاء العناصر المتباينة في الوضع المنفصل بعضها عن بعض
تشخص مغاير لتشخصات هيوليات الاجزاء الباقية كما
انه مغاير لتشخص هيولى مجموع العناصر مع اشتراك جميعها
في ماهية واحدة والحاصل ان بقاء تشخص المادة التي هي
مصورة بالصورة المائية الواحدة الموجودة في الجرة في
حالة تفرقها مصورة بالصور المائية المتعددة الكائنة
في الكيزان بحسب الارتباط المياه التي في الكيزان بالماء
الذي في الجرة ولما لم يتحقق ذلك التشخص من المادة في ساير
الاشخاص من مياه لم يكن في تلك الجرة لم يكن نسبة تلك
الاشخاص الى التشخص الذي في الجرة كنسبة الاشخاص التي
حصل في الكيزان من تفريق ذلك التشخص له وايضا الحكم
ببقاء الجزئين المفروضين المتميزين في الوهم حالة الاتصال
بعينهما بعد طريان الانفصال ظاهر البطلان فلا يصح الحكم

بان الجسمين الحادثين عند الانفصال كانا جزئين مفروضين
حالة الاتصال فان الجزئين المفروضين حالة الاتصال
ليس لهما وجودان وتشخصان متميزين في الخارج وسيأتي
زيادة ايضاح لذلك ان شاء الله تعالى واما ما قال
سيد المدققين بان هيولى العناصر واحدة بالشخص عندهم
ليس مطابقاً لمذهبهم لان الهيولى عندهم امر مبهم بالقوة
يكون تعينه وفعليته ووحدته وتعدده بالصور الحالة
فيها ولو كانت واحدة بالشخص لا يكون صالحة لان يكون
تارة شخصاً واحداً وتارة شخصين ونحن نقول ما هو المفروض
من اثباتها فيه تامل لانه ان اراد بقوله امر مبهم انها
مبهمة بحسب الذات فهذا ليس مذهبهم فانهم صرحوا بان
ذاتها محفوظة مع تعاقب الصور فلذاتها وحدة شخصية
مستمرة مع تعاقب الصور وكيف لا والمبهم ما دام باقياً على
ابهامه لا يكون موجوداً في الخارج باتفاق اهل الصناعة

فلكل

فلكل ما هو موجود نحو من الوجود المستمر مع تعاقب الصور
وحدة وتشخص بدون اعتبار تلك الصور اي لا يكون
تشخصه الذاتي مستفاداً من تلك الصور المتبدلة ما لم
يعرض ذاته بدلها وههنا قال افضل المحققين في شرحه للاشارات
ان تشخص الهيولى انما يكون بذات الصورة المطلقة المستمرة
مع تبدل اشخاص الصور وذلك انه بدا انها مبهمة الصور فهذا
لا ينافي كونها متشخصة باعتبار ذاتها المستمرة بان
يكون لها تشخص اولي وتشخصات عارضة تبعية
عروض الصور وتبدل هذه التشخصات التي هي تشخصات
بالعرض لا يغير تشخصها الذي هو باعتبار وجودها المستمر
وفي الجملة نحو الوجود لا ينفك عن التشخص فوجودها المستمرة
لا ينفك عن التشخص المستمر ولا نقول ما هو المفروض اثباتها
كما لا يخفى وقوله بالقوة ان اراد بان الهيولى بالقوة بالنسبة
الى الصور بالصور الحالة فيها فنعم لكن لا يلزم منه عدم

تشخصه باعتبار ذاته وان اريد بها انها بالقوة جوهر
بالقوة له وجود وقوة الاتصال والانفصال فمنوط البطلان
فان جوهريتها بالفعل ووجودها المستمر الذي باعتبار
له قوة الاتصال والانفصال بالفعل وايضا قوله يكون
تعينه وتحصله بالصور الحالة فيها ان اريد بهما تعينها و
تحصلها الحاصلين باعتبار الصور الحالة فيها فمسلم لكن
لا يلزم منه ان يكون ذاتها مبهمة بحيث لا تعين ذاتي لها
وان اريد بهما تعينها وتحصلها الذاتيين اللذين لها باعتبار
نحو وجودها المستمر فلا نسلم انهما يكونان بالصور الحالة
فيها لبقائهما مع تبدل الصور الحالة فيها وايضا قوله و
وحدته وتعدده ان اريد بهما الوحدة الاتصالية التي من
لوازمها نفي الكثرة ومقابلتها فمسلم انهما يكونان بالصور الحالة
فيها لكن لا يلزم منه ان لا يكون لها وحدة شخصية بالذات
اي وحدة يكون من لوازمها نفي كثرة الذات وان اريد بهما

الوحدة بحسب الذات التي من لوازمها نفي كثرة الذات
ومقابلتها فلا نسلم انهما يحصلان بالصور الحالة فان هيولى
مجموع العناصر ذات وحدة ليس فيها كثرة الذات بل انما
يحصل لها وحدة بحسب الذات في نحو وجودها المستمر في
حالتي الاتصال والانفصال وفي حالات توارد الصور
عليها ولا يكون اصلا ذاتها كثيرة بسبب توارد الصور
الكثيرة عليها بل انما تصير كثيرة بالعرض بتبعية كثرة الصور
فالهيولى امر متشخص بحسب الذات ومبهم بحسب الصور
ولهذا تارة يكون شخصا واحدا بالوحدة الاتصالية
وتارة شخصين كل منهما واحد بالاتصال وسيأتي
زيادة ايضاح لذلك ان شاء الله العزيز ولنرجع الى المقصد
فنقول اتماماه عى الظ في استحالة انعدام الجسم
بالكلية عند بعض واختار ذلك شارح التجريد في تقرير
خلاصة الدليل المذكور في شرحه حيث قال وذلك [illegible]

على اثبات الهيولى بعد تجريده عن التعابير لا الفاظ
المشتركة والمجازية التي توجب صعوبة الفهم ورونقه الكلام
ان الجسم المفرد الذي هو الجوهر المتصل في ذاته الذي
كان بلا مفصل اذا طرأ عليه الانفصال انعدم
ذلك الجوهر المتصل في ذاته وحدث هناك جوهران
متصلان في ذاتهما فلا بد هناك من شيء آخر مشترك
بين المتصل الاول وبين هذين المتصلين ولا بد
ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالين والا
لكان تفريق الجسم احداثا لجسم بالكلية وايجادا
لجسمين آخرين من كتم العدم واللازم يقضي ببطلانه
قلت مرادهم في قولهم ان الجوهر المفرد
متصل في ذاته انه بعد اعتبار تعين امتداد انه يكون
اجزاؤه المفروضة متشاركة في الحدود ولان سبب
هذه الحيثية له ليس باعتبار امر لاحق له والا لزم بعدم

الجسم

على ذلك الامر فلا يكون في مرتبة الذات ممتدا فذلك
بط كما لا يخفى وهذه مقدمة نافعة في الابحاث الآتية
وقد عرفت الاشارة اليها مرارا ثم قال الشارح المذكور
في الشرح المذكور وقد اجاب عن الدليل المذكور المصنف
حيث نقل فاضل المتأخرين نصير الحق والدين محمد الطوسي
بقوله لم لا يجوز ان يقال لا يقتضي ذلك اي اتصال الجسم
وقوله الانفصال ثبوت مادة سوى الجسم لاستحالة
التسلسل ومجموعها الا بناها هي عليها تقتضي ذلك بثبوت
مادة سوى الجسم لزم التسلسل ومجموعها الا بناها هي لان
للجسم المتصل الواحد اذا انفصل الى جسمين فاما ان يكون
مادة هنا هي مادة ذلك بعينها وهو مستلزم
ان يكون الواحد بالشخص اثنان واحدة في مكانين وهما
غيرها مع ان كلا منهما مادة حادثة بعد الانفصال
لزم التسلسل لان كل حادث عندهم مسبوق بالمادة فيكون

تلك المادة ايضاً حادثة على هذا التقدير فيحتاج الى
مادة ثالثة وهكذا فيلزم ترتب امور غير متناهية
وهو المحال وايضاً اذا انعدمت مادة الجسم المتصل
بانعدام جوهره المتصل بذاته ثم وجدت مادتان للجسمين
المتصلين بحدوث جوهرهما المتصلين بالذات فيكون
ذلك انعداماً للجسم بالمرة لا مجرد انعدام الجوهر المتصل
بذاته ثم وجد ثانياً الجسمين اخريين عن لا شيء وهو مع
بطلانه ثم يبطل مقصودهم اعني اثبات وجود امرين
في الحالين وان كانت موجودة قبل الانفصال
لزم اشتمال الجسم على اجزاء موجودة بالفعل لا تتناهى
عددها الى حد تقف عنده كما عرفت في الانقسام
فلا يمكن ان يكون تلك المواد غير متناهية بالفعل اذ
لو كانت متناهية لوقف عددها اذا وصل الانقسام
الى مرتبتها انتهى وقلت ـــ قد مر الاشارة الى

هذه الشبهة وهو ان للهيولى وحدها تشخصاً وذاتاً
لا يزول منها بطريان الانفصال وكذلك لها نحو من
الوحدة والوجود المستمرين بحسب استمرار الذات
فعلى هذا المختار في حل تلك الشبهة يكون مادة هذا
هذا هي غير مادة ذلك بعينها قوله ان كان مادة
كل منهما حادثة بعد الانفصال لزم المحال قلت لمادة
كل منهما ذات وتعين مستفاد من صورتها المعينة
الحادث عند الانفصال ليس الا هذا التعين المستفاد
لا اصل ذات المادة ثم من مغايرة المادتين المتحققتين
لذينك الجسمين الحادث بطريان الانفصال لا يلزم
ان يكون لهما مادة اخرى ولا يلزم ذلك الا مع
بطلان ذاتها لا من حيث بطلان تعينها المستفاد
مع بقاء الذات والحاصل ان مادة كل من ذينك الجسمين
حادثة باعتبار تعينها العارض بعد الانفصال لا باعتبار

ان الجسم المتصل الواحد
اذا انفصل الى
الجسمين
ح

اصل الذات فلا يلزم التسلسل بخلاف القابل للابعاد المتصل
بذاته من حيث هو متصل بذاته فانه لا بقي فيما بقي فيه الهيولى
عند طريان الانفصال باعتبار الذات اي باعتبار هذا
المعنى الجوهري فمادة الجسم المتصل من حيث الذات لا ينعدم
بانعدام المتصل بذاته بل انما ينعدم وحدتها الاتصالية
التي هي وحدة الصورة الجسمية التي عارضة للهيولى
فلا ينعدم الا عارضها الذي لا مدخل له لتشخصها الذاتي
فذات الهيولى التي هي متصل واحد قبل الانفصال هي
باعتبار اصل ذاتها باقية متصلين عند الانفصال قول
المعترض وان كانت موجودة قبل الانفصال لزم اشتمال
الجسم على اجزاء موجودة بالفعل بل على مواد موجودة بالفعل
قلت ذات الهيولى قبل الانفصال موجودة
بدون التشخصين المستفادين من المتصلين بناء لهما
للمادتين بعد الانفصال فلا يكون بينها تعدد لا باعتبار

الذات بل باعتبار الصور فوجود ذات الهيولى بدون تعدد
الصورة في الجسم المتصل لا يستلزم اشتماله على اجزاء موجودة
بالفعل ولا على مواد متعددة وسيأتي زيادة ايضاح لذلك
قال الشارح المذكور في شرحه للتجريد في دفع الشبهة المذكورة
واجيب بان المادة تشخصها هو عند الانفصال هو عند
الاتصال ليس واحدا ولا متعددا فهذا تبدل بالعرض ولعل عند
الاتصال الواحد متعدد عند الاتصال المتعدد فلا يلزم ان المادتين
لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل الواحد كان مشتملا
على اجزاء بالفعل وانما يلزم ان لو كانتا موجودتين فيه بالفعل
مادتين وليس كذلك بل هما موجودتان فيه مادة واحدة
بالاتصال الواحد فلا يلزم وجود الاجزاء بالفعل ولذا كان نسبة
المادة شأنا هو مع المتصل الواحد متصل واحد هو مع المتصل المتعدد
متصل متعدد كان المتصل الواحد المتعدد مختصا بها اختصاص
الناعت بالمنعوت فيكون محله للمتصل الواحد حال الاتصال

والمتصلين حال الانفصال فيكون جوهراً قطعاً ويسمى الهيولى
الاولى وذلك الجوهر المتصل بالصورة الجسمية هو الجسم المطلق
مركب منهما والصورة الجسمية قد يسمى جسماً لانها جسم في راي
النظار [illegible] قلت قول المجيب ان المادة متشخصة هو عند
الانفصال هو عند الاتصال مناف لقوله ليس واحداً ولا متعدداً
في ذاته وايضاً قوله ليس واحداً ولا متعدداً في ذاته مناف لما ذكره
الشيخ في الشفاء من ان الهيولى امر واحد بالعدد ولما قال بهمنيار
في تحصيله من ان الهيولى واحد بالتشخص وايضاً قوله فلانه
ان المادتين لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل الواحد
لكان مشتملاً على اجزاء بالفعل اه لا تقلع الشبهة المذكورة لانه
اذا كانت المادتان موجودتين في الجسم المتصل الواحد بالفعل
مادة واحدة بالاتصال الواحد لزم وجود ذاتيهما بالفعل فيه
معروضين للاتصال فلزم من ذلك اشتمال الجسم المتصل
الواحد على ذوات موجودة بالفعل معروضة فعلى هذه الذوات

اما

اما مشاهدة او غير مشاهدة وعلى الثاني لزم عدم تناهي الجسم
المتصل الواحد في المقدار وعلى الاول لزم انتهاء انقسام الجسم
الواحد لا ينقسم بعده اي بعد عند بطلان الانقسام الى عدد تلك
الذوات وايضاً في قوله واذا كانت المادة شيئاً هو مع المتصل
الواحد متصل واحد ومع المتصل المتعدد متصل متعدد اه
تأمل لان المتصل بذاته الجوهري ليس نعتاً للهيولى على
ما اختاره سيد المحققين وغيره من المباحثين قدس سرهم
من ان الارتباط بين الصورة الجسمية والهيولى ليس اتحادياً
بل الناعت لها ليس الا الاتصال العرضي على هذا التقدير
وهذه الناعتية متحققة سواء كانت الصورة الجسمية حالة
في الهيولى او كانت الهيولى حالة فيها او كانتا حالتين
في ثالث فمن هذه الناعتية ليس يلزم الا الحلول الاتصال
العرضي في الهيولى لا الحلول المتصل بالذات الجوهري كما
هو الظاهر فما يقلع الشبهة هو ما مر الاشارة اليه مراراً من ان

الهيولى ذات مستمرة حالتي الاتصال والانفصال وهو جوهر
مستمر بحسب استمرار الذات وتشخصه التي مستمر وحدته
ذاتيه مستمرة ولها وحدة اتصالية وكثرة تقابلها وهما يعرضان
لها بواسطة عروض الصور فان عرض لها صورة واحدة
كانت متصلة واحدة وان عرض لها صورتان صارت متصلتين
فالمادة شخص باعتبار ذاتها هو عند الانفصال هو عند
الاتصال هو عند الاتصال فليس بواحد بالوحدة الاتصالية في ذاته
ولا متعددا بالتعدد المقابل للوحدة الاتصالية في
ذاته بل بالعرض متصل واحد عند الاتصال ومتصلان او اكثر
متصلات او اكثر عند الانفصال وقول المعترض ولو كانت
موجودة قبل الانفصال لزم اشتمال الجسم على اجزاء موجودة
بالفعل بل على مواد موجودة بالفعل ان اراد به وجودها قبل
الانفصال وجودها بالفعل اخترنا انها ليست موجودة بالفعل
قبل الانفصال فان قيل لزم من ذلك ان يكون مادة بعد

بعد الانفصال فلزم ما ذكره المعترض من المحذورات نقول ان
كانت مادة كل منهما حادثة بعد الانفصال لزم التسلسل نعم
قلت ان اراد بحدوث كل من المادتين بعد الانفصال
حدوث اصل ذاتيهما اخترنا ان اصل ذاتيهما موجود بالفعل
قبل الانفصال وليستا حادثتين بعد الانفصال ولا يلزم من كون
اصل ذاتيهما موجودا بالفعل قبل الانفصال ان يكون ذاتاهما
موجودتين بالفعل قبله بل انما يلزم منه ان يكونا موجودتين
قبل الانفصال بالقوة فعلى هاتين الارادتين لم يكن الاقسام
منحصرة بين حدوث اصل الذات بعد الانفصال وعدم وجود
الذاتين بالفعل قبل الانفصال وان اراد بحدوث كل من المادتين
بعد الانفصال حدوث ذاتيهما المتعددتين فحدوثهما لا يستلزم
ان يكون لهما مادة غير اصل ذاتيهما الذي هو بالفعل قبل
الانفصال وهما بالقوة قبله فاصل ذاتيهما الموجود المعروض
للاتصال قبل الانفصال بعينه هو للذاتين المعروضتين للانفصال

بعد الانفصال فلا يلزم محذور من المحذورات المذكورة وان
اراد بوجود مادة كل من الجسمين قبل الانفصال في قوله ان
كانت موجودة قبل الانفصال وجودها بالقوة لم يلزم
منه اشتمال الجسم على المواد الموجودة بالفعل ليلزم منه المحذور
الذي ذكره وان كان الحق غير ما ذكره فليتوصل التحقيق
الذي سياتي بعد ان شاء الله الحكيم قال الشارح المذكور في شرحه المذكور
بعد الجواب المذكور فان قيل اتصال الجسم عبارة عن كونه بحيث لا
يكون له مفاصل واجزاء بالفعل وانفصاله عدمه عما هو من شانه
وذلك لانه ان اريد بالاتصال معنى اخر فلا بد ثم انه ثبت
بالادلة المذكورة على بطلان التركيب من الاجزاء التي لا تتجزى
كونه متصلا بمعنى اخر فان الادلة المذكورة لا تدل الا
على ان الجسم المفرد ليس له اجزاء بالفعل فهما اي الاتصال
والانفصال المذكوران معنيان عرضيان اي زائدان على حقيقة
الجسم متواردان عليه فح لا نم ان الجسم عند طريان الانفصال

عليه ينعدم ذاته وانما ينعدم وصفه اي كونه متصلا بالمعنى المذكور
قلنا الجسم اذا لم يكن متصلا لم يكن بحيث يعرض فيه الابعاد
الثلاثة فلم يكن جسما اذ الجسم قابلية الابعاد الثلاثة فانه لم
يكن فصلا له على ما هو المشهور فلا اقل من ان يكون لازما
له فعند طريان الانفصال عليه لا يبقى جسما بل ينعدم جسميته
ويحدث جسميتان اخريان انتهى قلت هذا كلام لا افادة عليه
فان قابلية الابعاد اذا ارتفعت لزم ارتفاع الجسمية كما
مر مرارا فالجسم المفرد اذا زال الاتصال عنه قابلية الابعاد
عند طريان الانفصال زال الصورة الجسمية عما هو جسم مفرد
وهو الهيولى فما هو جسم مفرد لم يزل بالانفصال له وحدة
اتصالية بالفعل عند الاتصال وتعدد قابلها بالقوة عند طريان
الانفصال له فذلك التعدد بالفعل ووحدة اتصالية بالقوة
فيعرض له ان يصير تارة متصلا واحدا وتارة عدة منفصلين
بعدم ارتفاع الوجود عن ذاته فاصل ذاته هو الهيولى

بدون اعتبار وحدته الاتصالية ومقابلها ولهذا شرح
سيأتي بعد استيفاء نقل كلام انشاء الحكيم ثم قال الشارح
المذكور في الشرح المذكور في دفع الجواب المذكور اقول القابل
للابعاد الثلثة بالحقيقة هو الجسم التعليمي اعني الكمية السارية
في الجهات الثلث والجسم الطبيعي انما يتصف بالقابلية بالعرض
وبتبعية كونه معروضا بالجسم التعليمي فالجسم اذا طرا عليه
الانفصال ينعدم عارضه الاول اعني الجسم التعليمي الذي
كان قبل الانفصال ويحدث عارضان اخران اعني الجسمين
التعليميين الحادثين بعد الانفصال فقابلية الابعاد لازمة
للجسم الطبيعي لا تنفك عنه لعدم انفكاك جسم تعليمي ما عنه
فهو مع الجسم التعليمي الواحد متصل واحد ومع الجسم التعليمي
المتعدد متصل متعدد كما تقولون ان الهيولى مع الصورة الجسمية
الواحدة متصلة واحدة ومع الصورة المتعددة متصلة متعددة
فانهم يقولون ان الصورة الجسمية متصل بالذات لا تقبل الانفصال

بل ينعدم عند الانفصال ويحدث صورتان اخريان والهيولى
لكونه في حد ذاته لا متصلا ولا منفصلا باق في الحالين ونحن
نقول المتصل في ذاته انما هو الجسم التعليمي وهو لا يقبل
الانفصال بل ينعدم عنده ويحدث جسمان تعليميان اخران
والجسم الطبيعي لكونه لا متصلا في ذاته ولا منفصلا لا ينعدم
عند الانفصال بل هو موجود باق في الحالين فلا حاجة الى
اثبات الهيولى انتهى قلت يدفع هذا الكلام
لما قيل من ان التفرقة بين الجسم الطبيعي وبين الجسم التعليمي
بان في الجسم التعليمي زوال ذاته وليس في الجسم الطبيعي
زوال ذاته ليس بشيء لانه ان اراد بالذات حقيقة الشيء
فظاهر انها لم تزل ذات الجسم التعليمي وحقيقته عند طريان
الانفصال وان اراد الهوية الشخصية فظاهر انه عند طريان
الانفصال تزول شخصية الصورة الجسمية والجسم الذي كان
عبارة عنها وان لم تزل حقيقتها فذلك ضروري لا ينكره

من له وجدان لان خلاصة كلام الش المذكور انه لا يلزم
من ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى الا كون الجسم
متصلا لجواز ان يكون متصلا بواسطة اتصال الجسم التعليمي
القايم به فيكون الجسم التعليمي قابلا للابعاد الثلاثة
بالذات لا غير ولما حكم بذلك جماعة من الحكما كصاحب الاشراق وغيره
اختار هذا وقال المتصل بالذات والقابل للابعاد الثلاثة بالذات
هو الجسم التعليمي فعند طريان الانفصال لا ينعدم الا هوية الجسم
التعليمي لا الهوية الجوهرية التي هي محلها وهي الصورة
الجسمية الجوهرية والجسم الذي عبارة عنها ولا اختيار ان المتصل
بالذات ليس الا الجسم التعليمي حكم بالتفرقة بين الجسم التعليمي
والجوهري الذي محله ويسمى الصورة الجسمية تارة وبالجسم
الطبيعي اخرى بان في الجسم التعليمي زوال ذاته عند الانفصال
وليس في الحكما من ذات الهيولى المبهم فانهم ارادوا
بذات الهيولى هويتها الشخصية كما يتبين من تصحيحهم بان

الجسم الطبيعي من زوال
ذاته واراد بالذات
ما اراده
م

الهيولى امر واحد بالشخص فكذلك اراد الش بذات الجسم
الطبيعي هويته الشخصية وبالجملة ان ذهب الحكما في بقاء
ذات الهيولى بعد الانفصال ان الهيولى المتشخصة باقية
بعده كما هو ظاهر عباراتهم ذهب الش الى ان الجسم الطبيعي
المتشخص باق بعد الانفصال وان ذهبوا في بقاء ذات
الهيولى الى ان الهيولى المتشخصة الكاينة حال الاتصال
تصير حال الانفصال اشخاصا كذلك ذهب الش الى ان
الجسم المتشخص الكاين حال الاتصال تصير حال الانفصال
اشخاصا ولانها قال سيد المدققين قدس سره مراد ان
الهيولى لما كان امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها عند
الانفصال بان يكون عند الاتصال شخصا واحدا و
يكون عند الانفصال شخصين مع بقاء ذاتها وحدها
بدون تشخصها واما الجسم الطبيعي فلما لم يكن منهما لا يصح
ان يقال انه يبقى عند الانفصال بان يكون عند الاتصال

الهيولى

شخصاً وعند الانفصال شخصاً مع بقاء الذات لا لكون
ذات الهيولى بسيطا بالمعنى الذي لا يصح اجزاؤه في الجسم
غيرهما فان كان بمعنى ان ذات الهيولى انها عند الاتصال
شخص وعند الانفصال شخصان مع بقاء الذات امكن
اجراء هذا المعنى في ذات الجسم ايضاً بل يتم ما مر الاشارة اليه
سابقاً مراراً من ان القابل للابعاد مقوم للجسم والمتصل
بالذات القابل للابعاد بالذات ليس الا الصورة الجسمية
وان للجسم التعليمي معنيين احدهما هو الصورة الجسمية مع تعين
امتداداتها الثلثة وثانيهما كون الجسم المتصل بحيث يمسح كذا
كذا مرة ولا يبعد ان يتوهم غير متناه توهما كما مر غير مرة
فان اراد الشارح الجسم التعليمي بالمعنى الاول كان ما ذكره بعينه
مذهب المشائين الذاهبين الى اثبات ان الذات التي هي
باقية عند الانفصال وانعدام الجسم التعليمي بهذا المعنى
هي بعينها الهيولى فانهم لم يريدوا بالهيولى الا الجوهر الباقي

الاتصال

الاتصال والانفصال بحيث يطرأ عليه الصورة الجسمية
الواحدة عند الاتصال ويطرأ الصورتان الجسميتان
عند الانفصال فان الجسم التعليمي الواحد بالمعنى المذكور
هو الصورة الجسمية الواحدة المعينة الامتدادات في الجسمين
التعليميين هما الصورتان الجسميتان المتعينتان في
الامتدادات فعلى هذا المعنى يكون الجسم التعليمي متصلة
بالذات اي لا باعتبار الخارج وقابلة للابعاد الثلثة كذلك
بناء على ان الصورة الجسمية كذلك فيكون الصورة الجسمية
متصلة بالذات بالحقيقة وقابلة للابعاد بواسطة المطلقة
كما مر تحقيقه غير مرة والجسم التعليمي انما يكون متصلة
قابلة للابعاد بواسطة اشتماله على الصورة الجسمية وان
اراد بالجسم التعليمي المعنى الثاني فهو ليس متصلة بالذات
وقابلة للابعاد الثلثة بالذات بل انما يكون متصلة و
قابلة بالعرض وبتبعية الصورة الجسمية التي هي متصل بالذات

وقابل للابعاد الثلثة على الاطلاق بالذات وايضا اذا
كان محل الجسم التعليمي مع كونه غير قابل بالذات جسما طبيعيا
كما ذكره الشارح لزم ان لا يكون الجسم الطبيعي قابلا للابعاد
الثلثة بالذات فلا يكون جسما في حد ذاته كما مر اشارة
اليه سابقا مرارا فالشارح عند هذا القول سمى الجسم
الطبيعي في حد ذاته قابلا للابعاد الثلثة فلما ذكر ذلك
قال بعد ذكر ما مر في الشرح المذكور بل نقول لا نم ان الجسم
اذا طرأ عليه الانفصال لم يكن قابلا للابعاد وغاية ما في
الباب انه كان قبل الانفصال قابلا واحدا للابعاد وصار
بعد الانفصال قسمين كل منهما قابل للابعاد الثلثة فالجسمية
القديم من الجسم وحدة وطرأ عليه كثرة والجسم حال الوحدة
هو بعينه حال الكثرة ولم ينعدم قط كما يقولون ان
المادة هو شخص هو عند الاتصال هو بعينه عند الانفصال
كذلك نقول ان الجسم شخص هو عند الوحدة اعني الاتصال



هو بعينه عند الكثرة اعني الانفصال غاية الامر انه لا يقال
ان الجسم حين الانفصال شخص واحد بل شخصان
فان قيل اذا كان هناك قصعتان في كل منهما
قدر من الماء فلا شك ان لكل من المائين تشخصه ممتاز
عن الآخر فاذا صببناهما في كوز يرتفع بينهما الامتياز وكذا
تشخصاهما فينعدمان بانعدام تشخصيهما فلم يصح قولكم
ان الجسم عند الكثرة هو بعينه عند الوحدة لم ينعدم قط
قلنا المجموع في تينك المائين متشخص ممتاز عن ساير المياه
وهذا التشخص باق لم يزل ولذلك صح قولنا الجسم عند
الكثرة هو بعينه عند الوحدة لم ينعدم قط ولئنا المائين تشخص
آخر امتاز كل من المائين عن الآخر فبعد زوال الكثرة الما
لاذا تم المتصف للكثرة فان قيل زوال هذا التشخص كان
في مقصودنا فانه لم يلزم انعدام مجموع المائين لان كلا من
المائين ينعدم بانعدام تشخصه الذي امتاز عن الآخر حين

فينعدم المجموع ايضاً ضرورة انعدام الكل بانعدام الجزء
قلنا اجزاء المجموع ذات كل من المائين بدون تشخصه
الذي به امتاز عن الجزء الاخر فان هذا التشخص ليس من
مقومات المجموع الذي هو باق في حالتي الوحدة والكثرة
بل انما هو مقوم لتشخص كل من المائين لا لذاته الذي هو
جزء من المجموع والحاصل ان تشخص كل من المائين مركب
من معروض هو جوهر الماء وعارض به امتاز عن الماء
الاخر والمعتبر في تقوم المجموع هو المعروض دون
عارضه انتهى كلامه قلت دفع هذا الكلام ظ
لاما قال سيد المدققين قدس سره اذ قوله لا نسلم
ان الجسم اذا طرء عليه الانفصال لم يكن قابلا للابعاد
منع مقدمة لم يدعها احد انما الدعوى هنا ان الجسم
القابل للابعاد الذي كان قبل الانفصال لا يبقى بعده
ويحدث جسمان اخران قابلان للابعاد وهي ضرورية

لا يحتاج الى بيان فلا هيولى فان ما كان منها موجودا
قبل الانفصال لا ينعدم بعده لان مراد الشارح من طريان
الانفصال على الجسم في قوله اذا طرء عليه الانفصال
هو قبول الجسم الانفصال بحيث يصح مع مقبوله الذي
هو الانفصال عند تحقق الانفصال فخلاصة كلامه
المصدر بلفظه بل المذكور بعد الجواب الاول الذي هو منع
كون الصورة الجسمية قابلة للابعاد الثلثة بالذات ثم
بعد تسليم ان القابل للابعاد الثلثة بالذات هو الصورة
الجسمية لانم انها لو قبلت الانفصال بحيث يبقى عنده لزم
ان لم يكن قابلة للابعاد بالذات كما هو مدعى مثبتي الهيولى
فانهم ادعوا ان الصورة الجسمية تنعدم عند الانفصال
والا لم يكن قابلة للابعاد فلا بد من امر اخر باق هو الهيولى
فكلام الشارح منع هذه المقدمة وهي بعينها الدعوى التي ذكرها
سيد المدققين قدس سره بقوله وانما الدعوى هنا اه

قوله وهي ضرورية لا تحتاج الى بيان غيرهم عند الشارح فانه حكم
بان الجسم القابل للابعاد الذي كان قبل الانفصال لم ينعدم
باعتبار الذات والتشخص بل بقي بعينه باعتبارهما وانما الحادث
بعد الانفصال بعدد القابل للابعاد وذلك الوحدة التي ليست
متشخصة ولا داخلة في تشخص القابل للابعاد لا يوجب انعدام
ذات القابل للابعاد ولا زوال تشخصه فكما ان الحكماء الزموا
بقاء ذات الهيولى المتشخصة مع تبدل الوحدة والكثرة
الزم الشارح بقاء ذات الصورة الجسمية المتشخصة مع تبدل
الوحدة والكثرة فله ان يمنع اثبات الفرق مع اثبات عدم
بقاء ذات الصورة الجسمية ليندفع كلام الشارح واما قيل
من انه يدعي كون الجسم متشخصاً حال الانفصال بتشخص كان
متشخصاً بعينه حال الاتصال مع ان تشخصه في حال الانفصال
مركب من تشخصات اجزائه دون تشخصه الذي حال الاتصال
يستلزم كون المجموع المركب من تشخصات اجزائه دون تشخصه

الذي

الذي حال الاتصال يستلزم كون المجموع المركب من الماءين متشخصاً
بتشخصين احدهما تشخص مخصوص جزئي ذات الماء وهو الثابت في
حالتي الاتصال والانفصال به تشخص حال الاتصال
ولا يزول عند الانفصال وثانيهما تشخص مخصوص جزئية كل
من الماءين والمميز عن الآخر وهو الزائل عند الاتصال
وهذا مما تقوم به من لراد في فطانة اذ لا يتلك عاقل في ان
التشخص لا يقوم ان شيء بعينه قياما بالذات وقياما حقيقيا
وما يقولونه من ان الهيولى المتشخصة متشخصة بتشخصين
لم يريدوا به القيام بالذات والحقيقة بل القيام بالعرض
والمجاز ولا يجوز عاقل ان يكون قيام التشخصين بالمجموع الماءين
مثل قيام تشخص الهيولى بها اذ لا واسطة في العروض هناك
والقول بان جزء المجموع ذات الماء دون تشخصه لا يصدر
الا عن المحصل لانه ان اراد بالذات الحقيقة الكلية فظ انها
ليست جزءا من المجموع الخارجي وان اراد بها الهوية التشخصية

نظراً انها لا يتصور كونها باقية حال الاتصال لايما فالسيد
المدقق مراد ما ذكره الش هناك انه
لا يجوز ان يكون الحكم الذي اجرى القوم على الهيولى من انها
ذات باقية والحصة الخاصة منها بهذا المتصل يكون عند
الاتصال شخصاً واحداً ويصير حال الانفصال شخصين
جارياً على ذات الجسم بان يكون الحصة الخاصة من الجسم
بهذا المتصل حال الاتصال ايضاً لم يكون شخصاً واحداً ويصير حال
انفصال جسمين ولا يندفع ذلك بما ذكره هذا المجيب اذ
حاصل ما دفع به ذلك ان الجسم الشخصي لا يبقى حال
الانفصال وهو لا ينفي كلام الشيخ فان الشيخ يذهب الى
ان الجسم الشخصي باق بعد الانفصال كما ان القوم يذهبوا
الى ان الهيولى المتشخصة باقية بعده بل كما انهم ذهبوا الى
ان الهيولى المتشخصة الكائنة حال الاتصال تصير حال
الانفصال اشخاصاً كذلك نقول الشيخ ان الجسم المتشخص

الكائن حال الاتصال يصير حال الانفصال اشخاصاً نعم
يندفع ما ذكره الش بما اشرنا اليه من ان الهيولى امر مبهم
في حد ذاته انما نحاز بقاء ذاته ووجوده بدون بقاء التشخص
بخلاف الجسم فانه في حد ذاته شيء معين فلا يتصور بقاء ذاته
بعد الانفصال لان التوجيه الذي ذكره ذلك السيد
المدقق لا يناسب كلام الش فان ما ذكر من قوله
كما يقولون ان المادة هو شخص هو عند الاتصال هو بعينه
عند الانفصال كذلك نقول ان الجسم شخص هو عند الوحدة
اعني الاتصال هو بعينه عند الكثرة اعني الانفصال بعيد قوله
وهذا التشخص باق لم يزل ولذلك صح قولنا الجسم عند الكثرة
هو بعينه عند الوحدة لم يعدم قط انما الزايل تشخصاته
بان الشيخ ذهب الى ان الجسم الشخصي باق بعد الانفصال
كما ان القوم ذهبوا الى ان الهيولى المتشخصة باقية
بعد الانفصال مع انه لا يندفع بكلام السيد المذكور

المجموع

من كلام الاعتراض المذكور الذي خلاصته ان
الجسمين عند الانفصال متشخص بالذات وبالحقيقة هو
مركب من تشخصي الجسمين وهذا التشخص لم يتحقق عند
الاتصال فالحكم ببقاء تشخص الجسم عند الانفصال كما حكم
به الش مستلزم لان يكون لذلك المجموع المركب من الجسمين
تشخصاً آخر غير مركب من تشخصي الجسمين ضرورة ان
التشخص الذي تحقق عند الاتصال لم يتركب من تشخصي
الجزئين فلزم من كلام الش ان يكون للمجموع المركب من الجسمين
عند الانفصال تشخصان احدهما مركب من تشخصي الجسمين
والاخر ليس مركباً منهما وقيام كل من التشخصين انما هو
بالذات وبالحقيقة فمن ان تشخص المجموع المركب من تشخصي
الجزئين انما هو بالذات وهما التشخص الحادث وكذلك
التشخص الباقي انما يكون تشخصاً للمجموع بالذات
عند الانفصال والا لم يبق التشخص فلزم ان يكون المجموع

المركب من الجسمين عند الانفصال تشخصان بالذات وفي ذلك
ضروري البطلان والقول بان جزء المجموع ذات الماء دون
تشخصه لا وجه صحة له بل انما ينبع ذلك الاعتراض من كلام
الش بان يقال كما ان الحكماء ذهبوا الى ان للهيولى عند
الانفصال تشخصين احدهما تشخصها بالذات وبه يمتاز
ذاتها عن الغير ولا تعتبر فيها باعتبار هذا التشخص الا الذات
لا تشخص شيء من الصور الحادثة وثانيهما تشخصها بالعرض
بسبب الصور الحادثة وبه يتميز تلك الصور بعضها عن بعض
فكذلك ذهب الش بان المجموع الجسمين بعد الانفصال
تشخصين احدهما تشخصه بالذات وبه يمتاز ذاته عن الغير
وثانيهما تشخصه بالعرض يمتاز بعض اجزائه عن بعض فهذا
التشخص الذي هو تشخص ذات المجموع بالعرض فانما العرض
بالذات لا لاجزائه الفعلية المتعددة التي تعددها بحدث
عند الانفصال فاحفظ كلام الشارح هنا انه لا يجوز ان

يكون الحكم الذي اجرى القوم على الهيولى من انها تتشخص [حال]
بانحسب الذات والموجود ما تشخص وحدتها الذاتية
ويكون متصلة وحدها عند الاتصال ويصير تشخصين [متصلين] في
عند الانفصال جاريا على ذات الجسم بان يكون شخصا
واحدا بالوحدة الذاتية على نحو وحدة الهيولى ومتصلا [حال]
عند الاتصال ويصير تشخصين متصلين عند الانفصال
على نحو صيرورة الهيولى تشخصين متصلين ولا خفاء في
ان ما ذكره المعترض لا يدفع هذا الكلام بل انما يمكن دفعه [باثبات]
التفرقة الصحيحة بين الهيولى وذات الجسم المصححة لبقاء
الهيولى المتشخصة دون بقاء ذات الجسم الموجود الممتازة
عن جميع ما عداها وقول المعترض ولا نحو عاقل ان يكون
قيام التشخصين بالمجموع مثل قيام تشخص الهيولى بها اذ لا
واسطة في العروض هناك لا يصلح للتفرقة فان الاجزاء
المقدارية المفروضة في الجسم المتشخص عند الانفصال

يصير واسطة في عروض التشخصين الحادث عند الانفصال [اولى]
وهو التشخص الذي يمتاز به تلك الاجزاء بعضها عن
بعض بعد الانفصال والحاصل ان ما ذكره المعترض في
دفع كلام الشارح بعينه دفع اثبات الهيولى فما اجاب
به في دفعه كان بعينه جواب الشارح في دفع الاعتراض عليه
وسيجيء زيادة ايضاح لذلك ولا يخفى بان كلام الشارح
المذكور المصدر بقوله بل نقول ولا يندفع ايضا **بما قال**
سيد المدققين من ان الهيولى امر مبهم لا تتشخص [مستقلا]
الا بالصورة وليس لها في كل وقت الا تشخص واحد
من الصورة في ذلك الوقت وبدل التشخص لا يقتضي [ذاتها]
المبهمة لان كل ما هو اجرى على ذات الهيولى المبهمة [يمكن]
اجراؤه على ذات الجسم المطلقة فان في ماهية الجسمية
المطلقة ابهاما على نحو ابهام اثبته ذلك المدقق رحمه الله
في الهيولى بل كلام الشارح انما يندفع في المقامين بما اقول **اما**

المقام الاول وهو القول بان المتصل بالذات والقابل
للابعاد الثلثة بالذات انما هو الجسم التعليمي الذي هو عرض
واما الجسم الطبيعي فانما يقبل الابعاد بواسطة الجسم التعليمي
فهو مندفع بما مر الاشارة اليه مرارا من ان الجسم الطبيعي
باعتبار ذاته وفي مرتبته ممتد في الجهات وقابل للابعاد
فان الجوهر ما لم يكن ممتدا في الجهات وقابلا للابعاد
الثلثة لم يكن جسما فبطل كونه ممتدا او قابلا للابعاد الثلثة
بتوسط طريان عرضه لان العرض وجوده متاخر عن وجود
الموضوع فلو كان الجسم الطبيعي مقدما في مرتبة الوجود على
العرض الذي يستفاد منه قابلية الابعاد فلم يكن في تلك المرتبة
جسما ولم يكن محل الجسم التعليمي جسما طبيعيا وقد فرض
انه محله هف وسيأتي زيادة ايضاح له في اثناء كلام
صاحب الاشراق انشاء الله الحكيم **اما اندفاع كلام الشارح
المذكور في المقام ٢** وهو القول بان القابل للابعاد الثلثة

بالذات هو الجسم الطبيعي مع منع ان القابل للابعاد الثلثة بالذات
ينعدم عن طريان الانفصال والقول بان غاية ما في الباب انه يبقى
عند الانفصال وحدة قابل للابعاد الثلثة بالذات بل يتحقق
جسمان كل منهما قابل للابعاد الثلثة بالذات وعند الاتصال
يتحقق جسم واحد هو قابل للابعاد الثلثة بالذات ولا يكون شيء
من الوحدة والكثرة موجبا لانعدام ذات القابل للابعاد ولا لازما
لتشخصه الذاتي لينعدم ذلك التشخص بزواله ثم بان يقال هذا
الكلام انما يصح ان لو كان انقسام الجسم الطبيعي في الخارج عبارة
عن تفريق الاجزاء وتبعيدها بزوال الاتصال الذي عرض لها من
دونها ليكون ذواتها معروضة للوحدة الاتصالية تارة وللكثرة
الانفصالية اخرى بدون طريان العدم على تلك الذوات وذلك
باطل لانه على هذا التقدير لا يخ اما ان يكون تلك الذوات المعروضة
على الاتصال العرضي متناهية او غير متناهية وكل منهما بطل
سابقا فالحق ان انقسام الجسم الطبيعي الى القسمين ليس الا انعدام

الصورة الجسمية والجسم المتشخص الذي كان عند الاتصال و
حدوث الصورتين الاخريين والجسمين المتشخصين الاخرين فيكون
الوحدة الاتصالية لازمة لتشخص الجسم الطبيعي والصورة الجسمية
بل الاتصال وقبول الابعاد مقوم للجسم الطبيعي كما مر انفا
وذلك لانه لو لم يكن كذلك لكان كل من الاتصال والامتداد
وقبول الابعاد عارضا للجسم الطبيعي فلزم ان يكون الجسم
الطبيعي مقدما على الاتصال المطلق الذي هو عبارة عن الامتداد
المطلق بل على قبول الابعاد على الاطلاق ضرورة تقدم الموضوع
على الاعراض ولزم من ذلك ان يكون الجسم الطبيعي في مرتبة
ذاته اما مجردا صرفا ومفرقات من الاجزاء التي لا تتجزى
وكل منهما باطل ولا يخفى عنا لنا تامل لزوم المحال الثاني على تقدير
حقيقة ما ذكره الشارح مصدرا بلفظه بل فات الجسم المفرد المتشخص
اذا كان باقيا بعينه عند الانقسام الى القسمين لزم تقدم ذاتي
القسمين على اتصالهما العارض لهما قبل الانقسام وكذا الحال في

الانقسام الى ثلثة اقسام وغيره من الانقسامات ولما كان
احتمال كون الذرات الغير المتناهية معروضة للاتصال العرضي
المؤخر عنها في الوجود محالا لامتناع كون الذرات المتناهية التي هي اجزاء
التي لا تتجزى معروضة للاتصال العرضي وهو المحال الذي هنا بعينه
هو مذهب الشهرستاني والحاصل ان الشك المذكور اجري على الصورة
الجسمية والجسم الطبيعي ما اجراه الحكماء على الهيولى عن قبل وذلك انها
في نحو وجودها لا تتوقف على الاتصال والانفصال وعدم بقاء ذات الجسم في
نحو وجودها لا على الاتصال ولا الانفصال غير بين كما لا يخفى فلا بد من
بان ندفع كلام الشارح بانه انما يكمل باثبات ان الاتصال ليس
عارضا للجسم والا لزم تقدم الجسم والصورة الجسمية عليه بالذات
ولزم من ذلك التقدم المحالات المذكورة من تركب الجسم المفرد من
المفرقات التي عرض لها الاتصال وهو باطل كما مر وكون المجرد
المحض معروضا للاتصال الموجب لصلاحيته لكونه ذات اجزاء
فلم يبق نحو وجوده بواسطة عارض لضرورة ان ليس للمجرد صلاحية لصيرورة

كونه ذات اجزاء ولما ثبت ان الاتصال والامتداد ليس متأخراً عن
الجسم بالذات ثبت ان الجسم في حد ذاته متصف بالوحدة الاتصالية
بقطع النظر عن الانفصال على الجسم المفرد فاذا انه يزول عنه الوحدة الاتصالية
وحدث جسمان اخران لم يكن ذاتاهما عند الاتصال بالفعل واما
الهيولى فليست في حد ذاتها متصفة بالوحدة الاتصالية لعدم كونها
لانها ليست متصلة في حد ذاتها ولا منفصلة فلم يلزم من ذلك
تقدم الهيولى على الاتصال ليلزم فيها ما يلزم في الصورة الجسمية
من المحالات المذكورة وذلك لان الهيولى في مرتبة وجود ذاتها
خالية عن الاتصال والانفصال لعدم لم تكن متصفة بهما باعتبار
ذاتها فلها في مرتبة وجود الذات وحدة اتصالية عند الاتصال
وهذه دقيقة نشأت من عدم كون الصورة الجسمية التي هي
متصلة باعتبار ذاتها عرضاً فانه لو كانت عرضاً لزم تقدم الهيولى
عليها بالذات ولزم من ذلك التقدم المحالات المذكورة بعينها
ولما لم يكن الصورة الجسمية عرضاً لم يلزم تقدم الهيولى التي هي محلها

عليها بالذات بل هي متأخرة بالذات عن الصورة المطلقة كما سيأتي
بيانه عن قريب ان شاء الله العليم فالهيولى انما توجد متصلة ثم يعرضها
الانفصال بعد زوال ذاتها بخلاف الصورة الجسمية فانها توجد
متصلة باعتبار ذاتها فعند زوال الاتصال لم يبق ذاتها فالجسمان
الحادثان عند الانفصال مجموعهما ليس متصلاً ولا ممتداً ولا قابلاً
للابعاد فليس جسماً واحداً بخلاف هيولاهما فانها مع كونهما جسمين
هيولى واحدة فانه ليس في هيولاهما من حيث هي هيولى تعدد بل التعدد
انما يحصل فيها باعتبار تعدد الجسمين والصورتين الجسميتين فالجسم
المفرد من حيث هو هيولى يبقى بعد الانفصال واما من حيث هو جسم
فلا يبقى بعد الانفصال لان هيولى الجسم المفرد بعينها هي هيولى
مجموع الجسمين الحادثين بعد الانفصال بخلاف جسمية الجسم المفرد فانه
لا يبقى في مجموع ذينك الجسمين الحادثين بعد الانفصال بل بعد الانفصال
لم يتحقق الا جسمية كل من جزئي المجموع وجسمية الجزء غير جسمية المجموع فان
تبدل هي باعتبار ذاتها المستمرة اما ان يكون بحيث لو تصور كانت

مانعة عن وقوع الشركة اولا وعلى الثاني يلزم ان يكون كلية معدوم
في الخارج لان المبهم ليس بموجود باتفاق اهل الصناعة كما
صرح به صاحب الشفا شكر الله سعيه وعلى الاول يلزم
ان يكون جزءه متشخصة فان كان هذا التشخص متعددا كانت
الهيولى متكثرة في نفسها بعين الاخير وهو كون الهيولى واحدة في
نفسها ومتشخصة بتشخص مستمر وهو لا يخلو عن شبهات بعد ان
كان موافقا لما صرح الحكماء من ان الهيولى امر واحد بالتشخص هي
لنعم وحدة هيولى الجسمين اللذين احدهما في المشرق والاخر في
المغرب ولنعم كون المتشخص الواحد متشخصا واحدا تارة ومتشخصا
اخرى ولنعم كون الوحدة لازمة للهيولى فتصير كالصورة الجسمية
الذي يلزمه الوحدة فينعدم بانعدامها كما ينعدم الصورة الجسمية
ولتلك الشبهات الثلاث قال السيد
المدقق قدس سره العالي ان الهيولى الجسمية
موجودة اخرى اثا وتشخصا ووحدة عند الاتصال ولنا سما ان الوجود

والذات عند الانفصال الا التشخص والوحدة فانه ليس للهيولى
وحدة ولا تشخصا الا من قبل الهيولى فان ذاتها امر مبهم بالقوة لا
يتعين ولا يحصل لها اصلا فذاتها ما دامت كذلك لا تكون متعينة
ولا معقولة فلا يكون كلية ولا جزئية لا عامة ولا خاصة فالترديد
فيها بانها كلية او جزئية غير مستقيم نعم اذا اقترنت بها صورة ما
تعين ذاتها بحسب حصول هذه الامور فان الهيولى لا تكون على حدة
في نفسها كما انها لا تكون متعددة في نفسها قلت على ما اختاره
يكون وجود الهيولى مع انها مستمرة بدون استمرار التشخص و
الوحدة فيلزم بقاء وجود ذاتها مع تبدل التشخص والوحدة فلزم
ان لا يكون التشخص والوحدة لازمين للوجود مع ان ذلك باطل لان
الشيء الموجود في مرتبة الوجود ممتاز عن جميع الاغيار فله متشخص
ممتاز عن الغير وباستمرار وجوده يستمر المتشخص فاذا زال التشخص
زال الوجود ايضا لعلمه بزوال الوجود زال الذات فالتشخص لازم
للوجود وهكذا حكم الوحدة المطلقة فان لكل موجود وحدة ما فالهيولى

الصورة قوله م

العناصر ذات وجود مستمر ان حالتي الاتصال والانفصال
ولزم من استمرار ذاتها ان يستمر امتيازها عن الاغيار بل عن
هيوليات الافلاك ولا نعني بالتشخص الا امتياز الذات عن الاغيار
بحيث يمتنع اشتراك الغير فيها ولا شبهة في تحقق هذا المعنى في كل
موجود في الخارج فانا نعلم بالبديهة ان كل ما هو موجود في الخارج
فهو بحسب ما لو تصور كان مانعا من وقوع الشركة فكل موجود يستمر
وجوده فباستمرار وجوده يستمر منع الشركة فاذا استمر منع الشركة استمر
نحو وجوده من انواع الوحدة فالوحدة المستمرة هي وحدة الموجود
الذي وجوده مستمر وكذا التشخص المستمر هو تشخص ذلك الموجود
المستمر الوجود وعلم من هذا ان للهيولى وحدة ما مستمرة وتشخصا
مستمرا كما ان لها وجودا وذاتا مستمرين وهذا اختيار ان هيولى العناصر
متعين الذات مبهم الصور وكيف يصح الحكم بان الهيولى مبهم الذات
مع بقاء الذات والوجود عند تبدل الصور ومع الحكم بان تشخص الصورة
المتعينة بالهيولى كما صرح به الحكماء فانهم قد صرحوا بان تشخص الصورة

المتعينة

المتعينة بالهيولى كما انهم صرحوا بان تشخص الهيولى بالصورة
المطلقة وسيأتي تحقيق هذا الكلام عن قريب ان شاء الله العزيز
اذا تقرر هذا فنقول في قول سيد المدققين وهو ان الهيولى في
ذاتها امر مبهم بالقوة لا تعين ولا تحصل لها انه ان اراد بقوله
مبهم انها مبهم الذات فهو مخالف لكلام الحكماء ولمقتضى البرهان
وان اراد انها مبهم الصور فمسلم لكن لا يلزم منه ان تشخصها
مستمر باعتبار استمرار الذات وايضا ان اراد بقوله بالقوة ان الهيولى
بالقوة باعتبار وجود الذات فهو باطل فان الهيولى جوهر مستعد لقبول
الصور نحو جوهر بالفعل وفعلية الجوهرية مستلزمة لفعلية وجود الجوهر
مستلزمة لفعلية وجود الجوهر من حيث هو جوهر وان اراد بانها بالقوة
باعتبار الصور فمسلم لكن لا يلزم منه ان لا وجود لها اصلا ليصح الحكم
عليها بانها ليست كلية ولا جزئية بل نقول المبهم الصرف الذي لا
تعين فيه ولا امتياز محال الوجود واستمرار وجوده وكذا امر يكون بالقوة
الصرفة بان لا يكون فيه فعلية اصلا لا فعلية القوة ولا فعلية الوجود

فلا يكون في هيولى العناصر مثله ابهام صرف وكيف وهي جوهر ممتاز
عن هيوليات الافلاك عندهم وعن الصور فلا يكون فيها قوة محضة
وكيف وكونها بالقوة بالفعل وكذا كونها جوهراً بالفعل ففيها شائبة الفعلية
القوة فهي جوهر من محوضة الفعل وصرافة القوة بل هو جوهر فعلية ذاته
وجوده بالفعل وكونه متعيناً بالتعينات التي لا ينفك عنها في مرتبة
الوجود بالقوة كالحركة المتوسطة التي هي شخص متشخصة بالامور
الستة التي لا بد من وجودها في تحقق الحركة ومع تشخصه يستمر وجوده
بتشخصه في جميع حدود المسافة مع تبدل حالاتها فيها وعلى هذا السبيل
يكون للهيولى شائبة من فعلية كل من الوجود والتشخص والوحدة والذات
مستمرة باستمرارها والمعروض انه كما يكون للهيولى وجود وذات مستمرين
كما يساعد بذلك سيما المحققين قاطبة كذلك يكون لها تشخص ونحو
من الوحدة مستمرين باستمرار الوجود والذات واما دفع الشبهات الثلاث
المذكورة فهو في غاية الظهور اما الشبهة الاولى فلان نحو الوحدة اللازمة
للهيولى ليست وحدة اتصالية فلا تمتنع وحدتها مع طريان الانفصالات الانفكاكية

فهيولى

فهيولى الجسمين اللذين احدهما في المشرق والاخر في المغرب لها نحو من الوحدة
فانها اثنان ومع اثنينيتها متصفة بوحدة لا اثنينية بل هي من حيث هي
هيولى لا تقتضي التعدد الاتصالية ولا وحدتها وتتصف بوحدة ما وهي
عدم انقسام الذات من حيث الذات الى الذوات وعدم كثرة الذات
من حيث الذات وهذه الوحدة للهيولى هي الوحدة المستمرة وهي الوحدة
التي من لوازم نفي الكثرة فان للوحدة معنيين كما مر احدهما ما يكون نفي
الكثرة من لوازمه وهي معنى وجودي وهي الوحدة الاتصالية وثانيهما ما هو
من لوازم نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ومن هذا القسم ما هو لازم للهيولى
واما القسم الاول فهو لازم للصورة الجسمية والجسم عارض للهيولى بواسطة
الصورة وبذلك تندفع جميع الشبهات الثلاث المذكورة اما الشبهة الاولى
فلما عرفت من ان الوحدة التي هي لازمة للهيولى لا تنافي الكثرة الاتصالية المستلزمة
لتعدد الاجسام المستلزمة لتعدد الاجسام المستلزمة لصحة كون بعضها في
المشرق وبعضها في المغرب فان البعد المكاني لا يخل بوحدتها كما ان تعدد
الامكنة لا يخل بها واما اندفاع الشبهة الثانية فلان كون الواحد الشخصي

بهذه الوحدة التي لازمة للهيولى لا ينافي كونها عين تشخصها متحدا بالوحدة الاتصالية

تارة وعين اشخاص متكثرة بالكثرة الاتصالية التي هي عدم الوحدة الاتصالية

اخرى كالوحدة التي حصلت للبحر التي هي عين الامواج والمياه التي كل منها على

بلون ما فان كثرة الامواج وكثرة الالوان احوال البحر لا يخرج البحر عن الوحدة التي

تسبها العناصر التي معروضها تحت فلك القمر متحدا بالشخص كالبحر الذي هو ما

باعتبار ذاته والعناصر والحوادث الموجودة كامواج ذلك البحر والوان اجزائه

فكما ان كثرة الامواج والالوان لا تخرج البحر عن الوحدة التي له كذلك لا تخرج

كثرة الصور العنصرية من المواليد هيولى العناصر عن وحدتها المخصوصة بها

واما اندفاع الشبهة فلما مر ان الوحدة التي هي لازمة لتشخص الهيولى

لا ينعدم بطريان الانفصال وحدوث كثرة الصورة فكذلك تشخص الهيولى بخلاف الوحدة الاتصالية

التي هي لازمة لتشخص الصورة الجسمية والجسم فانها تزول عند طريان الانفصال وبزوالها

ينعدم تشخص الصورة الجسمية والجسم فحاصل الجواب السالف ان في مرتبة تحقق الجسم المفرد تحقق الجوهرية

بمعنى كونه موجودا لا في موضوع بل لا في محل مع تحقق المتصلية

والممتدية وقابلية الابعاد ومع

تحقق

تحقق الهوية الاتصالية والطبيعة المقدارية بعد طريان الانفصال

الانفكاكي لم يبق في شيء من تلك الامور الستة الا المعنى الاول وهذا

صح ان يقال ان مجموع الجسمين الحادثين بعد الانفصال هو بعينه

هو الجوهر الذي كان جسما مفردا من حيث هو جوهر وموجود و

مستعد ولا يصح ان يقال ان ذلك المجموع هو بعينه هو الجسم المتصل

الذي كان قبل الانفصال من حيث هو جسم ومتصل مادة

لم يبق في ذلك المجموع الجسمية بل انما تحقق

الجسمية في جزئيه اللذين كانا بالقوة عند الاتصال

وجوه وجودهما انما يقوم الجسم المفرد من حيث

هو جوهر مستعد لصيرورته احيانا وهو من هذه

الحيثية مستمر وجوده حالتي الاتصال والانفصال

فلا محالة من هذه الحيثية هو مستمر ومانعه

من وقوع الشركة فيكون جزئيا فالجسم المفرد

على عند الانفصال بهويته المطلقة وان لم يبق

العناصر

بهويته الاتصاليه هذا وقد بقي في هذه الرسالة
بعد امور خمسه اخر احدها تحقيق العلاقه
بين الهيولي والصورة وبيان انها اتحادية
لا ارتباطية كما هو المشهور وثانيها بيان بقيه
مذاهب الناس في الهيولي وثالثها ما
ذكره صاحب الاشراق في الهيولي وبيان
حاله من الصحة والفساد ورابعها ذكر
بقيه براهين الهيولي وخامسها ذا الخواطر
التي خطر بالي القاصر اما الامر الاول
فهو معلم من امور احدها ما هو من تصريح صاحب
الشفاء في الحكمة العلائية من ان الهيولي والصورة
متحدان في الذات مختلفتان في المعنى وثانيها
تصريح القوم بان الصورة ناعته للهيولي مع كونهما
جوهرين والناعتيه تقتضي اتحادهما في الذات

فان الجوهر اذا كان ناعتا لجوهر اخر لزم
ان يكون محمولا عليه لامتناع الاشاره اليه
بخلاف العرض فانه كما يمكن اشتقاق المحمول على الجوهر
وبهذا الاعتبار يقال انه ناعت كالسواد الذي
يشتق منه الاسود واما الجوهر فلا يمكن اشتقاق
المشتق منه بالحقيقة فكونه ناعتا لجوهر آخر انما
يكون بحمله عليه كالمتصل بالذات والممتد بالذات
والقابل للابعاد الثلثه بالذات بالنسبة
الى الهيولي فان هذه المفهومات الثلاثه
عبارات من امر محمول على الهيولي متحد بها في
الذات والوجود على نحو اتحاد النامي بالجسم
متحدان في الذات والوجود في الشجر مع
زوال النامي عنه وبقاء جسميته فان حصل اتحاد
الصورة الجسمية والهيولي في الذات والوجود بان يلزم

ضوع

٩١

ان زوال وجود الصورة مستلزم لزوال
وجود الهيولى لان الوجود قد ينسب الى شي
بالذات والى شي آخر بالعرض كوجود زيد
الابيض فانه منسوب الى بالذات الى زيد والى
مفهوم الابيض بالعرض ولهذا يمكن زوال
الوجود عن الابيض مع عدم زواله عن زيد مع اتحاد
زيد ومفهوم الابيض اذا اخذ لا بشرط في
الذات والوجود فكذلك الحال في الهيولى و
الصورة الجسمية فانهما متحدان في الذات
والوجود على نحو اتحاد زيد ومفهوم الابيض
المحمول عليه في الذات والوجود فان الصورة توحد
بوجود واحد هو منسوب الى الهيولى والصورة
مع امكان زوال النسبة الى الهيولى فينعدم الجسم
من حيث هو قابل للابعاد الثلاثة ولا ينعدم من حيث

هو جوهر مستعد لقبول الصور فان قيل زوال الوجود
من الابيض من حيث هو ابيض انما يمكن مع بقائه
كونه زائدا انما على ان زوال الوجود عن الابيض
من حيث هو ابيض هو بالحقيقة زوال الوجود
عن البياض بالذات فعلى هذا كل حيثية تقييدية
زائدة عن الشي انما يمكن زوالها ان لو كان تلك
الحيثية تابعة للحيثية الارتباطية التي نسب اليها
الزوال بالذات فلزم ان يكون زوال الصورة
عن الهيولى على تقدير كونها وصفا جوهريا انضماميا
تابعا لزوال ارتباطي عن الهيولى وذلك لانه
ان كان عرضا لزم تقوم الجوهر بالعرض مع
تقدم الهيولى على الصورة المطلقة بالذات وهو
بط لما مر فتعين ان يكون جوهرا وان يكون
الارتباط بين ذينك الجوهرين اللذين احدهما

صورة جسمية بالحقيقة والاخر الهيولي غير اتحادي
كما هو المشهور قلت قد يكون زوال الحيثية الانتزاعية
كمفهومي القريب والبعيد فانهما حيثيتان اتحاديتان
مع انهما تزولان عن الشيء بالنسبة الي شيء اخر
وزوالهما ليس تابعا لزوال مبدا اشتقاقهما بل
الامر بالعكس لان القرب والبعد ليسا الا القريبية
والبعيدية فعلي هذا قول القايل كل حيثية اتحادية
زايلة عن الشيء انما يمكن زوالها لو كانت تلك
الحيثية تابعة للحيثية الانتزاعية عنه فان قيل هذه
القضية الكلية صحيحة في الحيثية الاتحادية الحقيقية
وان لم يصح في الحيثية الاتحادية المطلقة اي سواء
كانت انتزاعية او حقيقية قلت صحتها في
الحيثية الاتحادية الحقيقية ايضا غير مسلم فان بعض
الانسان والحيوان مثلا حيثيتان اتحاديتان حقيقيتان

بالنسبة الي الموجود الشيء والجسم وليس اتحادهما تابعا
للحيثيتين الانتزاعيتين بل الامر بالعكس ولما كان
اتحادهما ليس تابعا للحيثيتين الانتزاعيتين لم يكن
زوالهما تابعا لزوالهما بالجملة ما هو متصل
بالذات وهو ممتد بالذات وقابل للابعاد الثلاثة
في الجوهر بالمعني المذكور سابقا اي الجوهر بمعني الاخص
وهو الموجود لا في محل كنسبة الفصل الي الجنس ولما كان
العلاقة بين الفصل والجنس انما تكون اتحاديا
كان العلاقة بين المتصل بالذات والجوهر بهذا
المعني اتحاديا فالمتصل بالذات اذا اخذ بشرط لا
كان صورة جسمية كما ان الجوهر بالمعني المذكور
اذا اخذ بشرط لا كان هيولي الجسم واذا اخذ لا بشرط
كان الاول فصلا والثاني جنسا وسياتي تحقيق
ذلك بعد ذكر كلام صاحب الاشراق ومما يدل

على ان العلاقة بين الهيولى والصورة اتحادية كلام
بهمنيار حيث قال واذا كان وجود الصورة الجسمية
وفي ذاتها هو وجودها في المادة فعدمها عن المادة
هو عدمها في ذاتها فان هذا القول انما يصح ان لو
كان الصورة الجسمية والهيولى يتحدان في
الذات بان يكون لها حيثيتان اتحاديتان
باعتبار احديهما يكون ذلك الذات هي الهيولى
وباعتبار الاخرى يكون الصورة الجسمية وذلك
لان الجوهرين المتباينين في الخارج لا يصح ان
يكون وجود احدهما بعينه وجوده في الاخر كما
لا يخفى ويدل ايضا على اتحاد الهيولى والصورة
كلام بهمنيار حيث قال والجسم هو بعينه كل
واحد من هذه الامور الثلاثة اي الصورة
الجسمية والطبيعة والهيولى اخذا بالفعل لا بعرض

فارض واتحاد الهيولى بالصورة ليس كاتحاد الجسم
بالبياض الابيض فان الجسم له وجود وقوام
بالفعل ولا كذلك حال الهيولى مع الصورة فلهذا
صار اتحاد الهيولى بالصورة اتحادا نوعيا
واتحاد الجسم بالابيض ليس باتحاد نوعي وايضا
يدل على اتحادهما تصريح الحكماء بان الهيولى متقومة
بالصورة مع التصريح بانهما جوهران فانه يلزم
من هذا التقوم ان لا يكون الهيولى متقدمة بالذات
على حلول الصورة فيها وانتفاء ذلك التقدم
مستلزم لاتحادهما وايضا يدل على اتحادهما بعض
الدلائل المذكورة في اثبات الهيولى كما سنبين
انشاء الله تعالى وفي الجملة الحكم باتحاد الهيولى والصورة
في الذات هو الاظهر بعد التامل في كلامهم
فهو الاولى بالاختيار فان قيل اتحادهما في

الذات مستلزم لكون زوال ذات احدهما مستلزما
لزوال ذات الاخر فلزم من اتحادهما في الذات
ان ينعدم ذات الهيولي بانعدام ذات الصورة
قلت اتحادهما بحسب الذات انما يستلزم ما
ذكره القائل ان لو لم يكن مع ذلك الاتحاد الاختلاف
بحسب المعنى اما لو كان الهيولي والصورة واحدة
بحسب الذات ومتعددة بحسب المعنى كما
صرح به صاحب الشفاء في الحكمة العلائية
فلا يلزم من انعدام المعنى الذي هو الصورة
الجسمية انعدام المعنى الذي هو الهيولى فان
قيل اذا كان الهيولى والصورة متحدتين بحسب
الذات ومختلفين بحسب المعنى لزم التناقص
لانه يلزم ح ان يكون المعنى الذي هو الهيولى
غير المعنى الذي هو الصورة وهذان المعنيان

انما يكونان جوهرين فجوهرية الهيولي غير جوهرية
الصورة فلزم ان تكونا ذاتين مختلفين سواء
اريد بكون الشيء ذاتا كونه جوهرا او كونه معنى
موجودا اذ ان المعنيين المتعددين لم يصح ان يكونا
بوجود واحد والا لزم وجود الكل بدون
وجود الجزء كما هو المشهور قلت المراد بالذات
ما هو المراد من قولهم بالذات في قولهم الحمل
بالمواطاة هو الاتحاد في الذات والوجود او
المراد بالذات ما هو مستقل في القوام بمعنى ان
لا يكون في محل وعلى التقديرين لا يلزم من كون
الهيولي والصورة متحدتين بحسب الذات ومختلفين
بحسب المعنى الجوهري بمعنى انه لا يكون في
موضوع التناقض فان قيل اذا كان الهيولى
والصورة متعددتان بحسب المعنى فتعددهما

اما في الخارج او في التعقل وعلى الاول لزم ان
يكون لكل منهما وجود ما بن لوجود الاخر
لا يكون احدهما محمولا على الاخرى ولا على المجموع
فلزم تعددهما بحسب الذات وعلى الثاني ان
يكون الهيولى والصورة من الاجزاء التحليلية
العقلية كما حكم به سيد المدققين قدس الله سره
فلزم ان لا يكونا جزئين خارجيين وقد صرح القوم
بكون الجسم مركبا في الخارج وكيف يصح ان يكون
الاجزاء التحليلية المحضة بحسب بعضها مع
انعدام بعض فانه من بقاء الهيولى مع انتفاء الصورة
الجسمية لزم ان لا يكونا من اجزاء تحليلية محضة
بل عن كونهما من الاجزاء الخارجية قلت
الاجزاء التحليلية اي الاجزاء الاتحادية يكون
على قسمين كما مر الاشارة اليه احدهما ان يكون

تحليلية

تحليلية صرفة بدون تحققها في الخارج كما في الماهية
البسيطة بحسب الخارج المركبة في التعقل وثانيهما
ان يكون اجزاء عقلية اي اتحادية مع تحققها
في الخارج كما في الماهية المركبة في الخارج كالجسم
مثلا فانه كما يكون في التعقل مركبا في الجنس الذي
هو المعبر عنه بالجوهر بمعنى الاخص ومن الفصل
الذي هو المعبر عنه بقولنا قابل للابعاد الثلثة
على الاطلاق بالذات فكذلك يكون في الخارج
مركبا من الامرين اللذين احدهما بازاء الجنس
والاخر بازاء الفصل وانتفاء احدهما مع بقاء
الاخر مستلزم لذلك التركيب وهذان الامران
مع تعددهما في الماهية متحدان في الوجود والذات
على نحو اتحاد زيد مع مفهوم قائم والحاصل ان
كل ماهية مركبة في الخارج من المادة والصورة

فهي مركبة في العقل من الجنس والفصل المحمولين
عليها فلا محالة تحقق جهة هي منشأ تحليل الجنس
وجهة اخرى هي منشأ تحليل الفصل وتانك
الجهتان متحدتان في الخارج بان يكون كل
منهما مرتبطة بالاخرى ارتباطا اتحاديا فعلى هذا
يكون اجزاء المركب الخارجية على نحوين احدهما
نحو الاجزاء المقدارية التي لا يصح حملها على المركب
سواء اخذت بشرط لا او لا بشرط وثانيهما نحو
الاجزاء الخارجية التي لها نحو اتحاد بحيث لو اخذت
لا بشرط كانت محمولة وتلك الاجزاء هي الاجزاء
التي وجدت بوجود واحد على نحو وجود زيد و
مفهوم قائم فانه تحقق بينهما نحو من الاتحاد المصحح
لحمل احدهما على الاخر وكما ان للقائم معنى هو
ناعت لزيد بالحقيقة وزيد منعوت به ومجموع

الناعت والمنعوت له تحقق ما في الخارج
كما ان لكل منهما تحقق بحسب يصح ان ينفي احدهما
بدون الاخر فكذلك الصورة الجسمية معنى ناعت
للهيولى على نحو كون القائم ناعتا لزيد والمنعوت هو
الهيولى بمنزلة زيد ويكون مجموع الناعت الذي
هو صورة الهيولى والمنعوت الذي هو مادة
لتلك الصورة موجودا في الخارج بوجود واحد
وهو الجسم الطبيعي فان قيل ما ذكرت هو بعينه
ما ذهب اليه سند المدققين قدس الله سره فما المخالفة
بين كلامه وكلامك قلت المخالفة بين كلامه
قدس سره وبين كلامي من وجوه احدها انه قدس
سره جعل الصورة الجسمية والهيولى كلاهما من
الاجزاء التحليلية للجسم مع بقاء الهيولى والصورة
الجسمية وثانيها انه قدس سره جعل الهيولى

لعة

مبهم بحسب لا تشخص لها مستمرا ولا وحدة مستمرة مع استمرار
نحو وجودها وذاتها وثالثها انه قدس سره حكم
على الهيولى المستمرة الوجود في الخارج بانها ليست
كلية ولا جزئية ورابعها انه قدس سره يحكم بان
الهيولى والصورة والجسم بل جميع الماهيات الممكنة
موجودة بالوجود الانتزاعية وان لا تعلق للهيولى
في الوجود مع استمرار نحو وجودها وتبدل لماهيتها
وخامسها انه قدس سره يحكم بان الهيولى مع
كونها تحليلية لا مدخل لها في ماهية الجسم و
سادسها انه قدس سره يحكم بان مبادي جميع
فصول الماهيات امور اتحادية تحليلية حتى
ذهب الى ان النفس الناطقة مع تجردها جزء تحليلي
اتحادي للانسان وانا اخالفه قدس سره في جميع
امور المذكورة كما سنشرحها بعد ان شاء الله العزيز

فان قيل لزم من التحقيق المذكور ان يكون الهيولى
والصورة موجودتين بوجود واحد مع استمرار
وجود الهيولى وهويته وتشخصه مع زوال
الصورة عنها والوجود المنتزع عن الصورة غير
الوجود المنتزع عن الهيولى وعن المجموع فلزم
تعدد وجودهما ووحدتهما هف وايضا
كيف يتصور بقاء الوجود الانتزاعي مع تبدل
الموجود الذي هو موجودية اي الصورة الجسمية
قلت التعدد في وجودهما ليس الا في الاعتبار كتعدد
وجودي زيد ومفهوم العالم الذي هو محمول على زيد
ولا منافاة بين هذا التعدد والوحدة فانه لما
كان الصورة الجسمية جزء اتحادي للهيولى كانا
متحدين بحسب الذات ومع ذلك الاتحاد
الاتحاد في الوجود مع تعددهما في الوجود بالاعتبار

فان الوجود واحد نسب الى الهوية التي هي الهيولى
بالذات وبالعرض الى صورتها الجسمية وبعد
الانتساب يصير متعددا بالاعتبار ولما كان
وحدة الوجود تابعا للوحدة الذاتية اي كون
الصورة الجسمية حيثية جوهرية اتحادية
للهيولى بدون الحيثية الارتباطية الحقيقية
جاز بقاء وجود الهيولى الذي هو وجود الصورة
مع زوال الوجود عن الصورة فان زوال الصورة
عن الهيولى على نحو زوال مفهوم القائم عن زيد
مع بقاء وجود زيد الذي هو وجود العالم
والتفصيل ان يقال الحيثيات على اقسام
خمسة احدها الحيثية الارتباطية الحقيقية كا لسواد
بالنسبة الى الجسم وثانيها الحيثية الارتباطية
الانتزاعية كالوجود الانتزاعي والوحدة ووجود

هذين القسمين مغاير لوجود ما يعرضانه ولهذا
لم يحملا عليه وثالثها الحيثية الاتحادية الحقيقية
التي هي تابعة الحيثية حقيقية ارتباطية لمفهوم
الابيض المحمول على زيد مثلا فان حيثيته الاتحادية
حقيقية تابعة للحيثية الارتباطية الحقيقية التي
هي البياض ورابعها الحيثية الاتحادية الانتزاعية
كمفهوم الوجود الانتزاعي ومفهوم الواحد وغيرهما
من المحمولات الانتزاعية وخامسها الحيثية الاتحا دية
الحقيقية التي هي غير تابعة للحيثية الارتباطية كمفهوم
الانسان بالنسبة الى الموجود فان الموجود الذي
هو انسان كونه انسانا لا بسبب المعنى الارتباطي
الذي هو نظير السواد في كونه منشأ لكون الشيء
اسود وهذه الاقسام الثلثة مشتركة في ان وجودها
بعينه وجود ما يحمل عليه سواء كان الوجود انتزاعيا

او حقيقياً فانه لا شبهة في ان وجود مفهوم القائم
المحمول علي زيد بعينه هو وجود زيد الذي كان
قاعداً قبل كونه قائماً فيكون وجود زيد مستمراً مع
تبدله من كونه قاعداً الي كونه قائماً بلا شبهة وكذلك
حال الهيولي فان وجودها مستمر مع تبدلها من كونها
منفصلة واحدة الي كونها عين المتصلين وهو عبارة
عن كونها قابلة للانفصال بالفعل فعلي هذا يكون
الصورة ما يصير به الهيولي جسماً وهو متصليتها
لا بان يعرض لها عرض تصير به متصلة بل بان يتحد
مفهوم المتصل معه فيكون بمعنى المتصلية امراً اعتباريا
يوجد من المتصل لا ان المتصل يوجد من الاتصال نظير
الموجود والوجود انما يوجد من الموجود فانه هو
الموجودية والموجودية انما يوجد من الموجود كالانسانية
الموجودة من الانسان فان قيل اذا كان الاتصال انتزاعياً

ولا خفاء في ان الامر الانتزاعي لا يجب تاخيره عن الموصوف
به فلا يجب تاخير الاتصال عن موصوفه علي تقدير كونه
عرضاً فجاز ان يكون اتصال الجسم عرضاً انتزاعيا غير
متاخر عن مرتبة وجوده فلو سلم الاتصال الجوهري
اي المتصل بالذات الذي اثبته مثبت الهيولي
قلت لا بد لكل امر انتزاعي من منشا للانتزاع فان
منشا انتزاع اتصال الجسم من حيث هو جسم او
صورته الجسمية ثبت وجود المتصل بالذات الذي
هو باعتبار ذاته منشا للانتزاع الاتصال وبذلك
ثبت وجود الهيولي المتحققة في الجسمين المتصل احدهما عن
الاخر بدون الاتصال فلا يكون الهيولي منشا للانتزاع
الاتصال اي المتصلية فاذا صارت بحيث يصير
منشا للانتزاع المتصلية تسمى بالجوهر المتصل
بالذات وهذا الجوهر هو حينئذ كونها متصلة

وانما يكون هذه الحصة جوهرا لانها لا يتاخر عن مرتبة
وجود الهيولى بالذات بل انما يكون مفهومة للهيولى
وتتم بها ماهيته المبهمة التي هي الهيولى فعلم جوهريتها
بل عدم عرضيتها من عدم تاخرها عن الهيولى في
دخولها في جواب ما هو وعلم ان ارتباطها بالهيولى
اتحادي من كونها اعتبارها كما مر فان قيل لزم من
كونها ارتباطها اتحاديا اتحاد الجوهرين الموجودين
في الخارج وهو باطل كما بينه صاحب الشفاء شكر الله
سعيه في كتبه في بيان ابطال اتحاد العاقل والمعقول
الجوهري قلت اتحاد الجوهرين لكل منهما وجود وتحصل
بالفعل بحيث لا اخر مع الشان الذي ذكره في كتاب
الاشارات وغيره واما الجوهران الذان احدهما فعل
وتحصل للاخر والاخر حامل لقوة الاول ومتمم بمعنى
فاتحادهما ليس بمحال على نحو اتحاد الجنس والفصل

الجوهرين فلما كان في الهيولى اثنانية القوة وثانيته الابهام
جاز ان يتحد بما هي بحسب موجودة بالفعل ومحصلة
فان قيل كون الجوهر الموجود في الخارج بين محوضة الابهام
والقوة وبين صرافة التعين والفعل مما ياتى عنه العقل
ويستبعده قلت يدفع استبعاده ملاحظة النظر
فان الاجزاء المقدارية المفروضة في الجسم جواهر
موجودة في الخارج بين محوضة القوة وصرافة
الفعل فانها ليست موجودة بالفعل ولا بالقوة الصرفة
فهي موجودة بين صرافة الفعل ومحوضة القوة فان اخذ
التفرقة بينها وبين المعدومات المطلقة مع كونها غير موجودة
بالفعل فلما جاز ان يكون للجسم اجزاء خارجية مقدارية
موجودة بين محوضة الفعل وصرافة القوة جاز ان يكون
له اجزاء معنوية خارجية موجودة بين محوضتي

الفعل والقوة واما النظر في الابهام والتعين فهو ظ
جدا فان الماهية الجنسية بل الماهية النوعية انما هي بين
محضوضتي الابهام والتعين ففيها ثانية الابهام والتعين
فكذلك حال الهيولى فان فيها ابهاما وتعينا فهي
بين طرفي الابهام والتعين ولما كان المناسب [illegible]
هذا المبحث بيان تفصيل المذاهب ان نذكر ابعد ذكر
كلام صاحب الاشراق ودفعه استحسن نقل تتمة فنقول
قد احتج في التلويحات اولا على عرضية كل من الطول والعرض
والعمق بتبدلها مع بقاء الجسمية كما هو المشهور ثم قال ان
مجموع الاعراض عرض فالجسم التعليمي عرض اي لا شك في عرضية
كل واحد من الابعاد الثلثة وهي الطول والعرض والعمق
فثبت ان مجموع هذه الاعراض وهو الجسم التعليمي عرض
اذ لا تتقوم الجوهر بالاعراض ثم قال والمقدار عرضية

بالتخلخل والتكاثف معناه ان التخلخل والتكاثف مما زيادة
المقدار ونقصانه من غير ورود مادة ولا انفصال لها تلك
المادة يتوارد عليها المقادير المختلفة وهي بحالها فلا تفتقر
تلك المادة التي هي محلها من تلك المقادير فالمادة موضوع
لهذه المقادير الحالة فيها اعراض انتهى قد **اما الدليل الاول**
الدال على عرضية كل من الطول والعرض والعمق الذي
خلاصته ان تبدل الاشكال مثل الشمعة مع بقاء الهوية
مستلزم لتبدل كل من الطول والعرض والعمق مع بقاء الهوية
الاتصالية وتبدل كل منها مع بقاء الهوية مستلزم لعرضيته
فمقتضاه انما هو عرضيه عوارض الجسم التعليمي اي كون الجسم
بحيث يكون مقدار طوله كذا وعرضه كذا وعمقه كذا
لا عرضية الجسم التعليمي فان الجسم التعليمي الذي هو كون الجسم
بمسح بكذا كذا امر لا يتبدل اصلا في الشمعة تبدل
اشكالها المختلفة بل انما يتبدل مقدار واحد من الطول

الطول
والعرض والعمق ولا نم ان الجسم التعليمي عبارة عن مجموع
والعرض والعمق بحسب تبدل احدها مطلقا وفي الجملة
هذا الدليل انما يدل على تبدل عوارض الجسم التعليمي الذي هو اما
عبارة عن الجسم بحيث يمسح بكذا كذا مرة وهو عرض واما عبارة
عن الصورة الجسمية الجوهرية بالمعنى الاعم مع تعين امتدا داته
الذي هو عرض فهو بهذا المعنى مركب من الجوهر بالمعنى الاعم ومن
العرض واما الدليل الثاني فهو انما يدل على تبدل الجسم التعليمي
الذي هو صرف العرض الحقيقي لا على تبدل الجسم التعليمي بالمعنى
الذي هو مركب من الصورة الجسمية وتعين امتدا داتها المركب
الا باعتبار تبدل جزئه الذي هو عرض صرف وتبدل المركب
باعتبار جزئه مع بقاء الهوية انما يدل على عرضية ذلك الجزء
لا على عرضية الجزء الباقي وهو الممتد القابل للابعاد الثلثة
على الاطلاق فانه باق في الجسم حالتي التخلخل والتكاثف كما لا يخفى والعرض
انه لا يلزم من ذينك الدليلين بعد تتميمهما الا على عرضية الجسم

التعليمي بمعنى كون الجسم بحيث يمسح بكذا كذا مرة وعرضية الجسم
التعليمي المعنى المركب من الصورة وتعين امتدا داتها الا عرضية
الصورة الجسمية بمعنى الممتد القابل للابعاد الثلثة على الاطلاق
فاحفظ ذلك فانه نافع في الكلام الاتي ثم احتج الشيخ
بعد ذكر ما مر على انه ليس في الجسم امتداد جوهري بوجوه ثلثة
احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان بامتداد جوهري
لكان هذا الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان يكون
كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان وما لا وجود له
في الاعيان لا يتقوم به ما هو موجود فيها فالجسم المعين
لا يتقوم بالامتداد الكلي ولا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان
هو الذي يثبت عرضيته ويثبت في الجسم غيره لم يكن في الجسم امتداد
جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي واخر جوهري فذلك
مح لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف
جواب ما هو ولو كان بعض جزئياته جوهرا وبعضها عرضا

لكان جزاء ما هو مختلفا فيه والتالي بط فالمقدم مثلنا
لتركب بعضه جزئيات جوهرا وبعضها عرضا بل اما ان يكون
الكل جوهرا واما ان يكون الكل عرضا ولما ثبت عرضية البعض
ثبت عرضية الباقي وثانيها انه لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه سواء كان ذلك الجزء
حاصلا بالفعل او بالقوة والعرض ومن المعلوم ان الامتداد
في كل الجسم اكثر من الامتداد الذي في جزئه الفعلي والفرضي
الامتداد ذو قابل للتجزئة يعني ان يعرض فيه شيء غير شيء لذاته
وكل ما هو كذا فهو كم لذاته فهو عرض فالامتداد الجوهري عرض
هف وثالثها انه لو كان الامتداد الجوهري حاصلا في الجسم
اذا تخلخل الجسم بمعنى زيادة مقداره من غير انضمام مادة
فلا يخ اما ان يبقى الامتداد الجوهري عند التخلخل لما كان قبل
التخلخل او لا يبقى فان بقي مع ازدياد مقدار لا شك ان القدر
من مقداره بالتخلخل الزائد للصورة الجرمية اذ لو كانت فيه وفي القدر

قبل الزيادة التخلخلية مع اتحاد ذلك القدر لما كانت قبل التخلخل
لكانت الصورة حالة من الامتداد فقد زادت في ذلك
والتقدير بقاؤها كما كانت هف فلم يبق ذلك الامتداد الجوهري
كما كان ومن المعلوم انه ليس بانتقاص فهو اذن ازدياد فالامتداد
الجوهري كم لذاته فهو عرض فالجوهر عرض هف انتهى كلامه وقلت
ما مر سابقا من تحقيق الامتداد الجوهري كاف في دفع مثل الوجوه
الثلاثة فان التفصيلات السابقة تدل على ان ليس في الجسم الا
امتداد واحد وهو واحد على الاطلاق كان جوهرا
وواحد على التعيين كان مركبا من الجوهر والعرض بهذا الاعتبار
وليس جوهرا ولا عرضا وان كان داخلا في تعريف العرض بحسب الظاهر
كما مر لكن لما كان الشيخ ممن اعتقد القوم بصحة كلامه وجب زيادة
الايضاح في دفعه فنقول اما دفع الوجه الاول فبان يقال
اخترنا ان الجسم الموجود في الخارج يتقوم بالامتداد الجوهري اي
بالممتد الجوهري قوله لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان بامتداد

جوهري لكان ذلك الامتداد كليًا او جزئيًا قلت قد مر مرارًا
ان امتداد الجسم ليس شيئا يكون الجسم به ممتدا بل انما هو ممتديته
فيكون مفهوم الممتد متحدا بالجسم ومعنى امتداده اتحاده
بالممتد على نحو ما قيل في الوجود فانه كما لم يكن وجود الماهية
الا موجوديتها فيكون معنى وجودها اتحادها بالموجود
كذلك امتداد الجسم ليس الا ممتديته فمعنى امتداده هو
اتحاده بالممتد وقد سبق بيان ان الممتدية المطلقة مقومة للجسم
وانها حيثية اتحادية غير متاخرة عن الجسم بل عن ماهيته الهوية
التي هي الجسم فلا يكون عرضا لانها ليست في موضوع اي في محل
مقوم وجوده وماهيته بدونها فعلى هذا اخترت ان الجسم
الموجود في الاعيان المتشخص المتشخص المغاير لماهيته يتقوم
بامتداد جوهري متشخص بتشخص الجسم اي يتقوم بمفهوم الممتد المتعين
بما يتعين به الجسم فان الممتد الكلي اي الممتد الذي هو كلي منطقي
مقوم للجسم الذي هو كلي طبيعي والممتد الجزئي مقوم للجسم الجزئي والحاصل

ان اراد الشيخ بالكلي الكلي المنطقي اخترت ان الممتد الموجود
في الخارج المقوم للجسم الموجود في الخارج ليس كليا بهذا المعنى
لان الكلي بهذا المعنى لا يوجد في الخارج وان اراد بالكلي
الطبيعي اي ما هو معروض للكلية في العقل اخترت ان الممتد الذي
هو مقوم للجسم الموجود في الخارج كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص
الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان هو الذي
ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره قلت ما ثبت عرضيته بالدلائل المذكورة
انما هو امر عارض للمتصل وهو تعين امتداداته بالانقطاع
اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا لمفهوم الممتد
في الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته فليس في الجسم عند الحكماء
الا اتصالان المتفقان في الماهية احدهما جوهري والاخر عرضي
لترد عليهم ما اورد الشيخ بل انما يتحقق عندهم في الجسم مفهوم
الممتد المتعين بما يتعين به الجسم وهو معنى جوهري ناعت
للهيولى موجود في الخارج بدون تحقق الاتصال المصدري

لما مر من ان الحيثية الاتحادية المتحققة في الخارج لا يستلزم تحقق
الجنس الانبساطية في الخارج فالمتحقق في الخارج انما هو المتصل
والاتصال اي كون المتصل متصلا انما هو امر انتزاعي غير
موافق للمتصل في الماهية فلا يلزم من كون هذا الامر
الانتزاعي عرضا كون معنى الممتد المتحد الهوية الخارجية عرضا
فملخص الجواب ان الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق بدون
اعتبار تعين الامتدادات مطلقا اي بدون اعتبار تعين معين
هو المقوم للجسم وهو جوهر واما كونه بحيث تعين امتداداته
تعينا ما بان انقطع امتداداته او امتداد الى غير النهاية او كونه
بحيث تعين امتداداته بان يكون طوله ذراع وعرضه ذراع مثلا
فهو امر عرضي لازم للممتد وبعد وجوده في الخارج وهذه الامر
ليس موافقا للممتد في الماهية فمفهوم الممتد على الاطلاق بالمعنى
المذكور كما مر مرارا طبيعة واحدة وجوهرية لا يختلف فيها
جواب ما هو اما كونه بحيث يمسح بكذا كذا مرة فهو معنى عرضي

لا يختلف فيه جواب ما هو والشيخ لم يفرق بينهما بان الحكماء
لا يفرقون ويطلقون عليهما امتدادا بالمجاز وههنا انهم
انهم قائلون بالامتدادين بمعنى ان الجسم من حيث هو ليس امتدادا
بكون الاجزاء الفرضية فيه مشتركة الحدود وبالامتداد
العرضي كونه بحيث يمسح بكذا كذا مرة والمعنى الثاني يختلف
في صورتي تبدل اشكال الشمعة وتخلخل الجسم بلا تبدل
المعنى الاول ولهذا حكم بكون الثاني عرضا ولما كان
المعنى الاول داخلا في ماهية الجسم وجودا وتعقلا وحمل بجوهرية
بالمعنى الاعم فالجسم بالمعنى الجزئي يتقوم بالامتداد الجزئي
الجوهري بالمعنى المذكور ولم يعين امتداد الجسم مستحصلا
للجسم ولا للصورة الجسمية التي هي الامتداد الجوهري بالمعنى
المذكور رض ان الممتد ما لم يوجد لم يتعين امتدادا
وما لم يتشخص لم يوجد كما هو المشهور وفي الجملة التشخص
لم يتأخر عن وجوده وتعين امتداداته متأخر عن وجوده

فليس تعين الامتدادات مشخصا ولهذا تبدل تعينها
مع بقاء تشخص الجسم الذي بقاؤه مستلزم لبقاء تشخص
صورته الجسمية ولا يخفى عليك بعد التأمل فيما ذكر
سابقا ان في الجسم باعتبار الامتداد ثلثة امور احدها
الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق وثانيها
الممتد المتعين الامتدادات باحد من التعينات
وثالثها الممتد المتعين الامتدادات بالتعين المخصوص
والمقوم للجسم لان الاول الذي هو الصورة الجسمية المتقدمة
على الاخيرين بالذات وهو ليس بعرض ولا مركب
من الجوهر والعرض واما الثاني فهو الجسم التعليمي المطلق
الذي هو مركب من الجوهر الذي هو الصورة والعرض
الذي هو كونها متعينة في الامتدادات باحد من
التعينات وثالثها هو الجسم التعليمي المخصوص المتعين
الامتدادات بالتعين المخصوص وهو ايضا مركب

من الصورة الجسمية والعرض الذي هو كونها متعينة
في الامتدادات بتعين مخصوص هذا ان اريد بالجسم
التعليمي الصورة الجسمية ماخوذ مع مقدار من غير التفات
الى المادة واما لو اريد به مقدارها اي كونها
يمسح بكذا كذا مرة فهو صرف العرض وليس مركبا من العرض
وغيره وقد مر مرارا ما هو كاف في تحقيق هذا الموضع و
ان مرادهم بالامتداد العرضي انما هو مقدار الجسم الذي
هو كونه بحيث يمسح بكذا كذا مرة وبالامتداد الجوهري
هو الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق وهذان
المعنيان مختلفان في الحقيقة بتعبيرهما بالامتداد
مجازا ولا عبرة الا بالمعنى لا باللفظ فقط والتسمح اعتبر
جانب اللفظ وجعل تعين امتدادات الصورة
الجسمية من جملة مشخصاتها بل جعل المقدار المطلق عبارة
عن الصورة الجسمية والمقدار المعين عبارة عن الجسم

التعليمي والاول مخالف للنظر الحكمي والثاني مع كونه
غير مخالف للواقع بالبيان المذكور غير مرضي مناف لما حقق
في المطارحات من المشخص لكل جزئي هو ذاته لا عوارضه
اللاحقة له والثالث مخالف لمقتضى البرهان بدون
تعين امتدادات مطلقا اي بدون اعتبار تعين ما لها
وبدون اعتبار تعين مخصوص لها هو الصورة الجسمية
والتعين المطلق انما يعتبر في المقدار المطلق والجسم
التعليمي المطلق كما ان التعين المخصوص انما يعتبر في
الجسم التعليمي الخاص وهذا هو مقتضى البراهين المذكورة
سابقا فعلى هذا يكون الموجود في الخارج الذي هو
الجرم العيني الذي هو متشخص اما بذاته كما هو مذهب الشيخ
في المطارحات او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي
او بالجزء التحليلي كما اختاره سيد المحققين او بالفاعل
كما هو مختار البعض او بارتباطه الى الوجود الحقيقي الذي

المادة

هو بذاته مانع من وقوع الشركة في الذات او باحوال
من الوضع والحيز مع اتحاد الزمان كما ذهب الشيخ
ممتدا في الخارج مع كونه جوهرا مستعدا في وقت
اتصاله ففي هذا الوقت صدق وصفان خارجيان
احدهما انه ممتد في الخارج وثانيهما انه جوهر مستعد
فيه ولا بد لهما من مصداقين خارجيين كما لا يخفى وعند
طريان الانفصال الذي هو مصداق العقد الاولى مع
بقاء مصداق العقد الثانية فيكون ذلك المصداقان
متغايرين في الخارج ضرورة ان زوال احدهما بحسب الخارج
مع بقاء الآخر مستلزم لتغايرهما في الخارج فيكون تركب الجسم
منهما في الخارج اذ لا نعني بالتركيب الخارجي في الجرم
العيني الا اتحادهما بالمعنيين المحمولين في الخارج بحيث
يزول احدهما مع بقاء الآخر فمفهوم الممتد الذي هو الصورة
الجسمية اذا اخذ بشرط لا كلي طبيعي موجود في الخارج

نحو وجود الطبايع الكلية متشخص باعتبار اتحاده بهذه الهوية
الاتصالية اي متشخص بتشخصها هنهنا بحث آخر وكلام
الشيخ وهو انه اختار في التلويحات ان الجرم المعين مركب
من الجوهر الذي نسميه الهيولى ومن الاتصال والامتداد
العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختاره
مفهوم للجرم المعين الموجود اما كلي او جزئي وكلاهما
باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل الاول واما
الثاني فليبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم المعين
في الصورتين اللتين ذكرهما فان كان المفهوم هو
الامتداد الذي يبت عرضيه بالتبدل ويبقى الجرم
المعين غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء
الجرمية وان كان للجرم امتداد عرضي ان واخر ابل
فذلك مح لانه ليس فيه امتدادان عرضيان يجريان
فما اجاب عن هذا البحث فهو الجواب عن الدليل الاول

غاية ما في الباب ان المعنى الباقي هو جوهر عند الحكماء و عرض
عنده فالجواب ان الامتداد الجوهري الذي هو مقوم للجسم عبارة
عن كون الهوية الموجودة في الخارج ممتدا بحيث اذا
الامتداد المصدري بها في الخارج بان يحدث فيه الجهات
الجوهرية الخارجية ومقوم لماهيتها ولهذا لم يكن عرضا
واما المقدار العرضي فهو عرض قايم بذلك الممتد كما مر غير مرة
ونخالفه في المهية واما الدليل الثاني فمندفع بان مفهوم
الممتد الذي هو صورة جسمية وجوهر انما هو الممتد
في الجهات الثلاث اذا اخذ مطلقا بحيث يكون باعتبار نفس
امتداد من امتداداته وليس فيه بهذا الاعتبار الجوهري
امكان فرض شيء دون شيء فلم يتصور فيه الكل والجزء فما يتصور
فيه الكل والجزء انما هو الممتد في الجهات المتعين امتداده
وهو ليس جوهرا صرفا بل انما تركب من الجوهر والعرض
الذي هو المقدار الذي هو الكم الثانوي نقول في قوله

لو كان في الجسم امتداد جوهري لكان موجودا في كل الجسم
وفي جوابه انه اذا اعتبر الامتداد الجوهري بدون اعتبار تغير
امتداداته اي بدون المقدار المعرض لم يتصور فيه الكل والجزء
ليصح ان يقال انه متحقق في كل الجسم وفي جزئه واذا اعتبر معه المقدار
ليحصل الكل والجزء كان مقدار الكل اكثر من مقدار الجزء
ولا يكون الامتداد الجوهري الذي في الكل اكثر من الامتداد
الجوهري في الجزء لان الامتداد الجوهري من حيث هو امتداد
جوهري لا يختلف فيه الكل والجزء فنقول ومن المعلوم الذي
في كل الجسم اكثر من مقدار الامتداد الذي في جزئه فهو لكن لا يلزم منه
الا كون مقداري الكل والجزء بالقياس لذاتيهما وهو كونهما متغايرين
لذاتيهما وعرضيين لم يلزم من ذلك ان يكون الامتداد الجوهري
الذي لا يختلف في الكل والجزء بالصغر والكبر عرضا والحاصل
ان مفهوم الممتد في الجهات الثلاث اذا اخذ بدون اعتبار
تبدل امتداداته مطلقا هو الجوهر ولا شبهة في تحقق هذا المعنى

الامتدادات
في الكل والجزء بلا تفاوت في الصغر والكبر نعم اذا اعتبر معه تعينين
صار امتداد الكل اكثر بواسطة المقدار الطاري عليه وبعد
تحقيق ان مفهوم الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
جوهر ظهر اندفاع الدليل الثالث فان قوله فلا يخ اما ان
يبقى الامتداد الجوهري عن التخلخل كما كان قبل التخلخل او لا يبقى
حاله بعد التخلخل المذكور فان الامتداد الجوهري الذي
هو الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق لا يبقى عند التخلخل
كما كان قبل التخلخل قوله فان بقي مع ازدياد مقداره فالقدر
الزايد مقداره بالتخلخل يجب فيه الصورة الجرمية قلت اذا اعتبر
الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق لم يكن بهذا الاعتبار فيه
زيادة ونقصان في المقدار ولم يتصور فيه القدر الزايد
ليقال انه يجب فيه الصورة الجرمية او يكون فيه الصورة الجرمية
وان اعتبر مقدار ذلك الممتد الجوهري المتخلخل فهو ازيد من مقداره
قبل التخلخل ويكون في القدر الزايد جزء من الممتد الجوهري ولا يلزم

من ذلك ان يكون الممتد الجوهري متجزيا لذاته ليلزم كونه كما
وعرضا والحاصل ان الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
مطلقا او معينا هو الجوهر في هذا المعنى لا تفاوت في حال
تكاثف الجسم وتخلخله كما كان قبل التخلخل ولا يتصور فيه الزيادة
والنقصان بهذا الاعتبار فلا يجري فيه قول الشيخ فان القدر الزائد
بالتخلخل الذي به الصورة الجسمية فانه انما يجري في الممتد في الجهات
ذلك اذا اعتبر فيه كونه مقدار بالمقدار المعين وعند اعتبار ذلك
لم يكن الممتد الا ماخوذ مع عرض يعرض بالتخلخل فلم يساو الممتد
بهذا الاعتبار عند التخلخل كما كان قبله فقول الشيخ ومن المعلوم
ليس بناقص فهو اذن ان اريد به الامتداد الجوهري كم لذاته
فهو عرض قلت لما كان اريد به الامتداد الجوهري بواسطة مقداره
لم يلزم ان يكون ذاتيا كما لذاته فلم يلزم ان يكون عرضا
وايضا يمكن اجزاء الدليل الثالث على ابطال ما اختاره
الشيخ من ان الجسم مركب من الجوهر والامتداد بان يقال

ان الجوهر الذي هو محل الامتداد العرضي ان بقي عند التخلخل
ليس فيه من ذلك الجوهر شيء اذ لو كان فيه في القدر الذي قبل الزيادة
التخلخل مع انه في ذلك القدر كما كان قبل التخلخل لكان الجوهر
قد زاد في ذلك الجسم المتخلخل والتقدير بقاؤه كما كان
وان لم يساو ذلك الجوهر كما كان ومن المعلوم انه ليس بناقص فهو
اذن ان اريد فيه ذلك الجوهر كم فهو عرض فالجوهر عرض وهو باطل
فما اجاب الشيخ به عن هذا الدليل اذا اجري على ابطال
قوله هو بعينه جواب عنه اذا اجري على ابطال الامتداد الجوهري
فان قيل لما كان الشيخ غير قائل بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين امكن
له ان يجيب عن هذا الدليل اذا اجري على ابطال مذهبه
فما التسهما في الخارج ولم يجر هذا من قبل الحكماء القائلين
بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين قلت تصحيح هذا الدليل
حلنا لا لمنع مقام البرهان بل حقنا ان يجري على ابطال
التخلخل والتكاثف الحقيقيين لا على ابطال الامتداد الجوهري.

وح جوابه ما مر الاشارة اليه من الممتد الجوهري من حيث هو جوهر
لا يتصور فيه التفاوت بالكلية والجزئية والزيادة والنقصان
فلا يمكن ان يقال فيه ان في القدر الزايد بالتخلخل تحقق شيء من
الامتداد الجوهري او عدمه بل انما يعرض القدر بعد اعتبار مقدار
الممتد الجوهري الذي هو العرض الذي ينقسم الممتد الجوهري بسببه ومن
انقسامه بسببه لم يلزم ان يكون الممتد الجوهري كما لذاته ثم يلزم
عرضا وايضا الدليل الثالث يجري في ابطال ما اختاره الشيخ من
ان الجسم مركب من جوهر هو الهيولى ومن الامتداد العرضي اذا
اجري في الجسمين اللذين احدهما اصغر من الاخر بان يقال في الانفراد
الزايد على مقدار الجسم الاصغر من ذلك الجوهر شيء اولم يتحقق والثاني نط
باطل والاول يستلزم لكون ذلك الجوهر كما لذاته وهو عرضا
بط فما اجاب الشيخ شكر الله سعيه عن هذا كان جوابا للحكماء عن
دليل الثالث وسياتي عنقريب زيادة تحقيق تعلق بالتخلخل والتكاثف نق
الحقيقيين ان شاء الله الحكيم ثم ان الشيخ في التلويحات بعد ذكر ما

سب بكل واحد من هذه الوجوه الثلثة ان المقدار واحد
في الجسم اي ليس بعض افراده جوهرا والبعض عرضا ولما ثبت عرضية
بعض افراده فيما مضى وجب ان يكون كله عرضا واذا كان
عرضا فاما ان يكون كل هيئة للجسم او بعضها خارجا عنها لا جايز ان
يكون كلها والا لكان الجسم عرضا ولا جايز ان يكون خارجا
والا لم يكن فعل الجسم متوقفا على فعل الامتداد فهو اذن داخل
فيها جزء منها واذا كان جزءا من الجسم وجب ان يكون للجسم
جزء وجود لك الجزء الاخر لا بد وان يكون جوهرا اذ
لو كان عرضا لكان المجموع المركب منه ومن الامتداد الذي
هو عرض عرضا ايضا فكان الجسم عرضا وهو ظاهر البطلان فلا بد
وان يكون جوهرا ما يلزم لذلك الامتداد اما عند تبدل احكام
الامتدادات وهو الجزء الثاني الجوهري هو الذي يسمى
الهيولى فليس الجسم محض الجوهر بل هو كان مجموع جوهر وعرض
اما الجوهر فهو الهيولى واما العرض فهو الامتداد المقوم انتهى
كلامه نقل قد مر مرارا ان للجسم ثلثة امور احدها كونه ممتدا في الجهات

الثلث بدون اعتبار تعين الامتدادات بخصوصها والاول
جوهر مقوم والثاني هو المقدار المطلق والثالث هو المقدار
الخاص ومما عرضنا ان الخذا يعني الحسن المذكور تبين بما بقا
اي الحسن اللتين لحدهما حيث كون الممتد في الجهات
ممسوحاً بمقدار اخر مطلقاً وثانيهما كونه ممسوحاً بكذا
مره واما اذا اخذ الممتد في الجهات الثلاث معيناً باحد الحسن
فهو مركب من الجوهر والعرض كما مر سابقاً فالمقدار سواء كان مطلقاً
او مخصوصاً فهو عرض يعرض للممتد في الجهات الذي هو الصورة الجسمية
فان مقدار الممتد في الجهات الثلث عرض قايم فقول الشيخ ان المقدار
هو عرض هو الحق واما قوله يثبت بكل واحد من الوجوه ان المقدار
واحد فان اراد بالمقدار الامتداد سواء كان جوهراً او عرضاً
او مقدار الامتداد الجوهري كان وحدة لا يلزم من الوجوه المذكوره
لما عرفت من ان هذه الوجوه لا يدل على نفي الممتد الجوهري يعني الممتد
في الجهات الثلث على الاطلاق وان اراد بالمقدار مقدار الممتد
الجوهري كان ذلك المدعي حقاً فان المقدار ليس له فرد جوهري

لان الممتد بالذات الذي هو الجوهر ليس مقداراً كما عرفت مراراً فليس
بعض افراد المقدار عرضها وبعضها جوهراً بل انما يكون الجوهر ما هو
المتصل بالذات الذي هو معروض المقدار ومقدار لا المقدار
المطلق ولا المقدار المعين وقوله واذا كان عرضاً فاما ان يكون لكل
مهية الجسم [illegible] ما هو عرض وهو المقدار سواء كان مطلقاً
او خاصاً خارج عنه مهية الجسم لازم لوجوده قوله لا جايز ان يكون
خارجاً عنها والا لم يكن تعقل الجسم متوقفاً على تعقل الامتداد انما
يدل على ان الامتداد المطلق يعني الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
بدون اعتبار التعين المطلق والتعين الخاص مقوم للجسم فان ما
يتوقف تعقل الجسم عليه ليس الا الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
بدون قيام الامتداد المطلق في الخارج به بل الامتداد في الجهات المطلق
ليس الا الممتد به كالناطقية بالنسبة الي الانسان فنفهم الممتد في
الثلاث على الاطلاق هو الصورة الجسمية اذا اخذ بشرط ان لا يدخل فيه
الجوهرية وهو جوهر بجميع افراده اي ليس بعض افراده جوهراً وبعضها

ق

ق

بجوهر وكون الجسم بحسب يصح ان ينقسم على الاطلاق هو المقدار
المطلق الذي هو الجسم التعليمي المطلق وهو عرض بجميع افراده
شيء من افراده مندرجا في افراد الممتد الذات على الاطلاق
الذي هو جوهر فقول الشيخ مسلم لوجوه المذكورة ان المقدار
في الجسم اي ليس بعض افراده جوهرا والبعض عرضا ولما ثبت
فيما مضى وجب ان يكون كله عرضا ام لكن لا يلزم منه ما هو
اي نفي الامتداد الجوهري فان جميع افراد المقدار الجسماني
عرض ومع ذلك تحقق الممتد الجوهري على النحو المذكور واما
قوله لا جايز ان يكون خارجا عنها والا لم يكن تعقل الجسم
على تعقل الامتداد فهو ممنوع فان المقدار خارج عن الجسم مع ان
الامتداد المطلق بالمعنى المذكور داخل في مهيته وكون تعقل
موقوفا على تعقل الامتداد الامر لا شبهة فيه ان اراد بالامتداد
مفهوم الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق لكن ذلك لا
على ان ليس المقدار خارجا عن مهية الجسم انما يدل ذلك على ان

الممتد داخل في مهيته او عين لكن من زواله وبقاء الامر من
بعلم انه داخل في مهيته وان اراد بالامتداد المقدار كان الحكم
بان تعقل الجسم موقوفا على المقدار باطلا كما لا يخفى وخلاصة
المذكور ان هنا ستة امور احدها مفهوم الممتد في الجهات
الثلث على الاطلاق وهو جوهر مقوم للجسم وهو الصورة
الجسمية وثانيها حد المساحة الحاصل من تعليه المطلق وثالثها
الحد المساحية الحاصل من نفسه الخاص وهذان العينان
من عرض لازم لوجود الجسم ورابعها الممتد المحتاج الحد
الاولى وخامسها الممتد المحتاج الحد الثاني وهذان الامران
ايضا لا يكونان مقومين لمهية الجسم وسادسها جوهر مبهم
اي جوهر يعتبر فيه خصوص كونه ممتدا واحدا او ممتدين
او ثلثة ممتدات او غير ذلك من الاعداد جوهر من شانه
ان يكون ممتدا واحدا او ممتدين او غير ذلك من الاعداد
والهيولى ومقوم للجسم فان الجسم مركب من الجوهر المستعد لان يكون

واحدًا او ممتدين او غير ذلك ومن المعنى المتحد وهو معنى
في الجهات الثلاث على الاطلاق لان الجسم ليس جوهرا يكون
مع جوهريته ممتدا في الجهات الثلاث على الاطلاق
واستعداد ذلك الجوهر الذي هو الممتد لكونه ممتدين او ثلثة
او ما فوقها انما يعلم من البرهان المذكور في اثبات الهيولى
وكما يجوز للعقل ان ياخذ الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
ولا يعترف فيه تعين الامتدادات لا مطلقا ولا مخصوصا وهو الصورة
الجسمية فكذلك له ان يتصرف في الجوهر الممتد الموجود في الخارج
بان ياخذ من حيث هو جوهر بدون اعتبار خصوص كونه ممتدا
واحدا او ممتدين او اكثر فالماخوذ بهذا الاعتبار المبهم الشامل
للوحدة ومراتب الاعداد هو الهيولى وهو موجود مستمر الوجود
في حالتي الاتصال والانفصال ولا شيء من خصوص الوحدة
ومراتب الاعداد مستمرا فحو استمرار الجوهر المستعد بتحقيق كلام
مثبتي الهيولى ان الهوية الخارجية المتصل مقدارها الخاص عرض قائم

بها وكذلك المقدار المطلق الذي يكون المقدار الخاص فردا له عرض
قائم بها وليس شيء من ذينك المقدارين مقوما لجسميتها بل الذي يتقوم
لجسميتها الا الممتد وقابل للابعاد الثلثة على الوجه المذكور
فهي من حيث هي جسم لها معنيان محمولان عليها احدهما مفهوم الممتد
بدون اعتبارات تعين الامتدادات وعدمه وثانيهما مفهوم
قولنا جوهر مستعد لان يصير جسما ما فالمعنى الاول هو المسمى بالصورة
الجسمية اذا اخذ بشرط لا والمعنى الثاني هو الهيولى اي اذا اخذ
بشرط لا ومن زوال المعنى الاول عن الهوية لا يلزم زوال المعنى
الثاني عنها فمعنى الجسم الذي يحمل على تلك الهوية مركب من
هذين المعنيين في الخارج هذا على راي المعلم الاول واما
على راي صاحب التلويحات فالجسم يكون مركبا من جوهر قابل
للامتداد العرضي والامتداد العرضي هو الذي يتحدد بتحدد
احاد الامتدادات كما هو في صريح كلامه فاقول ان اراد
بالامتداد العرضي الذي حكم عليه بانه جزء الجسم المقدار المطلق

او المقدار الخاص الثابت في مثل الشمعة عند تبديل اشكالها
او المعنى الذي يتبدل عند تبدل الاشكال لا وجه لاختيار الثالث
لان تبدل الجزء مستلزم لتبدل الكل ولا خفاء في عدم تبدل
جسمية الشمعة عند تبدل اشكالها فتعين حمل كلامه على احد
المعنيين الاولين على ان المقدار المطلق جزء للجسم المطلق
والمقدار الخاص الثابت عند تبدل الاشكال جزء للجسم
الخاص الثابت عند تبدلها فح يكون كلامه في التلويحات
منافيا لما ذكره في كتاب الاشراق من وجهين احدهما انه
في كتاب الاشراق قايل بان المقدار الجوهري في التلويحات
نفاه وثانيهما انه حكم في كتاب الاشراق الجسم جوهر بسيط
ليس فيه تركيب وفي التلويحات اختار انه مركب من الجوهر
والمقدار العرضي ولزيادة ايضاح المقام وجب علينا
ان نذكر ما ذكره في كتاب الاشراق من الاعتراضات وما
اختاره فيه وتحقيق ماهية الجسم ونشير الى دفعها وتحقيق الحق

قال في كتاب الاشراق قال المشاؤون ان الجسم المفرد نفسه
الاتصال والانفصال والاتصال لا يقبل الانفصال
فينبغي ان يوجد في الجسم قابل لهما وهو الهيولى وقالوا
المقدار غير داخل في حقيقة الاجسام لاشتراكها في الجسمية
وافتراقها في المقادير وبما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالمقدار
عرض زايد على الحقيقة الجسمية ولان جسما واحدا يصغر
ويكبر بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين ويرد على قولهم ان الاتصال
يقال فيماس الجسمين فيحكم بان احدهما اتصل بالآخر وهو الذي
يقابل الانفصال وفي الجسم امتداد من الطول والعرض والعمق
والامتداد ليس يقابل الانفصال لان الاتصال الذي يقابل بدله
الانفصال لا يعقل الا بين الشيئين ولا كذلك الامتداد واذا
كان كذلك فان عني بالاتصال الامتداد على اصطلاح ثان
لم يمتنع ان يكون هو القابل للانفصال لكونه غير قابل له فلا يتم
البرهان المذكور انتهى كلامه قلت المراد بالاتصال المذكور

في البرهان المذكور المتصل والممتد من حيث هو متصل وممتد
ولا خفاء في ان الممتد من حيث هو ممتد لا يقبل الانفصال
لانعدامه عند طريان الانفصال فاطلاق الاتصال على
الممتد من حيث هو ممتد على نحو الاطلاق فالمتعارفة
في باب الامور العامة مثل اطلاق الوجود على الموجود
من حيث هو موجود لا يقال الممتد من حيث هو ممتد
له عارض بسببه يطلق عليه انه متصل وهو منشا الحيثية
كونه ممتدا واذا زال ذلك العارض كان اجزاء ذلك
الممتد التي كانت اجزاؤه وضعية متصفة بالانفصال لقول
الشيخ ان الامتداد لا يمتنع ان يكون قابلا للانفصال
على هذا المعنى فلا يتم البرهان المذكور لانا نقول
ادعى التساوي في تمامية الدليل المذكور بعد اثبات ان
للجسم الاتصال غير عارض له وهو كون الجسم بحيث لو انقطع
امتداده كانت اجزاؤه والفرضية مشتركة الحدود بالاطلاق

التركب

بالفعل

التركب من الاجزاء الذي لا يتجزى وما في حكمها لا
ولا بالقوة وبعد اثبات الاتصال الجوهري على ما مر اراد
البرهان المذكور واندفع هذا الاعتراض فان هذا
الاعتراض راجع الى ما قال شارح التجريد في حواشيه
بل نقول وجوابه ما مر وسياتي زيادة ايضاح له ثم ذكر
الشيخ بعد الايراد المذكور ايرادا اخر على قولهم ان المقدار
غير داخل في حقيقة الجسم فقال فما قولك فيمن يدعي
ان الجسم مجرد المقدار الذي يقبل الامتداد الثلثة
لا غير وقول القايل انها اي الامتدادات الثلث اعراض
لتبدل الطول والعرض والعمق على شمعة مثلا وليس الا
دعوى مجردة عن البرهان فانا نسلم ان المقدار المتغير الذي
هو احاد المقادير داخلا في بعض الجهات عرضا فهو لكنه
لا يلزم منه ان المقدار نفسه وهو الثابت الذي لا يتغير
عرضي للجسم اي خارج عن حقيقته او عرض فان ما يزداد

في الطول عند المد ينقص من عرضه وكذا ما يبسط في العرض
ينقص من طوله فينفصل في المد بعض اجزائه كان متفرقة
ويفرق بعض ما كانت متصلة عندها ـه اي ذهاب المقدار
في الجهات المختلفة على سبيل البدل لازم له واحاد الذهاب
في الجهات عرض متبدل والجسم ليس الا نفس المقدار الثابت
والامتدادات الثلاثة المتبدلة هي ما يوجد بحسب ذهاب
جوانب الجسم في الجهات وقال العلامة في شرحه
فلو يصح الاستدلال على عرضية المقدار بالتبدل المذكور
لتبدل الامتداد الجوهري ايضا فان عدم تبدله الى
جهة من الجهات ممتنع فان الامتداد الجوهري المتخصص
المتناهي اذا انتهى بحاله ولم تتبدل في قطره كان في حال
صغره كما كان في حال كبره يلزم ان يكون للقطر الصغير امتدادا
اخر اكبر منه يفضل عليه مع تمامه ـه هف فح واذا كان هذا
النوع من التبدل لا ينافي جوهرية الامتداد الجوهري ولا

يستلزم عرضية فكذلك تبدل المقدار الجوهري الذي هو حقيقة
الجسم لا ينافي جوهريته ولا يستلزم عرضيته منها ان سلم ان ذلك
المقدار متبدل وليس كذلك لما علمت من ثباته وعدم تغيره
بزيادة ونقصان وانما المتغير مقدار جوانب الشمعة لا
مقدار نفسها الذي هو نفسها والحاصل المقدار الجوهري
لا يتبدل بمعنى انه لا يزيد مقدار مجموعه ولا ينقص تبدل الانحا
لا بمعنى انه يتبدل في بعض اقطاره بل يتبدل كالامتداد الجوهري
بعين ما ذكر فيه انتهى قلت اما جواب قوله فيما قولك يعني
يدعي ان الجسم مجرد المقدار الذي يقبل الامتدادات الثلاثة
لا غير نقص ان العلم الاول ابطل تجرده بسبب عدم بقائه لجند
الاتصال مع بقائه لما مر بل الجسم على ما هو غير مرة فان مراد
الشيخ من هذا الكلام رد قول من لم يقل بالمقدار الجوهري
وقال ان المقدار عرض داخل في حقيقة الجسم قلت مقصوده
الاصلي من هذا الكلام اي من اثبات المقدار الجوهري

يستلزم

ليس الا ان يصير توطئة لنفي الهيولى كما ان مقصود اصحاب
المعلم الاول من اثبات الامتداد الجوهري ليس الا ان
يصير توطئة لاثبات الهيولى والاثبات تركيب الجسم من الجوهرين
فنقول ان اراد الشيخ بالمقدار الجوهري الذي حكم ان
الجسم مجرده المتصل بالذات الجوهري الذي اثبتها
المشاؤن وعبر عنه بالمقدار فلا منازعة معه في التغير
لكن الحكم بان الجسم نفسه قط لا تعدامه عند طريان
الانفصال مع بقاء شي من الجسم كما عرفت سابقا وان
اراد بالمقدار الجوهري غير المتصل بالذات الجوهر الذي
اثبتوه ومع هذه الارادة لا يخ اما ان يسلم وجود الامتداد
الجوهري ومع وجود ذلك المقدار الجوهري اولا وعلى
الثاني لزم اتحادهما غاية ما فيه ان المشائين يعبرون عنه
بالامتداد الجوهري والشيخ يعبر عنه بالمقدار الجوهري
وقد فرض اختلافهما هف وعلى الاول يلزم تركيب الجسم

من ذينك الجوهرين اللذين احدهما الامتداد الجوهري
والاخر المقدار الجوهري مع ان الامتداد داخل في الجسم
كما عرف في التلويحات وقد فرض ان الجسم مجرد المقدار
الجوهري هف فهذا اجوبة الاستفهام الذي ذكره
الشيخ بقوله فما قولك واما جواب قول القائل فهو انه
لا نسلم ان في تعبير حسبان بعض الامتدادات تبدل
الاشكال الا على التسمية وهذه الحسبانات هي
التي يعبر عنها الشيخ باحاد المقادير ولا خفاء ايضا في
ان المعنى العام الذي يحمل على تلك الخصوصيات المتبدلة
عرض وان كان ذاتيا بعمومه وهذا المعنى العام هو
المقدار الذي اسموه عرضيته بذلك البرهان واما ما
معروضا لتلك الخصوصيات فلا يلزم عرضيته ولا يلزم على
المشائين الا وجوب بقاء جوهر معروض لتلك الخصوصيات
وهذا الكلام حق ثم بعد اثبات هذا الجوهر ايضا السؤال

جوهرا

باعتبار ذاته ويسمى بالصورة الجسمية ثم بعد اثباتها اصول
اجروا ما عند الانفصال بسبب انعدام الجسم بالكلية
وبعد تمهيد هذا نقول في قوله ان جعل هذا المقدار
ذاهبا في بعض الجهات عرضا الى آخره ان اراد بالمقدار
في قوله فلا يلزم ان المقدار نفسه عرضي للجسم او عرض ما هو
معروض لتلك الخصوصيات وعبر عنه بالمقدار الجسمي عليه
ليس مقصود المشائين من هذا البرهان ان معروضها الباقي عرض
بل انما مقصودهم ان الباقي الذي هو المعنى المحمول على تلك
الخصوصيات الذي سمي سابقا احدها عرض ثم
ان الانواع لما كانت اعراضا كان المعنى المحمول عليها
بالمواطاة عرضا فمقصودهم من هذا البرهان اثبات
عرضية تلك الخصوصيات المتبدلة والمعنى العام الذي
صادق على احدها سلمنا ان مقصودهم من هذا البرهان
اثبات ثبوت ثلثة اشيا ما ذكروا لكنها عرضية معروض تلك

المدعي

الخصوصيات الذي هو تكمر الشمعة لكن من ضعف الدليل لا يلزم بطلان
وح كون الدليل المذكور جاريا على تلك الدعاوي الثلاث الحق
انما يدل على تبين منها ولهذا ضموا الى هذا الدليل دلائل اخر مثل
التخلخل والتكاثف واختلاف الكل والجزء في التكمر مع اتفاقهما
في الجسمية والحاصل ان المشائين اثبتوا الامتداد الجوهري على
وجه ابقائه وارادوا به الممتد بدون اعتبار تعين الامتداد
ولا خفاء في ان عدم اعتبار التعين لا يستلزم اعتبار عدم
التعين فالممتد بهذا المعنى موجود في الخارج وان لم
ينفك عن التعين المطلق ثم اثبتوا المقدار العرضي بسبب
تبدل المقادير الخاصة مع بقاء الجسم بحاله واما الشيخ
فالمقدار الجوهري وادعى في كتاب الاشراق ان الجسم
هو نفس المقدار بدون قيامه بالهيولى وخلاصة كلامه
في اثباته ان الدليل الذي اجرى القوم على اثبات جوهرية
الامتداد وعرضية المقدار وهو تبدل اشكال الشمعة مع بقاء الجسمية

لا يدل على عرضية المقدار المطلق فاقول على تقدير تسليم ان الدليل
المذكور لا يدل على عرضية المقدار المطلق لا يلزم منه ان يكون
جوهرا وانما جوهرية الامتداد بالمعنى المذكور فلو يدل عليه
لا مقومية للجسم وكون الهيولى محتاجة اليه وايضا ان
اراد بالمقدار الجوهري ما هو ممتد بالذات مع اعتبار
تعين الامتدادات او ما يعرض الممتد او ما يعرض الامتداد
لذو على الاول لم يكن القول بثبوت المقدار الجوهري مع
نفي الامتداد الجوهري مع كونهما متباينين لا سيما في اثبات
الهيولى بل يمكن اثباتها بانعدام الممتد بالذات الذي
هو اما نفس ذلك المقدار او معروضه عند طريان الانفصال
وعلى الثالث لزم ان يكون الامتداد والاتصال عارضا
للجسم وهو باطل واشار الى جميع ذلك صاحب الشفاء حيث قال
في اثناء اثبات الهيولى ففي طباع الجسمية ان يقبل القسمة
ويظهر من هذا ان صورة الجسم والابعاد قائمة في

وذلك ان الابعاد هي الاتصالات انفسها او شيء يعرض
للاتصال على ما حققه من انها ليست اشياء تعرض لها الا
فان لفظ الابعاد اسم لنفس الكميات المتصلة لا للاشياء التي
عرض لها الاتصال فملخص الكلام ان صاحب الاشراق
اختار وجود المقدار الجوهري المطلق والمقادير الجوهرية
الخاصة ونفى تحقق الامتداد الجوهري على عكس ما اختاره
المشاؤون فانهم اثبتوا الامتداد الجوهري بالمعنى المذكور
ونفوا المقدار الجوهري وقالوا بتحقق المقدار المطلق
العرضي والمقادير العرضية الخاصة ولما كان مقصوده
في الاشراق من اختيار تحقق المقدار الجوهري نفي امور
ثلثة احدها وجود الهيولى ونفي تركب الجسم منها ومن
الصورة الجسمية وثانيهما نفي التخلخل والتكاثف الحقيقيين
وثالثهما اثبات التشكيك في الذاتيات جاز ان يكون
نفي المطلبين الاخيرين ونفي شبهاته محتاجا الى تفصيلات

محوجة الى تاليف رسالة على انفرادها ولم يكن مقصودا
في هذه الرسالة اثبات الهيولى وكان اثباتها غير محتاج
الى نفي مقدار الجوهري قلنا على نحو قول صاحب الشفاء
في اثبات الهيولى اي لا شبهة في تحقق جوهر متصل بالذات
سواء عبر عنه بالمقدار الجوهري كما هو راي الاشراق
والممتد المطلق الجوهري كما هو راي المشائين وعند
ظ بان بالانفصال لا يبقى هذا الجوهر وبقي امر من الجسم
فالمعلوم من ذلك تركيب الجسم من الهيولى والصورة الجسمية
التي هي اما الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
وسياتي برهان نفي المقدار الجوهري في اثناء الابحاث
الاتية ثم قال في كتاب الاشراق فحاصل الكلام
هو ان الجسم المطلق هو المقدار وان الاجسام الخاصة
هي المقادير الخاصة وكما تشاركت الاجسام في المقدار
المطلق وافترقت بخصوص المقادير المتفاوتة تشاركت

في الجسمية المطلقة واختلفت بالجسميات المخصوصة المختلفة
قلت لما لم يبق المقدار عند ظ بان الانفصال على الجسم
علمنا ان الجسم المطلق ليس عبارة عن نفس المقدار وايضا
لما لم تتبدل الجسمية الخاصة بتبدل المقادير الخاصة
كما في صورتي التخلخل والتكاثف علمنا ان الجسمية ليست مقدارا
خاصا فان قيل التخلخل والتكاثف الحقيقيان باطلان عنده فلا يمكن
ابطال مذهبه قلت الجسم الموجود في الخارج له مقدار مخصوص
لا محالة ولنا ان نتوهم صيرورته بحيث يزيد مقداره مع كون
المتشخص من الجسم ثابتا ونعلم من صحة هذا التوهم ان المقدار
الخاص ليس من المقومات ولا من   وهذا ظ عندنا
لكنه موقوف على اثبات الهيولى والاولى ان يثبت الهيولى
اولا بانعدام المقدار والصورة الجسمية التي اثبتها المشائين
عند ظ بان الانفصال مع بقاء امر اخر ثم اثبت عرضية
المقادير ثم قال في الاشراق فاذا ليس للجسم الفصل

السابق ان الجسم الطبيعي ليس الا نفس المقدار القايم
بنفسه فليس شي في العالم هو موجود بحسب بعض المبادي
والصور وهو الذي سموه اي المشاؤون الهيولى الاولى
البسيطة الذي يزعمون انها احد جزئي الجسم والاخر الصورة
الجسمية وليس في نفسه شيا متخصصا عندهم بل تخصصه
بالصورة وقالوا الصورة من فعل الفاعل في الهيولى ومثلوها
بالكتابة التي هي فعل ومثلوها بالكتابة التي هي فعل الكاتب
في الكاغذ الذي هو كالهيولى فحاصل اي حاصل ما سموه
هيولى يرجع الى انه موجود ما وجوهريته سلب الموضوع
عنه وهو ليس بامر وجودي وقولنا موجود ما امر ذهني
كما سبق فما سموه هيولى ليس بشي هذا عبارته في الاشراق
واما عبارته في المطارحات في هذا المبحث فهي انه
اذا لم يبق من رسم الهيولى الا الوجود وكانت في ماهيتها
نفس الوجود بل واجب الوجود لانكم تلتزمون ان ليس في الموجودات

ما وجوده عين ماهيته الا واجب الوجود قال خلاصة
كلام الشيخ انه يمنع ان المقدار لا يقبل الانفصال ويعتقد
ان المقادير باسرها عند عدم المانع تتصل تارة وتنفصل
اخرى ولهذا حكم بان الجسم ليس الا المقدار القائم بنفسه
فعنده يكون الباقي عند طريان الانفصال انما هو المقادير
التي هي اجزاء مقدارية للمقدار الدائم قبل الانفصال
وهذا بعينه هو الكلام الذي ذكره شارح التجريد في حرفه
بل نقول كلامهما سابقا ومر ايضا دفعه وللايضاح نعيده
فنقول اجزاء المقدار المتصل المقدارية اذا كانت باقية
للاتصال والانفصال لزم ان يبقى موجودة عند الانفصال
على نحو وجودها عند الاتصال ليكون الانفصال
عارضا لها كما يعلم من عبارة الشيخ المذكور في كتاب
الاشراقية نقل هذا الكلام او هي هذه قول المشائين الاتصال
لا يقبل الانفصال صحيح اذا عني به الاتصال بين الجسمين

لا يقبل الانفصال من حيث هما متصلان وان عنوا بالاتصال
المقدار فيمتنع ان المقدار لا يقبل الانفصال فان المقادير
باسرها عند عدم المانع يتصل تارة وينفصل اخرى
وهي القابلة للامرين ولا اختصا. عليك بقبول الانفصال
فان المقادير باسرها عند عدم المانع يتصل تارة وينفصل اخرى
وهي القابلة للامرين الى نحو وجود الاجزاء عند الانفصال
اتحادا وان متعددة موجودة بوجودات فلو طرأ عليها
الانفصال او لم يعرض وجودها لزم ان يكون ذواتا
متعددة يطرأ عليها الاتصال العرضي فتلك الذوات
اما اجزاء لا يتجزى او اجسام حالها تشبه حال الجسم الاول
الذي تلك الاجزاء اجزاؤه فيلزم اما تركب الجسم من اجسام
غير متناهية او تركبه من اجزاء لا يتجزى بل عند التامل يلزم
الثاني وهو باطل وليعلم ان مذهب من قال ان المقدار الجوهري
القايم بنفسه القابل للاتصال انما هو مذهب الشهرستاني

ان اعترف بانقطاع صحة الانقسام والا كان نظير مذهب
النظام ولا يمكن ان يكون تلك الاجزاء الغير المتناهية
معروضة للاتصال في نفس الامر على هذا المذهب وكونها
معروضة للاتصال في الحس على مذهب النظام فان المقدار
على هذين المذهبين انما هو عبارة عن ذوات الاجزاء
لا يتجزى غير متناهية يعرض لها الاتصال اما في الحس كما هو مذهب
النظام واما في نفس الامر كما هو لازم من كلام الشيخ الرئيس
على تقدير اعترافه بعدم وقوف القسمة في الجسم فابطال
تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى يبطل هذا المذهب
والحاصل ان الاتصال اذا كان معناه ما ذكره صاحب
الاشراق ومن تبعه امرا اضافيا موقوفا على تعقل الاثنين
المنفصلين وكان الجسم المفرد متصلا بهذا المعنى تارة
ومنفصلا اخرى كما حكم به لزم ان يكون الاتصال بهذا
المعنى الذي هو كون الاجزاء متصلا بعضها ببعض عارضا

لامور متعددة بالفعل لان الامر الاضافي الذي يقتضي التعدد
اذا عرض لشيء لا ينفك عروضه عن تعدد معروضه فعروض
الانفصال بالمعنى المذكور للجسم بالفعل لا ينفك عن تعدد في
اجزاء الجسم بالفعل فنقول تلك الاجزاء المتعددة اما
اجزاء لا تتجزى او ما في حكمها او اجسام وجميع الاقسام
باطلة ولهذا حكم بعد ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي
لا تتجزى ان الانفصال انما يعرض له بالقوة في الجسم
فاثبتوا الاتصال الجوهري اي المتصل بالذات بالمعنى الذي
من عرفه فالجسم المفرد متصل وممتد بالفعل بهذا المعنى
وهو كونه بحيث لو فرض امتدادات كان الاجزاء التي
فيه مشتركة الحدود واما كون الجسم المفرد بحيث يتصل اجزاء
بعضها ببعض بالمعنى الذي ذكره صاحب الاشراق فهو
انما يكون بالقوة فالجسم المفرد متصل بهذا المعنى ولهذا
لا يستدعي الا تعدد الاجزاء بالقوة فليس في الجسم المفرد

اجزاء بالفعل يتصف احدهما بالاتصال بالاخر بالفعل بل
انما يكون بالقوة فبعد انقسام الجسم بحسب الخارج يتصف
بالاتصال بهذا المعنى بخلاف الاتصال الجوهري والامتداد
الجوهري فان الجسم المفرد متصف به بالفعل بان يحمل مفهوم
المتصل الجوهري والممتد الجوهري سواء عرض فيه القسمة الوهمية
اولا اي لا يتوقف الاتصاف بالاتصال الجوهري بالفعل الى اعتبار
القسمة الوهمية بالفعل فالجسم المفرد من حيث هو متصل بهذا المعنى
هو الصورة الجسمية ومن حيث هو جوهر مستعد لان يصير تارة
متصلا وممتدا واحدا وتارة متصلين اثنين وتارة متصلات
ثلثة او اكثر هو الهيولى فحقيقة الهيولى هي الجوهر المستعد وظهر بذلك
حال قول الشيخ حيث قال الشيء في العالم هو موجود في اوان
المشائين لم يذهبوا الى ان هيولى العناصر هو الموجود بمحوضة
وصرافته بل انما ذهبوا الى انها جوهر مستعد لقبول الاتصال
والانفصال بالمعنى المذكور انفا فالحاصل ان الجسم المفرد هو

اتصالية وتلك الهوية من حيث هي موجودة لها شان ومن حيث هي
جوهر لها شان اخر ومن حيث هي جوهر مستعد لها شان
الثالث ومن حيث هي متصل وممتد بالمعنى المقوم المذكور
لها شان رابع فعند طريان الانفصال لا يزول عنها الا
كونها متصلا وممتدا بهذا المعنى ويبقى الموجود الجوهرية
ومفهوم الجوهر المستعد فهذه الهوية عند الاتصال بعينها
هي عند الانفصال من حيث هي موجودة ومن حيث هي جوهر
من حيث هي مستعد وتلك الهوية عند الاتصال بعينها انها
وعينها عند الانفصال من حيث هي متصل وممتد فما
لها صحبة هي كونها هوية وهي ايضا ثابتة بعد طريان الا
نفصال فثبت كونها هوية هو بعينه كونها موجودة فلا تمايز
بينهما الا بالاسم والاعتبار ولهذا اقام البعض الموجودية
مقام الهوية المطلقة والبعض اقام الهوية مقام الموجودية
المطلقة وفي الجملة للهوية التي هي الجسم المفرد حيثيات

ولا يزول عند الانفصال الا الحيثية الواحدة وهي كونها
متصلا وممتدا فما بقي وهو الهوية المطلقة الموجودة الجوهرية
التي لها استعداد صيرورتها ممتدة واحدة او كثيرة من ذات الاعداد
وهذا الامر الثاني هو الهيولى ولها جوهرية ووجود وتشخص
واستعداد كل من هذه الامور الاربعة مستمرة حالتي
الاتصال والانفصال مثبت هيولى العناصر عند المحقق
الحجب فقول الشيخ ملبس في العالم المحسوس المقادير
والصورة الجسمية والنوعية م لكن قوله وهو الذي
سموه الهيولى ويزعمون انها احد جزئي الجسم عندهم وكذا
قوله فحاصله يرجع الى انه موجود ما غيرهم فان حاصل قولهم
ان الهيولى جوهر مستعد كما مر وايضا ظهر مما ذكر حال
ما قاله في المطارحات من انه اذا جرد من رسم الهيولى
الا الوجود آه فان الهيولى امر ما يفيض عن الوجود الحقيقي
الذي هو واجب الوجود بذاته بواسطة متصل والممتد

مطلقا سواء كان ممتدا واحدا او متعددا اعني تحقق الفرق
عندهم بين الممتد المطلق وبين الممتد مطلقا فان ما كان
بواسطة نقيضان الممتد المطلق فان الممتد المطلق ينعدم
مع بقاء الهيولى بخلاف الممتد مطلقا وفي الجملة هيولى
العناصر لا ينفك عندهم عن الوجود الحقيقي لا انها
محض الوجود الحقيقي ليلزم ما ذكره الشيخ بل الهيولى
موجودة يكون له مع الوجود جوهرية ويكون له مع
الجوهرية استعداد القبول الصورة فان الجسم المفرد
اذا طرأ عليه الانفكاك فعند الانفكاك لم يبق الموجود
الذي كان متصلا وممتدا ويبقى الجوهر الذي كان
متصلا وممتدا كما يبقى المستعد الذي كان متصلا
وممتدا فالموجود الذي هو المتصل والممتد هو بعينه الموجود
الموجود الذي يصير متصلين وممتدين عند طريان التقسيم
القسمين عليه كما ان الجوهر الذي هو المتصل والممتد هو بعينه

الذي يصير متصلين وممتدين وهكذا الحال في المستعد بخلاف
الهيولى فان الممتد والمتصل الذي كان قبل الانفصال
لم يكن هو بعينه الممتدين والمتصلين فان الممتد والمتصل
عند الانفصال والجوهر من حيث هو جوهر يبقى عنده
كما يبقى الموجود من حيث هو موجود ومن حيث هو مستعد
فان قلت فعلى هذا الزمان يكون الهيولى هيولى اخرى
في الجوهرية والهيولى لها هيولى ثالثة وهي الموجود البحت يلزم
بالاخرة ان يكون هيولى كل الموجودات هو الموجود البحت
ومحوضه فان هيولى العناصر لها ثلثة احوال احدها
انها موجودة وثانيها انها جوهر وثالثها انها مستعد
فاذا توهم رفع الاستعداد بقي الجوهرية واذا توهم رفع
نفي الموجود من حيث هو موجود فهذا الطريق الذي هو
المسمى التحليل عند الحكماء حتى ان الهيولى العناصر هيولى
اخرى والهيولى لها هيولى ثالثة وهو الموجود من حيث هو موجود

بل يمكن بهذا الطريق اثبات ان الجميع الموجودات هيولى
اولى هو الموجود من حيث هو موجود ثم لم يلزم ذلك
لم يجوز الحكماء اطلاق الهيولى على الموجود من حيث
هو موجود لامور احدها ان الموجود من حيث هو موجود
لا يأثر والهيولى امر يأثر عن الصورة وينفعل عنها ثانيها
ان الموجود من حيث هو موجود لا يدخل في ماهية الجسم وان
كان هو اصل الهوية عند المحققين وهيولى العناصر
داخل في ماهيتها وثالثها ان الموجود من حيث هو موجود
جميع الموجودات في الارتباط به شرع وهيولى العناصر
امر يثبت له خصوصية ارتباط المتصل بالمنفصل فان الجسم اذا
ساطا سلم يتحقق تلك الارتباط بينهما بالجسم الاخر المباين فـ
هذا الارتباط ليس الموجود من حيث هو موجود بل انما هو
خصوصية الموجود ولهذا عند الحكماء هيولى العناصر
من خصوصيات الموجود من حيث هو موجود ولهذا جعلها

داخلة في مقولة الجوهر فان الموجود من حيث هو موجود
لم يجعلوه داخلا تحت مقولة من المقولات العشر بل انما حكموا
بالدخول فيها على خصوصيات الموجودات ويعبرون
عنها بالماهيات كما يعبر عنها الصوفية بشعبات الوجود
ورابعها ان الهيولى امر ناقص انما تكون بالصورة
والموجود من حيث هو موجود تام لم يكن فيه شائبة النقصان
فلاجل تلك الامور الاربعة لم يجوزوا اطلاق الهيولى والمادة
على الموجود من حيث هو موجود فان قيل قد صرح المحقق
بان جميع الحوادث سواء كانت زمانية او ذاتية مسبوقة
بالمادة وليس سبق المادة مخصوصا بالحادث الزماني كما هو
المشهور بل يكون شاملا له وللحادث الذاتي ويلزم
من هذا الحكم ان يجوزوا اطلاق المادة بل الهيولى لكونهما
مترادفين على الموجود من حيث هو موجود لان السابق على
جميع الحوادث الذاتية ليس الا الموجود من حيث هو موجود

اي الموجود بصرافته ومحوضته كما بين في ضعه تلك الحادث

مسوق بوجود المادة مناسبة من حيث التقدم الى هذا

الموجود فالموجود من حيث هو موجود متقدم على جميع الحوادث

ولشبه الاتحاد بالنسبة اليها فان لجميع الممكنات ارتباطا

بالموجود الحقيقي وبذلك الارتباط يصير موجوده

ووجودها انما هو كونها موجودة اي مرتبطة بالموجود

الحقيقي ارتباطا يشبه الارتباط الاتحادي ولما

لم يكن ذلك الارتباط هو الاتحاد الحقيقي كان

الموجود من حيث هو موجود مادة الماهيات الممكنات

وكانت هي صور الهيولى الاجسام التي هي متحدة

بالصورة الجسمية بالعرض لكن ليس للموجود الحقيقي اتحادا

بالماهيات بالحقيقة ولهذا لم يقولوا ان الموجود الحقيقي

هو مادة للموجودات بل انما قالوا ان الموجود الحقيقي

هو شيخ واصل الموجودات الممكنة ومقيمها فالجميع الحادثات

سواء كانت حادثة بالزمان او بالذات شيخ واصل

والصوفية تسمي هذا الشيخ الذي هو الموجود من حيث

موجود من حيث هو متجلي في جميع الموجودات اذا اخذ

بشرط لا مادة على سبيل الاستعارة فالمراد بالمادة في

اصطلاحهم هو المعنى المراد بالشيخ والاصل المستعمل عند

الحكماء وايضا ليس للهيولى عند الحكماء فعل يكون

الصور التي متحدة بها بل فعلها ليس الا كونها عين احدى

الصور وليس لها وجود بالفعل لتعرض الصور لها بعد

تحققها بالفعل فليس لها تحقق خارج عن تحقق الصور

بخلاف الموجود من حيث هو موجود فانه متحقق باعيانها

ذاته بدون اعتبار الماهيات الممكنة فان الموجود من

حيث هو موجود بعد كونه موجودا بالفعل تقتضي

ارتباط الماهيات الممكنة بخلاف الهيولى فان وجودها

بعينه هو وجود الصور التي هي قابلة لها لانها وجدت

لا تصير متحدة بالصورة ولهذا ايضا لم يحكموا بان الهيولى
هي الموجود من حيث هو موجود اي الموجود بصرافته
ومحوضته فان قيل ما وجه معقولية كون الهيولى
متحدة مع الصورة الجسمية في الوجود مع تبدل الصور
وتغايرها بالتشخصات لما كان للهيولى تشخص مستمر كان لها
تشخص مستمر البتة وهي بدون اعتبار ذلك التشخص
لم يتشخص فهي بدونه تصلح لوقوع الشركة فلا منع
مع تبدل الامور التي هي متحدة بها في الوجود والذات
والحاصل ان كلا من الهيولى والصورة معنى كلي يتشخص
بالارتباط الى المتشخص بالذات مع كونهما شيئين
اتحاديين ومع ذلك جاز ان زوال احدهما دون
الاخرى ولنرجع الى كلام الشيخ فنقول اما قوله
فليس شيء في العالم هو موجود بحسب بعض المتقادمين
لكن لا يلزم نفي ما ادعيه المشاؤون فانهم ادعوا

ان في العالم شيئا هو موجود جوهر من شانه ان يكون بالقوة
بدون اعتبار ما يحل فيه وهو الذي يسمونه الهيولى التي يزعمون
انها احد جزئي الجسم وهذا المعنى اي الجوهر المستعد لان
يصير عين الصور ليس في نفسه شيئا متحصلا بدون الصور
عندهم بل تحصله انما يكون بالصورة واما قوله فحاصله
اه فدفعه بان يقال ان الهيولى حصة مرتبطة بالعقل العاشر
وبواسطة الارتباط به مرتبطة بالموجود الحقيقي الذي
يحقق جميع الاشياء بالارتباط به والموجود بالذات
ونحوهما شيئا وسلب حلولهما في الموضوع عنه امور ينتزع
العقل عنها فمنشا انتزاع هذه الامور والاستعداد
وكونها بالقوة هو حيثية مرتبطة بالعقل وتلك الحيثية
لا تحصل لها بدون الحلول في الصورة الجسمية فهاتان
الحيثيتان مرتبطتان بالعقل العاشر لا تنفكان احديهما عن
الاخرى ولا يكونان موجودين الا بوجود واحد

ربطهما بالعقل العاشر ولا منع في ان ربط احدهما بالعموم
شرط لربط الاخرى ومع ذلك يبقى ربط المشروط ولم
يبق ربط فرد خاص من مفهوم يكون فردا للعموم شرطا
فهذا هو حال الهيولى والصورة فانهما مرتبطان
بالعقل العاشر المستان لتشخص واحد بحيث يكون ربط
الصورة اي الصورة مطلقا به شرطا لربط الهيولى به
ونزول ربط الصورة المطلقة التي يلزمها الوحدة
الاتصالية مع بقاء ربط الهيولى في ضمن ربط الصورة
مطلقا بالمعنى المذكور سابقا وايضا بعدما ذكر من
التفصيل ظهر حال قول الشيخ في المطارحات من انه اذا
سئل من رسم الهيولى لا الوجود له فان رسم الهيولى ليس
محض الموجود من حيث هو موجود بل الموجود من حيث
هو جوهر من شانه ان يكون بالقوة فلا يلزم من قولهم
ان يكون الهيولى هي الواجب الوجود ثم قال في كتاب

لـ

الاشراق وعلى القاعدة التي قررناها هذا المقدار الذي
هو الجسم جوهر سد اعتبار عقلي فاذا اضيف اي نسب
الى الهيئات المستندة اليه اي من الاعراض والانواع التي الجوهرية
الحاصلة منه ومنها تسمى هيولى لا غير وهو جسم بحسب
اي بحسب ذاته وهيولى باعتبار غيره قال العلامة في الشرح
فالهيولى والجسم شيء واحد بالذات مختلف بالاعتبار
اما الاول فلكون كل منهما غير متصل ومنفصل بحسب
الذات وقابل للاتصال والانفصال والصور
والهيئات واما الثاني فلان الجسم هو ثابت بالفعل
والهيولى بالقوة قلت على قاعدة صاحب الاشراق يكون
الجسم والهيولى متحدين بالذات والمعنى ولا تفاوت
بينهما الا بالاعتبار وقد عرفت ان الجسم على مذهب
المشائين يصير متعددا عند الاتصال ولا يتعدد الهيولى
فصاحب الاشراق جعل الجسم اسما للهيولى وهذا لا

ح

فساده فان الجسمية لم تتحقق في مجموع الجسمين اللذين ينفصل احدهما
عن الآخر وتحقق فيه الهيولى وتحقق الجسمية في كل من الجسمين
لا يستلزم تحقق الجسمية في ذلك المجموع من حيث المجموع فان
تحقق الجسمية في ذلك المجموع ليس الا باعتبار تحقق الجسمين
في جزئيه بخلاف تحقق الهيولى فانها متحققة في المجموع لا
باعتبار تحققها في الجزئين ومع ذلك يتحقق في كل من
الجزئين فلها عند الانفصال ثلاثة تحققات احدها في
المجموع من حيث المجموع والآخران في جزئيهما بخلاف
الجسمية فانها انما تحقق تحققين بما باعتبار الجزئين
ولم يتحقق في المجموع بدون اعتبار الجزئين وهي هنا
مع معونة المقدمات المذكورة علم ان الهيولى والصورة
متحدان بالذات متغايران في المعنى فان الجسم المفرد
تحقق فيه معنى الجسمية وهو كونه بحيث يكون منشأ
لصدق قولنا انه ممتد ومتصل وقابل للابعاد الثلاث

بالمعنى المذكور وتحقق فيه معنى تسمى بالهيولى وهو كونه جوهرا
مستعدا لان يصير متصلين او ثلاثة متصلات ومثلا
نزول المعنى الاول منه عند الانفصال ولا نزول المعنى
الثاني فيكونان مختلفين في الخارج ثم قال العلامة
قدس الله سره العزيز في شرح الاشراق ان الشيخ جوز
تركب نوع طبيعي من جوهر وعرض بل الجسم عنده
كذلك على ما قال في التلويحات من ان المقدار
داخل في الجسم وهو عرض فللجسم جزءان جوهري
هو الهيولى وآخر عرضي متحدد فليس الجسم محض الجوهر
وقد يظن في ظاهر الامر ان بين كلاميه تناقضا لحكمه
ببساطة الجسم وجوهرية المقدار في كتاب الاشراق
وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في التلويحات
ولا منافاة في الحقيقة وتوهمها انما هو من اشتراك
اللفظ لان ذلك الجسم والمقدار غير هذا الجسم

والمقدار لما ثبت من ان في الشمعة مقدارين ثابت هو جسمي
لا يزيد ولا ينقص بتبديل الاشكال وهو مقدار المجموع
ومتغير هو مقادير الجوانب وهو عرضي في المقدار
الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم على اصطلاح الحكمات
والجوهر هو الهيولى وعلى مصطلح كتاب الاشراق
الجسم هو المقدار البسيط الجوهري الثابت وهو الذي
بالنسبة الى الهيئات والانواع يسمى هيولى انتهى قلت
الاولى في وجه الموافقة ان يقال ان الشيخ لم ينف في
التلويحات المقدار الجوهري بل انما نفى الامتداد
الجوهري وحكم بتركب الجسم من المقدار الجوهري و
الامتداد العرضي وفي الاشراق حكم ببساطة الجسم
حكم بانه نفس المقدار الجوهري والامتداد والاتصال
عارض للجسم فليس المنافاة بين ما ذكر فيهما الا في
التركب والبساطة وقد عرفت بما تقدم ان الجسم في حدا

ما اجنا ك
لا باعتبار العارض متصلا وممتدا وبذلك ظهر فساد
في الاشراق وعرفت ايضا ان الجوهر الذي هو ممتد لا يتوقف
على كونه ممتدا في الخارج وبذلك عرفت فساد ما اختاره
في التلويحات ويلخص من جميع الابحاث السابقة ان
للجسم امرا بالقوة هو قايم مقام الاجزاء التي لا يتجزى
فانها كما حكم عليها المتكلمون بانها قد يكون متصلة ومنفصلة
في الحس مع بقائها بعينها حالتي الاتصال والانفصال ل
فكذلك حكم الحكماء على ذلك الامر الذي بالقوة
بانه قد يكون متصلا واحدا في نفس الامر وقد يكون
متصلات متعددة مع بقائه بعينه حالتي الاتصال
والانفصال هذا كله متعلق بالدليل الاول المشهور في
اثبات الهيولى واما الدليل الثاني فهو ما اشار
اليه صاحب الشفاء بقوله وايضا فان الجسم المجرد
من حيث هو جسم له صورة جسمية فهو شيء بالفعل

ومن حيث هو مستعد اي استعداد شئت فهو بالقوة ولا يكون
الشيء من حيث هو بالقوة شيئا من حيث هو بالفعل بل انما
يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا آخر من حيث هو
بالفعل فيكون الجسم الا من حيث له الفعل فصورة الجسم التي
هي الفعل بها دون شيء آخر سائر الذي انه صورة فيكون
الجسم جوهرا مركبا من شيء عنه له الفعل ومن شيء عنه له
القوة فالذي له بالفعل هو صورته والذي عنه القوة
هو مادته والشيء الثاني هو الهيولى ثم قال ولسائل
ان يسأل ويقول فالهيولى ايضا مركبة وذلك لانها
في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فنقول
ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئا آخر الا
جوهر مستعد لكذا والجوهرية التي هي لها ليست تجعلها
بالفعل شيئا من الاشياء بل تعدها لان يكون بالفعل
شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في

موضوع فالاثبات ههنا هو انه امر واما انه ليس في
موضوع فهو سلب وانه امر ليس يلزم منه ان يكون
شيئا معينا بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشيء بالفعل
شيئا بالامر العام ما لم يكن له فصل يخصه وفصله
انه مستعد لكل شيء فصورته الذي يظن له هي انه مستعد
فابل ليس ههنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وحقيقة
اخرى بالقوة الا ان يطرا عليها حقيقة من خارج فيصير
بذلك بالفعل ويكون في نفسها واعتبار وجود
ذاتها بالقوة وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى
الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى ما هو جنس
وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة انتهى
قلت هذا الكلام يدل على ان العلاقة بين الهيولى
وصورتها انما هي اتحادية بان يكون صورتها حيثيتها
الاتحادية فيكون الهيولى والصورة متحدتان بالذات

ونخلفنا ان في المعنى على ما صرح به في الحكمة العلائية فان
خلاصة هذا البرهان ان الجسم المجرد من حيث هو متصل
وممتد بالفعل جسم بالفعل وليس من هذه الحيثية
مستعد للامور التي ليست موجودة بالفعل ومن شأن
ذلك الجسم لحوقها وهي مختص بالهيولى على تقدير
كونها مغاير للصورة الجسمية بالذات في الخارج
فان الهيولى على هذا التقدير يكون امرا بالقوة له ماهية
ووجود مغايران لماهية الجسم ووجوده بالذات
وله استعداد لقبول الصورة في الخارج فلزم تركب
الهيولى التي هي مغايرة للجسم بالذات من الهيولى والصورة
ايضا ولا يمكن دفعه بما قال الشيخ الا بالقول بالاتحاد
من الجسم والهيولى كما لا يخفى عند التأمل الصادق فانا
على هذا التقدير يكون الصورة الجسمية حينئذ اتحادية
لامر ما مبهم لا يتعين الا بهذا الجسمية وح يصح ان تقال

لا ماهية كذلك الامر دون اعتبار هذه الحيثية وانما
اذا كان الصورة الجسمية حسب ارتباطه لامر ما في
الخارج او موجود امرتبطا بامر ما في الخارج ارتباطا
غير اتحادي يكون لكل منهما ويكون لذلك الامر وجود
والجوهرية خصوصية الجوهر البتة اذ الجوهر المبهم لا وجود له
بالابهام فان قيل يلزم من كلام الشيخ ان للهيولى وجود
وجوهرية واستعداد لقبول الصور ولا يلزم من ذلك
لا ماهية للهيولى في حد ذاتها بل يلزم ان يكون لها
ماهية هي منشأ الاستعداد والجوهرية لا غير فحاصل ان
لكل من الهيولى والصورة ذات ووجود ويكون بين
ذاتيهما في الخارج ارتباط غير اتحادي ومع
ذلك لا يكون للهيولى الا ماهية تصير مبدأ الاتصاف
بالجوهرية والاستعداد لا غير ويكون ح معنى قول الشيخ
فليس هنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وجسمه اخر

بالقوة ان للهيولى حقيقة هي منشأ القوة فقط ولا يلزم
من ذلك ان يكون لها حقيقة في الخارج اصلا بلا
اعتبار الصورة بل يلزم ان لا يكون لها حقيقة الجسمية
بدون الصورة الجسمية قلت على تقدير ان يكون
لكل من الهيولى والصورة ذات ووجود مغاير
لوجود الاخرى بان يكون بينهما ارتباط غير اتحادي
لا يصح ان يقال ان الهيولى تصير شيئا بالفعل بالصورة ولا
يصح ان يقال ان لها حقيقة الجسمية بالصورة الجسمية
كما لا يخفى فقول الشيخ بل تعدها لان تكون بالفعل شيئا
بالصورة صريح في الدلالة على ان الارتباط بين الصورة
والهيولى اتحادي لا انضماميا بان تكونا متعددين
بحسب الذات والوجود في الخارج وكذا يدل على ذلك
قوله فليس هيهنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وحقيقة
اخرى بالقوة الا ان يطرا عليها حقيقة من خارج فيصير

بذلك بالفعل ويكون في نفسها واعتبار وجودها بالقوة
ومنه الحقيقة هي الصورة فان قيل جميع امثال تلك العبارات
انما يدل على ان ليس للهيولى حقيقة بالفعل بدون الصورة
وهذا لا يدل على ان الصورة متحدة بها في الذات
فانه ليس لجميع المعلولات بدون العلة حقيقة بالفعل
ومع هذا يكون لها ذوات ووجودات مغايرة
للعلة فعلى هذا اجاز ان يكون لكل من الهيولى والصورة
وجود وذات مغايرة لذات الاخر ومع ذلك
يكون الصورة علة للهيولى ولهذا لم يكن للهيولى حقيقة
في حد ذاتها بدون الصورة قلت العبارات المذكورة
تدل على ان ليس للهيولى حقيقة بالفعل بدون اعتبار
الصورة مع فعلية كونها امرا وموجودا وجوهرا
مستقلا بدون اعتبار الصورة ومن تلك العبارات
قول الشيخ ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس

شيئا آخر الا انه جوهر مستعد لكذا او الجوهر التي ليس لها
تحصلها بالفعل شيئا من الامور شيئا، فان قيل على تقدير ان يكون
العلاقة بين الهيولى والصورة اتحاديا لم يكن الاتحاد
بينها حقيقيا بالذات بل انما يكون الاتحاد بينهما
بالعرض وبهذا تزول الصورة بدون زوال الهيولى
وعلى تقدير هذا يلزم ان يكون الهيولى متهيئة متميزة
بالفعل بدون اعتبار الصورة وهذا منافٍ ايضا
لمقتضى عباراتهم المذكورة فلا يدل عباراتهم على ان
ليس لها متهيئة في ذواتها بدون اعتبار الصورة، الا الاستعداد
بل متهيئتها بعينها هي كونها جوهرا مستعدا لان يصير جسما
بالصورة الجسمية ثم مقتضى عباراتهم ان لها متهيئة في
حد ذاتها وهي بعينها كونها جوهرا مستعدا لان يصير
متهيئة بالفعل ويكون لها متهيئة بالفعل بدون اعتبار
الاستعداد المذكور بالصورة الجسمية وهذا انما

يتضح ان لو كان العلاقة بينهما الاتحاد ولو بالعرض
فان قيل الاتحاد بالعرض لا ينفع له لصحة مقتضى عباراتهم
فانها تقتضي ان تصير الهيولى جسما وعلى تقدير تحقق الاتحاد
بالعرض لا يصح هذه الصيرورة ايضا كما لا يصح على
تقدير كونها ذاتين متغايرتين فرض ان الجسمية منوط على
ذلك التقدير ايضا بمجموع المعنيين اللذين يتحقق بينهما
الاتحاد بالعرض لا باحدهما فليس يصح ان يقال ان احدهما
يصير جسما قلت على تقدير ان يكون العلاقة بين الهيولى
وصورتها الجسمية الاتحاد بالعرض يكون للهيولى
اعتباران احدهما ان تاخذ بشرط لا وثانيهما ان
توجد لا بشرط وبالاعتبار الثاني يصح ان يكون
عين الجسم الذي هو مركب من معنى الجوهر بالمعنى
المذكور سابقا والممتد على الاطلاق فيصح القول
بان الهيولى يصير جسما بواسطة صورتها الجسمية

بخلاف التقدير الاخراي تقدير ان يكون العلاقة بين الهيولى
وصورتها الجسمية ارتباطه انضمامية غير اتحادية فانه
على هذا التقدير لم يصح ان يقال ان الهيولى يصير جسما
بواسطة الجسمية فانها باي اعتبار اخذت كانت
مباينة للجسم على هذا التقدير بخلاف تقدير ان يكون العلاقة
اتحادية فانها على هذا التقدير يصح ان يعتبر فيها
اعتبار يصير به عين الجسم بواسطة صورتها الجسمية
فان قيل ذات الهيولى باي اعتبار اخذت لم يصح ان
يقال انها عين الجسم بل المفهوم الماخوذ منها العارض
عليها اذا اخذ لا بشرط يصح صدقه على الجسم المركب من
الهيولى والصورة فيصح التقديران المذكوران كثير
في تلك الصحة فانه على تقدير ان يكون الصورة الجسمية
داما مباينة لذات الهيولى في الخارج يصح ان يكون
المفهوم الماخوذ منها صادقا على المجموع قلت

المفهوم الماخوذ منها اذا كان تمام ماهيتها وصح
حمله على المجموع المركب منها ومن صورتها الجسمية صح ان يصير
ماهيته صورتها مرتبطة بماهيتها ارتباطا اتحاديا ولا يضر
بالارتباط الاتحادي لا هذا وصح ان يقال ان ما هو
تمام ماهية الهيولى يصير بما هو ماهية الصورة الجسمية جسما
بخلاف ما اذا كان المفهوم الماخوذ منها الذي
يحمل على المجموع عرضيا لها فح لا يصح ان يقال ان الهيولى
او ما هو تمام ماهيتها بواسطة ماهية الصورة الجسمية يصير
جسما فلا يصح ان يقال ان التركيب بين ماهيتها اتحادي
وفي الجملة ما يكون تمام ماهية الهيولى وهو الذي يعبر عنه
بالجوهر المستعد اذا اخذ بشرط لا كان جزءا للجسم الموجود
وعينا لذات الهيولى مع القيد السلبي في الخارج لا وصف
عارض لها واذا اخذ لا بشرط شيء كان جنسا وكان له
فردان احدهما الهيولى التي هي تمام ماهيتها وثانيهما مجموع

الهيولى والصورة ويكون جزء الماهية ونظرها هيئة
بالنسبة الى الجسم هو الجسم بالنسبة الى الحيوان والنبات
والمعدن فالتفاوت بين الجنس والمادة ليس الا بالاعتبار
ولهذا قال الشيخ شكر الله في الهيات الشفاء
فنقول ان المعنى الذي يدل عليه لفظ الجنس لم يكن
جنسا الا على نحو من الضرب وادا نبعه عنه ولو بادني
اعتبار لم يكن جنسا وكذلك كل واحد من الكليات
المشهورة ونحصل تيانا في الجنس مما لم نكر اشكال
على المتوسطين في النظر فنقول ان الجسم قد يقال
له انه مادة الانسان فان كان مادة الانسان
فان كان مادة الانسان كله لا محة جزء من وجوده واستحال
ان يحمل ذلك الجزء على الكل فلننظر كيف يكون الفرق
بين الجسم وقد اعتبر مادة وبين الجسم وقد اعتبر جنسا
هناك نصير لنا سبيل الى معرفة ما يريد بيانه

فاذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة
ما له هذا وبشرط انه ليس داخلا فيه معنى غير هذا وبحيث
لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او تغذ او غير ذلك
كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا
اليها فالجسم مادة وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول
وعرض وعمق بشرط ان لا يتعرض بشرط اخر البتة ولا
يوجب ان يكون جسميته لجوهرية مصورة بهذه
الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف
معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورة ولكن
ومعها او فيها الاقطار فللجملة اقطار ثلثة على ما هي للجسم وبالجملة
اي مجتمعات يكون بعد ان يكون جملتها جوهرا ذا اقطار
ثلثة ويكون تلك المجتمعات ان كانت هناك
مجتمعات داخلة في هوية ذلك الجوهر لا ان
يكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار ثم لحقت تلك

المعاني خارجة عن الشي الذي قدتم كان هذا المأخوذ
هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول اذ هو
جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد هي
الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول لان تلك الجملة
ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط واما
هذا الثاني فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة
واحدة كانت او الفا وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن
محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة ومن النفس
لان جملة ذلك الجوهر وان اجتمع من معان كثيرة فان
تلك الجملة موجودة لا في موضوع وذلك الجسم جسم لانها
جوهر وهو جوهر له طول وعرض وعمق ثم قال
وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق فان اخذ
الحساس جسما او شيا له حس بشرط ان لا يكون زيادة
اخرى لم يكن فصلا ان كان جزءا من الانسان وكذلك

فان كان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ جسما او شيا
مجوزا له وفيه ومعه اي الصور والشرائط كانت بعد ان
يكون فيها حس كان فصلا او محمولا على الحيوان فاذن
اي معنى اخذته مما يشكل الحال في جنسيته او مادته من هذه
الوجوه فقد يجوز انضمام الفصول اليها انها كانت
على ابهامه وفيه كان جنسا وان اخذتها من جهة بعض
الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شي اخر
لم يكن من تلك الجملة بل منضافا من خارج لم يكن جنسا
بل مادة وان اوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيما يمكن
ان يحصل نوعا وان كنت في الاشارة الى ذلك
المعنى لا تتعرض لذلك كان جنسا فان باشتراطه
لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط ان يكون
زيادة يكون نوعا وبان لا تتعرض لذلك بل يجوز
ان يكون كل واحد من الزيادات على انها داخلة

في حد معناه يكون جنسا وهذا انما يشكل فيما ذاته مركب
واما فيما ذاته بسيط فنسي ان العقل يعرض فيه هذه الاعتبارات
في نفسه علي النحو الذي ذكرناه قبل هذا الفصل واما في الوجود
فلا يكون منه شي متميز هو جنس وشي هو مادة فنقول انما
يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه
التصور اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة لا معنى الجنس وكذلك
انما يوجد له الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم معنى لا يحمل
عليه اي بمعنى المادة لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التي تعرض
مع جواز ان يوضع متضمنه لكل معنى مقرونا به مع وجوب
ان يضمن الاقطار الثلاثة فانها لم يوجد المشي الذي هو نوع
الا وقد يضمن الحيوانية فيكون معنى الحيوانية جزءا من وجود
ذلك الجسم العقلي بعد ان كان محمولا في نفسها اياه جزءا
من وجود ذلك الجسم بعكس حال الجسم اذا حصل كما ان
الجسم الذي هو بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان انتهى

كلامه قال الظاهر ان المراد بالمادة المذكورة في كلام الشيخ
ههنا انما هي المادة الخارجية لا المادة العقلية كما ذهب
اليه سيد المحققين قدس الله سره العزيز وان المراد بالحكم
في الاعتبارين اي اعتبار كونه مادة وكونه جنسا معنى واحد
ليكون التفاوت بينهما بالاعتبار وتسليم هاتين المقدمتين
مستلزم لتسليم ان العلاقة بين المادة وصورتها اتحادية
ليكون المادة باعتبار من اعتباراته محمولة على مجموع المادة
وصورتها ويصح ان يكون الصورة باعتبار ما محمولة على
كل من المادة والمجموع المركب من المادة والصورة فانه
اذا كان كل من المادة وصورتها حيثية اتحادية لحقيقة
واحدة فلا وضح صدق كل منهما باعتبار من الاعتبارات
على الاخر وعلى المجموع وكان ذلك لتركب في الوجود شي متميز
هو جنس كما يدل عليه قول الشيخ فلا يكون منه شي متميز هو جنس
باعتبار المفهوم بخلاف ما لو كان العلاقة بينهما انضمامية

تبة

بلا تمادية لم يصح صدق احديهما على الاخرى ولا على المجموع
فلا يصح ان يقال حينئذ ان التفاوت بين الجنس الذي يحمل
على المجموع المركب منهما وبين احدهما التي هي المادة بالاعتبار
بل انما يكون التفاوت بينهما ح بالذات والمعنى لا بمجرد
الاعتبار ولا يكون في الوجود شيء متميز هو جنس كالبسائط اذ
على هذا التقدير ليس هنا تحليل الجنس الا المجموع من حيث هو
مشتمل على المادة اشتمال الكل على الاجزاء كالبسائط فتكون كل
من الجنس والفصل انما يأخذ العقل من المجموع من حيث هو متضمن
للمادة والصورة فلا يكون الجنس بعينه هو المادة الخارجية
باعتبار من اعتباراته ولا الفصل بعينه هو الصورة الخارجية
باعتبار من اعتباراته وهذا مخالف لما يفهم من ظاهر كلام
الشيخ وغيره من المحققين من ان الجنس بعينه هو المادة الخارجية
باعتبار من الاعتبارات اي اذا اخذ لا بشرط ويعلم من عباراته
الشيخ المذكورة امور احدها ان التفاوت بين الجنس

والمادة

والمادة انما هو بالاعتبار وثانيها انه يعلم من قوله ان المعنى
الذي يدل عليه لفظ الجنس ليس يكون جنسا الا على نحو من التحصيل
واذا تعرى عنه ولو بادنى اعتبار لم يكن جنسا ان المعنى الذي
هو الجنس بعينه هو مادة بشرط تغير الاعتبار وثالثها انه
يعلم من قوله واما في الوجود فلا يكون منه شيء متميز هو جنس
ان المادة والصورة انما يكونان في المركب الذي يكون
في الوجود شيء منه متميز هو الجنس كما صرح في الفصل الذي لحق
لهذا القول من قوله وبينا انه كيف يكون الجنس هو الفصل
وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف يفرق بعضها عن بعض
وان النوع بالحقيقة شيء هو الجنس اذا صار موجودا بالفعل
وان ذلك التميز والتفرق هو عند العقل واذا احتيل [?] وفصل
في التميز في الوجود في المركبات صار الجنس مادة والفصل
صورة ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولا على النوع انتهى
قلت وبذلك ظهر ضعف قول سيد المحققين من ان المراد

بالمادة التي هي الجنس اذا اخذ بشرط لا هي المادة العقلية
وذلك لان المادة بهذا المعنى مشتركة بين الماهية
التي هي بسيطة في الخارج فقط وبين الماهية المركبة
فيه كما لا يخفى ورابعها انه يعلم من قوله وهذا انما
يشكل فيما ذاته والماذاته بسيطة ان نسبة الهيولى والصورة
الى المركب ليس كنسبة الجنس والفصل الى البسيط كما صرح
فيما سبق من قوله ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين اشبه
بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى
ما هو هيولى وصورة من هنا حصل انه يدل ضعف كلام
سيد المحققين من ان المراد بالمادة التي حكم القوم بانها
هي الجنس الماخوذ بشرط لا شيء هي المادة العقلية كما
يظهر للتامل وخامسها انه يعلم من قوله وهذا انما
يشكل فيما ذاته مركب ان ملاحظة هذا المعنى في المركب
يحتاج الى لطف القريحة لا في البسيط وهذا يدل على ان

العلاقة بين الهيولى والصورة عندهم انما هي اتحادية لا ارتباطية
بالمعنى المذكور لانه اذا كان العلاقة بينهما ارتباطية لا اتحادية
كان لكل منهما ذات ووجود احدهما حال والآخر
محل والجسم اسم لمجموعهما ولا اشكال في ذلك التصور
ولا في تحليل العقل المركب الى الجنس والفصل فان
الجنس على هذا التقدير انما يوجد من المركب باعتبار
اشتماله على المادة والفصل انما يوجد منه باعتبار اشتماله
على الصورة فعلى هذا يكون البسيط احق بالاشكال
من المركب لان كون الماهية البسيطة الخارجية بحيث يوجد
عنها الجنس والفصل المتغايران في المعنى اشكل من كون
الماهية المركبة في الخارج من الهيولى والصورة اللتين لكل
منهما ذات في الخارج بحيث يوجد عنها الجنس والفصل
المتغايرين كما لا يخفى فان قيل على هذا المذهب الى على القول
بان العلاقة بين الهيولى والصورة غير اتحادية يكون في

المركب زيادة اشكال لم تكن في البسيط من حيث ان الجنس
انما يوجد من المركب باعتبار اشتماله على المادة وهما خرج
بهذا الاعتبار ليس ذاتيا اذ هو امر اضافي لا يصلح ان يكون
ذاتيا للامر الحقيقي بل يكون على هذا القول الحكم بان
لمجموع الهيولى والصورة جنسا حقيقيا باطلا لان الهيولى
على هذا التقدير يكون ماهية وذات ووجود
ولها جنس وفصل وحد ان كانت في العقل مركبة
وكذا الحال في الصورة فليس لمجموعهما وهو الجسم جنس
حقيقي وفصل حقيقي ولا حد حقيقي بل حده انما هو مجموع
حدي جزئيه الخارجيين نظير ذلك مجموع الانسان
والفرس فان لكل منهما جنس وفصل وحد ومجموعهما
ليس لاحدهما فان الكثير الخارجي الذي ليس بين اجزائها
ارتباط اتحادي لم يكن له جنس حقيقي ولا فصل حقيقي ولا حد
حقيقي ولهذا قال المحقق الرازي انه لما كان العلم عبارة

عن المسائل والتصديقات بالمسائل ليس له حقيقة وراء
تلك المسائل والتصديقات اي ليس له جنس حقيقي ولا فصل
حقيقي ولا حد حقيقي بل هذا لكونه مخالفا لما اتفقوا
عليه وهو ان للجسم ومثال الحيوان جنسا حقيقيا وفصلا حقيقيا
يكون موجبا لبطلان انتساب هذا القول اي القول بان ليس
بين الهيولى والصورة اتحاد اليهم لانه موجب للاشكال في
وايضا منها الاشكال ليس الا في تحديد المركب الخارجي
وفي كونه ذا جنس وفصل حقيقيين وليس في كلامه اشارة الى
التعرض الى بيان هذين المعنيين بل ليس التعرض الا لكون
المادة جنسا في المركبات فالظاهر ان الاشكال ليس الا
في ذلك اي في كون الفرق بين الجنس والمادة بالاعتبار
على النحو المذكور لا في ان للمركب جنسا حقيقيا فان قيل
فعلى هذا يكون المناسب ان يجعل وهذا انما يكون فيما
ذاته مركب قلت قال الشيخ مما قاله اختصارا في العبارة

واعتبارا على القرينة فكأنه قال وهذا انما يكون فيما اذا
مركب مع ان فيه اشكالا ولهذا قال بهمنيار في قوله
فاذن المعنى الذي يصلح ان يكون جنسا باشتراط ان لا يكون
زياده يكون ماده وباشتراط ان يكون زياده يكون
نوعا وبان لا يتعرض كذلك بل يجوز ان يكون كل واحد
من الزيادات فيه على ان يكون داخلة حمله معناه
يكون جنسا وهذا في الامور المركبة واما في
ذاته بسيطة فالعقل يعرض فيه هذه الاعتبارات واما في
الوجود فليس شيء منه متميزا جنسا وشيء نوعا وقوله
فليس شيء منه متميزا جنسا يدل على ان في المركب شيئا متميزا
جنسا فيكون المادة الخارجية نفسها جنسا اذا اخذت
لا بشرط ويلزم من ذلك ان العلاقة بين الهيولى والصورة
اتحادية وثانيها انه يعلم من قوله وان اوجبتها
تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل فيه كان نوعا

ضعف قول من قال ان التشخص جزء تحليلي وثانيها عين
بحقيقته وثالثها انه يعلم من قوله انما يوجد للانسان
الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور آه ان
ما كان جنسا اذا اخذ بشرط لا وهو المادة كان متقدما
اما اذا اخذ لا بشرط لم يكن متقدما بل كان محمولا
حمل السافل وبذلك يندفع المناقضة بين قولهم الكل
مقدم وبين قولهم حمل العالي بواسطة حمل السافل في العلم
ان ههنا ثلث شبهات احدها ما مر انفا وثانيها
ان الجزء العقلي متقدم على الماهية فكيف يكون محمولا عليها
مواطاة اي حملها يقتضي الاتحاد الذي هو مناف
للتقدم وجوابها ان الجزء العقلي اذا اخذ بشرط لا
جزء او لا يكون محمولا واذا اخذ لا بشرط يكون محمولا
على الماهية ومتحدا معه وثالثها تقدم حمل الجنس على
حمل النوع لكون الجنس جزءا من نوعه مناف لقولهم

ان حمل العالي بواسطة حمل السافل فان الحكم بان الجوهر
ما لم يصر جسمًا لم يصر حيوانا مناف للحكم بان حمل الجسم بواسطة
حمل الحيوان وجوابها ان العالي والسافل مثل الجسم
والحيوان اذا نسبا الى شيء يكونا عرضيين له مثل مفهوم
الشيء ومفهوم الجوهر كان حمل الجسمية مقدما على حمل الحيوانية
ولهذا صدق قولنا الشيء والجوهر ما لم يصر جسما لم يصر حيوانا واما
اذا نسبتا الى النوع الذي هما ذاتيان له كان حمل العالي
بواسطة حمل السافل فان العالي كالجسم انما يتحد مع
الانسان في ضمن اتحاد مفهوم الحيوان معه فان الجسم
الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان وما قال
سيد المحققين قدس الله سره العزيز في حاشية المطالع من
ان الدليل على ان حمل العالي على الشيء يتوسط حمل
السافل عليه ما نقله الامام في الملخص انهم قالوا من المحال
ان يحمل الجسم على الانسان الا بعد صيرورته حيوانا فان

الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان
كذلك كان حمل الحيوان عليه قدم من حمل الجسم عليه فان
الجسم جزء الحيوان متقدم عليه فلا يكون محمولا الا قبله لا
نزاع في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون المتاخر في الوجود
علة لثبوت المتقدم لشيء اخر لا يندفع الشبهة الثالثة فان الجسم
جزء الحيوان متقدم حمله على الشيء على حمل الحيوان عليه
كما مر من ان الشيء ما لم يصر جسما لم يصر حيوانا فكيف يكون
معلولا له وجوابها ما مر من ان حمل الجسم على مثل الجوهر متقدم
على حمل الحيوان واما حمله على مثل الانسان فهو متاخر عن
حمل الحيوان عليه والسر في ان المتاخر في الوجود جاز ان
يكون علة لثبوت المتقدم لشيء اخر ان الشيء الذي هو متاخر
في الوجود انما هو كذلك بالنسبة الى ما هو متقدم باعتبار وجوده
باعتبار احد ما مر في كلام الشيخ فبالاعتبار الاول يكون
موخرا في الوجود وبالاعتبار الثاني يكون علة لثبوت المتقدم

لا ما يفهم من ظاهر عبارة سيد المحققين من انه كون احدهما
باعتبار وجود الشيء في نفسه والاخر باعتبار وجوده
لغيره فان فيه ما لا يخفى فليعلم ان الغرض الاصلي من
هذا التطويل تحقيق مذهب الحكماء في الهيولى وتعيين مرادهم
فان بعض عباراتهم يقتضي ان يكون العلاقة بين الهيولى
والصورة اتحادية بان يكون المادة الخارجية بعينها
جنسا باعتبار ولا يكون التفاوت بين المادة الخارجية
والجنس الا بالاعتبار ولا يكون ايضا بين الفصل والصورة
تفاوت الا بالاعتبار وبعض عباراتهم تدل على
ان العلاقة بينهما ارتباطية غير اتحادية بان يكون لكل
منهما ذات ووجود مغاير لذات الاخرى و
وجودها بالذات في الخارج ويحل احدهما وهي
الصورة في الاخرى وهي الهيولى وبحسب الاحتمال
العقلي يتحقق اربعة احتمالات احدها ان الارتباط

اتحادي

اتحادي وكان الصورة الجسمية هي بعينها الجسم كما
اختاره سيد المدققين وثانيها ان الارتباط اتحادي
وكان الصورة الجسمية جزء المهية الجسم وثالثها
ان الارتباط غير اتحادي وكان الصورة حالة في
الهيولى بحيث يكون ازاء كل جزء من الصورة جزء
من الهيولي ورابعها ان الارتباط غير اتحادي وكان
الصورة مرتبطة بالهيولى بحيث يكون بازاء كل جزء
من الصورة ذات الهيولى لا جزءها فيكون بذاتها
محلا للصورة واجزائها ولكل من هذه الاحتمالات
الاربع دليل من عبارات القوم فوجب ان اذكر كلام
هذه العبارات وابين وجه الترجيح لبعض مرادهم
فمن العبارات التي تدل بظاهره على الاحتمال الاول
ما مر من قول الشيخ في طبيعيات الشفاء حيث قال
ان لكل جسم طبيعة ومادة وصورة واعراضا ثم قال

وصورته هي ماهيته التي بها ما هو هو ولا يقال هذا الاحتمال
ادى
اي كون جزء الشيء عين ماهيته في غاية السقوط
النظر فوجب ان يحمل كل عبارة دالة عليه على المعنى الاخر
الصحيح كما مر في دفع كلام سيد المدققين لانا قاله
من ان العقل لا يعبض عن ان يكون شيء جزء الاخر
ومأخوذا فيه لا بخصوصه بل بوجه منهم كالاجسام
العنصرية في التشخص المعين من الحيوان او النبات فانها
جزؤه ومأخوذة فيه لا بخصوصها بخصوصياتها حتى اذا تبدل
بعضها ببعض اخر منها لا يلزم انعدام الشخص المذكور
ويكون لذلك التشخص جزء معين اخر بذاته وبعض
الجزء المبهم فيه بان يصير عينه بالعرض فلا دون يكون ماهيته
عين هذا المعين مثلا والماء جزء معين هو ما بذاته
وجزء مبهم صار زمانا بالعرض فتمام ماهيته هو الماء
ليس الا لان جزء الشيء سواء اخذ بحد الخصوص او

بوجه الابهام لم يصح ان يصير عين ماهيته ذلك الشيء
بالبديهة بل لانا لا يبعض عن ان يكون شيء جزء الهوية الشخصية
الاخر ولا يكون داخلا في ماهيته فيحتمل عند العقل ان
صورة الجسم ماهيته مع كونها جزء الهوية الجسم وايضا
من العبارات التي يدل على احتمال الاول قول الشيخ ر
حيث قال وكل بسيط فان ماهيته ذاته لان ليس هناك
شيء قابل لماهيته وهذه العبارة ايضا وقعت في الشفا
وهي تدل على ان المادة حامل لماهية الجسم وايضا وقع
في عبارة الشيخ ان المادة حامل الماهية الجسم وذلك
يدل على ان الصورة الجسمية ماهية الجسم فانه قال
في طبيعيات الشفاء بعد قوله المذكور وصورته هي ماهيته
التي بها هو ما هو ومادته هي المعنى الحامل لماهيته قلت
لا شيء من تلك العبارات الثلاث يدل قطعا على الاحتمال
الاول اما العبارة الاولى فلوجهين من احدهما ان

ان الصوره قد تطلق على الماهية كما تطلق على الصورة
الجسمية فيكون الصورة المذكورة في قوله صورته
هي ماهيته بمعنى الماهية كما مر سابقا وثانيهما ان قوله صورته
هي ماهيته انما يكون على سبيل المسامحة والمبالغة
بهذا الوجه الاخير يعلم عدم دلالة العبارتين
الاخيرتين والدليل على تلك المسامحة ان الشيخ
قال بعد قوله لانه ليس هناك شي قابل الماهية ما يدل
على ذلك وهو قوله ولا المركبات بالصورة وحدها
شي بما هي فان الحد للمركبات ليس هو بالصورة وحدها
بل حد الشي يدل على جميع ما يتقوم به ذاته فيكون
هو ايضا قد تضمن المادة بوجه وبهذا يعرف الفرق
بين الماهية في المركبات والبسائط وكل بسيط فان
صورته ايضا ذاته لانه لا تركيب فيه واما المركبات
فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها اما الصورة

فقط فانها جزء منها واما الماهية فهي ما به هي ما هي بكون صورته
مقارنة للمادة ثم قال فللجنس بما هو جنس ماهية وللنوع
بما هي نوع ماهية وللجزئي ايضا بما هو فرد جزئي ماهية
مما يتقوم به من الاعراض اللازمة فكان الماهية اذا قيلت
على التي في الجنس والنوع وعلى التي للفرد الشخصي كان باشتراك
الاسم انتهى كلامه وقال ايضا بهمنيار بعد قوله لانه
ليس هناك شي قابل الماهية وايضا فكل بسيط فان الصورة
ذاته واما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها
اما الصورة فظ انها جزء منها واما الماهية فهي ما به
الشي هو ما هو وانما هو ما هو بكون الصورة مقارنة للمادة
والمركب هو مجموع الصورة والمادة والذات لازم من
لوازم المركب كالشي والجنسية انتهى فحاصل كلامهم
ان للمركب اربع امور الصورة والمادة والذات و
الماهية وان للبسيط امرا واحدا هو الذات ومن هنا

دة

نعلم ان الصورة الجسمية مغايرة لماهية الجسم وان مرادهم
بالذات في هذا المقام ليس الماهية باعتبار الوجود العيني
والا لزم ان يكون للبسيط ماهية وذات بل المراد
بالذات المركب في هذا المقام ليس الا مجموع الصورة
والمادة المرتبطة احدهما بالاخرى بحيث يحصل منهما
امر واحد حقيقي فعلى هذا يكون المراد بالماهية متصل الذات
الحاصل بالتحديد فان قبيل العبارات المذكورة الدالة
على ان ماهية الجسم عين صورته الجسمية كما لا يخفى مخالفة
لعبارة الشيخ المذكورة في طبيعيات الشفاء كما مر في
قوله وصورته اي صورة الجسم هي ماهيته التي بها هو
ما هو ومادته هي المعنى الحامل لماهيته والتاويل المذكور
في العبارة الثانية الموافقة لما في التعليم الاول كما صرح
به سيدنا المدققين قدس الله سره العزيز لا يتيسر الا بعد
ابطال الاحتمال الاول من الاحتمالات الاربع المذكورة

قلت هذا الاحتمال وهو كون الماهية عين الهوية الخارجية
او عينها مع عدم كون خصوصها داخلا في ماهيتها
انما يصح على قواعد الشيخ القونوي واصحاب الكمون والبروز
ونحوهم من الصوفية فان القوة عند ذلك الشيخ يرجع
الى الاجمال والفعل الى التفصيل في موطن من المواطن
وعند تلك الاصحاب يكون القوة هي الكمون والفعل هو البروز
في موطن من المواطن وعند تلك الفرقة يرجع القوة الى الابهام
والفعل الى التعين فعند هولاء يكون الوجود موجود بذاته
ومحوضه ويكون العلم به علما بجميع المهيات على الاجمال
فهو من حيث هو علم بجميع الممكنات في تعلقه حال عدم ذلك
الشيء ويكون عند تلك الاصحاب وابهام عند تلك
الطائفة وبعد ارتباطه بالممكنات ظهر الماهيات المنبعثة
المنفصلة منه بدون كونه داخلا في الماهيات لانها
خصوصيات الوجود فتكون المهيات عندهم تعينات

وصورا للوجود الموجود بصرافته ومحوضته مع كونها
تمام ماهية الهويات وللواحد الهوية المطلقة بتمام
الوجود كما هو عند قوم من الصوفية وحكم بان الماهيات
تعينات وصور مع انها عين الماهيات كان في حكم
تلك المذاهب فعلى هذه الاقوال الاربعة التي مالها واحد
يكون للوجود المحض والهوية المطلقة اي الوجود الحقيقي
الذي هو الحق الواجب لذاته وجود حقيقي لا يشاركه
غيره فيه وهذا النحو هو الوجود العيني الحقيقي وجميع
الماهيات الممكنات انما تتحقق وتظهر في المواطن
الثلاثة من التعقل والتخيل والحس مع ارتباطها
بالوجود الذي هو القيوم وليس الوجود داخلا في
شيء من تلك الماهيات وكما ان الوجود الحقيقي الذي
هو مقوم لذوات العقول غير داخل في ماهيتها بذاته
لم يكن العقول غير داخل في ماهيتها بذاته لم يكن

العقول ايضا داخلة في ماهيتها النفوس والاجسام
بخصوصها مع انها مقومة لها وفي الجملة الهيولى عند
هؤلاء ليست الا باطن كل جسم وحاملها والصورة
والجسمية ليست الا ظاهر الهيولى فعلى مذهبهم الذي
يحمل ان كلام سيد المدققين من ان الصورة الجسمية
بعينها هي ماهية الجسم يصح بكون المعتبر في ماهية الجسم
الهيولى لا بخصوصها بل باعتبار كونها ذاتا وجوهرا
معتبرة فيها فلا يكون الصورة الجسمية بعينها هي ماهية
كما يدل عليه عبارة صاحب الشفاء في الهيات فوجب
التاويل المذكور في عبارته المذكورة المنقولة من
الطبيعيات وهو ان يقال استعمال الماهية في الصورة
انما يكون على سبيل المسامحة والمجاز فان قيل
قول بهمنيار رحمه الله في تحصيله موافقا للشفاء
واعلم ان الحد انما يساوي الجوهر ما ولا حقيقيا او لا

واما العرض فليس لحد بطالق ذاته لانه لا بد في تحديد العرض
من اخذ الموضوع فيكون في الحد زيادة على معنى ذاته كذلك
الحال في تحديد الصور الطبيعية بل على ان تحديد الصورة
الجسمية لا يمكن بدون اخذ الهيولى فيكون الماهية الحاصلة
من تحديدها هي ماهية الجسم بعينها لان ماهية
الجسم لا يعتبر فيها الا الهيولى والصورة الجسمية
بهذا الاعتبار يصح تفسير الصورة الجسمية بماهية
الجسم قلت لما كان الفرق ظاهرا بين قولنا كون
الجوهر بالمعنى المذكور ممتدا او بين قولنا جوهر ممتد
في الجهات بالمعنى الذي سبق فان الثاني هو حد الجسم
الذي يودي الى ماهيته التي يعتبر فيها الممتد
والجوهر الذي به اشارة الى الهيولى والاول
هو باذل منزلة حد الصورة لم يصح ان يقال ان ماهية
الصورة الجسمية الحاصلة من تحديدها الذي اخذته

الهيولى بعينها ماهية الجسم فسقط هذا التوجيه من درجة
الاعتبار فتعين التوجيه المذكور فيكون ماهية الجسم
الحاصلة من التعريف بانه جوهر ممتد منوطة بالجوهرية
التي هي اشارة الى الهيولى وبالممتدية التي هي اشارة
الى الصورة ومن العبارات التي تدل على صحة الاحتمال
الثاني قول صاحب الشفاء حيث قال فاتحاد الفصل
بالجنس ليس على انه شي كان يتضمن الجنس بالقوة لانه لزم
الجنس بالقوة واتحاد الجزء بالجزء في المركب فانما
هو اتحاد شي بشي خارج فيكون اتحاد الاشياء التي
فيها اتحاد على اصناف احدها ان يكون كاتحاد
المادة والصور فيكون المادة شيئا لا وجود له بانفراد
ذاته بوجه وانما يصير بالفعل بالصورة على ان يكون الصورة
امرا خارجا عنه ليس احدهما الاخر فيكون المجموع ليس هو
واحدا منهما والثاني اتحاد اشيا يكون كل واحد

متعينا عن الاخر في القوام الا انها تتحد فيحصل منها
شيء اما بالتركيب او الاستحالة والامتزاج ومنها
اتحاد اشياء لا يقوم بعضها بالفعل الا بما انضم
اليه وبعضها يقوم بالفعل فيتقوم الذي لا يقوم بالفعل
بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة مثل
اتحاد الجسم والبياض وهذه الاقسام كلها لا يقوم
المتحدات منها بعضها بعضا ولا يحمل البتة شيء منهما
على الاخر حمل التواطؤ ومنها ايجاد شيء لشيء وهو بان
الشيء منها ان يكون ذلك الشيء لا ان ينضم اليه فانه قد
يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى نفسه اشياء كثيرة
كل منها ذلك المعنى في الوجود فينضم اليه معنى اخر يعين
وجوده بان يكون ذلك المعنى متضمنا فيه ثم قال
فان الامر محصل في نفسه يجوز ان يعتبر من حيث هو
غير محصل في الذهن فيكون هناك غيرية انتهى كلامه

قلت ظ هيهنا يدل على ان العلاقة بين الهيولى
والصورة اتحادية فان قوله اتحاد الجزء بالجزء في المركب
يدل بظاهره على ذلك وكذا قوله كاتحاد المادة والصورة بظاهره
يدل على ذلك فان قيل قوله فيكون المادة شيئا لا وجود
له بانفراد ذاته بوجه وانما يصير بالفعل بالصورة على ان يكون
الصورة امرا خارجا عنه ليس احدهما الاخر يدل على ان
لكل من الهيولى والصورة ذاتا ووجودا وان تعلق الهيولى
بالصورة ومن هنا يلزم تقدم الصورة على الهيولى بالذات
فيلزم ان يوجد الصورة اولا ثم يوجد فيه تلك الصورة
فلا يكون بينهما علاقة اتحادية بل اتحادهما انما يكون
عبارة عن حصول امر طبيعي عنهما كما هو المشهور فعلى هذا
يكون الواقع احد الاحتمالين الباقيين المسطورين في ان
انهما هو الواقع قلت لا يلزم من هذه العبارة ان
لكل منهما وجودا وذاتا لانه جاز ان يكون لهما ذات وا

واحدة ووجود واحد وان يكون التغاير بين وجوديهما
انما هو بالاعتبار كالتغاير بين ذاتيهما فانه جاز ان تكون
ذات واحدة موجودة بوجود واحد ويكون مفهوم الجوهر
المستعد متحدا كما يكون مفهوم القابل للابعاد متحدا
ولا يكون الجوهر المستعد من حيث هو جوهر مستعد وجود
بانفراد ذاته بدون وجود مفهوم القابل للابعاد مطلقا
بل انما يصير بالفعل بهذا المفهوم الذي هو الصورة على
يكون هذا المفهوم امرا خارجا عن مفهوم الجوهر المستعد
اذا اخذ كل منهما بشرط لا فانهما لا يكونان صورة ومادة
الا اذا اخذ بذلك الشرط واما الحكم بتقدم الصورة على الهيولى
فلا شبهة في صدقه لان مفهوم الممتد القابل للابعاد
مقدم على مفهوم الجوهر المستعد فان الموجود ما لم يصير
ممتدا لم يصر مستعدا لقبول الاتصال والانفصال والكثرة
على راي الحكماء القائلين ببطلان تركب الجسم عن الاجزاء

مستعدا
التي لا تتجزى فعلى هذا يصير الممتد بعد كونه ممتدا جوهرا
للامور التي تكون الهيولى مستعدة لها وانت اذا كان العلاقة
الاتحادية يكون حصول الامر الطبيعي عنهما اولى بالقبول كما لا يخفى
وفي الجملة كل عبارة من عبارات الحكماء الدالة على احد
الاحتمالين الاخرين يمكن حملها على الاحتمال الثاني
الذي هو اقرب الاحتمالات بالقبول عند التامل البسيط
في ان الاحتمالين الاخرين هل يصح ان يكون واحد
منهما مراد الحكماء لتناول العبارات الدالة على الاحتمال
الاخر الى المعنى الموافق له فان طريق التاويل غير مسدود وقد
لا وجه لصحة كون احدهما مرادهم وذلك لانه اذا كان
العلاقة بين الهيولى والصورة ارتباطية غير اتحادية بان يكون
لكل ذات ووجود كما هو المحقق في الجسم المركب من
متغايرين بالذات والوجود فمنظور فيه لان الاتصال
على التقدير الثالث اما ان يعدم ذات الجوهر ان الكلية

وهو بط بالبديهة واما ان ينعدم احدهما بالكلية وهو
الصورة الجسمية الممتد باعتبار الذات ويبقى الاخر
الذي هو ممتد بواسطة الصورة وهذا ايضا بط من
وجهين احدهما ان انعدام الصورة الجسمية بكليتها
واخرا بها الفرضية بط بالبديهة وايضا انعدام جوهر
بالكلية ووجودها عن العدم بلا مادة كلاهما باطلان
عند المحققين وعلى هذا التقدير يلزم كلاهما كما لا يخفى
عند التامل وثانيهما ان الجوهر الباقي قد يكون متصلا
وقد يكون منفصلا ومن ذلك لزم ان يحصل الحيثية
الاتحادية وهو كونه متصلا وممتدا فذلك الجوهر الباقي
مع هذه الحيثية الاتحادية جسم لا محالة اذ لا يعني بالجسم
الا جوهر ممتد ولا مدخل لرفع هذا الحكم كون الصورة
علة لتلك الحيثية الاتحادية كما لا يخفى عند التامل
والانصاف وايضا على هذا التقدير يكون الصورة

نصاف

التي هي متقدمة بالذات على الهيولى جسما كما يظهر عند الا
وايضا على هذا التقدير لزم ان يكون للهيولى هيولى اخرى
كما مر بتفصيله وايضا يلزم على هذا التقدير ان يكون الهيولى
متقدمة في الوجود على حلول الصورة فيها ضرورة ان حلول
جوهر في جوهر موخر عن وجود محلهما وهو بط لما مر مرارا
وفي الجملة دلائل وجود الهيولى المذكورة لا تدل على تحقق
هذا التقدير بل انما تدل على تحقق التقدير الثاني بان
البديهة شاهدة بان الامتداد الجسماني عند طريان
الانفصال لا ينعدم بالكلية بحيث لا يبقى منه اجزاؤه
الفرضية واما على الاحتمال الرابع الذي هو اولى
بالاعتبار من الاحتمال الثالث فاقول اذا كان
هيولى العناصر هي الهيولى التي للعناصر جوهرا مباينا
للصورة الجسمية في الذات والوجود في الاعيان
مع كون الهيولى بذاتها سارية في الصورة الجسمية

لو يحمل اما ان يكون عبارة عن العقل العاشر او عن الوجود
الحقيقي القايم بذاته الذي هو الواجب لذاته ادعا
عن امام اخر وذلك لان الوجود الحقيقي القايم بذاته الذي
هو الواجب بذاته لا شبهة لاحد في عدم خلو شي من الاشيا
عن تجليه والعقل الاخير الذي هو مظهر من مظاهر
تجلي الحق ايضا سار بذاته في جميع ما في تحت فلك القمر
عند الحكما المحققين كما ان العقول الباقية سارية في
الا فلاك كل في فلك واستعمال لفظة السريان في امثال
هذه الموضع انما هو في معناه المجازي كما لا يخفى على
العقلاء والمراد ان الموجودات التي هي في تحت فلك
القمر لا ينفك ذاتها ولا شي من اجزايها عن الوجود
ولا عن العقل الاخير عندهم ويصير ذلك العقل الذي
هو مظهر الوجود من حيث هو ممكن منشا لظهور الممتد
بان يصير الممتد قايما به فلا ما يحسب يكون بازاء كل جزء

من الممتد ذاته وهذا هو المراد بسريانه بذاته وبواسطة
كون ذلك العقل الممكن ... هو ممكن منشا لظهور
الممتد من حيث هو ممتد نظهر الهيولي فهي امر لازم لذلك
العقل من حيث هو ممكن بواسطة قيام الصورة الجسمية
مطلقا بالمعنى المذكور فالهيولي انما يتقوم بامرين عندهم
احدهما هو ذلك العقل من حيث هو ممكن وثانيهما قيام
الصورة الجسمية مطلقا بذلك العقل اي سواء كانت
ممتدة واحدة او ما فوق الواحدة فهي على التقدير الرابع
اما ان يكون عبارة عن الوجود من حيث ذاته مرتبط
بالممتد مطلقا واما عبارة عن العقل من حيث انه
سار في الممتد وعبارة عن جوهر غير العقل سار بذاته في
الممتد ولما لم يكن خفا لعاقل في ان الموجود من حيث
هو موجود مقوم لكل معين من الموجودات سواء
كانت عقولا ام نفوسا او اجراما ولا في ان نسبة الوجود

الحقيقي الذي هو الواجب بذاته الى جميع تلك الموجودات
بالايجاد لا بالحلول و[illegible] ان الموجود الحقيقي تام بل
فوق تام باعتبار ذاته ولا يخفى ان الموجود الحقيقي الذي
هو الوجود الحقيقي واحد بوحدة تكون عين ذاته وطاردة
الكثرة عنه كان الاحتمال الاول من الاحتمالات الثلث
المذكورة انتفى في حيز الاستحالة فان تلك الصفات لا يصح
ان يتصف الهيولى باحدها عند الحكماء فان هيولى العناصر
مغايرة لهيوليات الافلاك بالنوع وقابلة (?) للصورة
الجسمية ومعدومة في حد ذاتها ومتكثرة بذاتها والاشخاص
الجسمانية المتفقة بالنوع انما تتكثر بتكثرها ووجودها
متأخر عن الصورة الجسمية ولما كان المقصد الاصلي
في هذه الرسالة انما هو معرفة المبدأ الحق وبحث الهيولى
انما هو وسيلة لمعرفته تع كما لا يخفى على من طالعها
وتأمل فيها من مطلعها الى مقطعها لم احد فلا الا في (?)

مباحثها [illegible] صوفية والحكماء في احوال
طرف السل[illegible] والاجرام الهيو[illegible]
التي هي السما[illegible]
ينتهي في التنزل [illegible]
ينتهي في الترقي الى [illegible]
الهيوليات يعلم [illegible] من موجودة
ذوات المعقول [illegible] رة عن ذوات اخر
غير الوجود وغير المعقول حيث سارية بذواتها في جميع
اجزاء الممتد فهو غير ثابت بالدلايل المذكورة ولا سبيل
الى اثباته فهو احتمال ساقط عن الاعتبار وانما قلنا
ان الدلايل المذكورة لا تدل على وجود ذلك الجوهر
لان دليل الانفصال انما يدل على بقاء امر من ذات
الهوية الاتصالية وذلك الامر الثابت به ان كان ساريا
في الممتد بذاته سريان الوجود او سريان العقل (?) الاخير

في العناصر لم يثبت به ام [illegible] يكون كذلك
اي ساريا سريان الوح[illegible] [illegible]ين احدهما وان
ثبت بذلك [illegible]
[illegible]ي ساريا في الممتد اجزا
[illegible]لات الثلاثه وبطل
[illegible]تحليل ثبت ام يقبل
الانفصال اي يقبل [illegible] يكون جزء منه يقبل
احدهما والجزء الاخر [illegible]هما فان الحكم بالتحدد التفرقه
بالبديهة بين طرفان الانفصال وانعدام الممتد بالكليه
تقتضي ذلك والحاصل ان الجسم المفرد اذا طرا عليه
الانفصال لم يزل عنه الا كونه ممتدا متصلا ولم يزل عن
هويته الوجود الذي هو به موجود ولم يزل عنه كون ذلك
الوجود اذا تعين من التعينات الوضعيه فلم يزل عنه
جوهرية تلك الهوية فلو كان ارتباط تلك الهويات انما
يكون بواسطة ارتباطها بالحيثية المرتبطة بالوجود

الحقيقي المسماة [illegible] كما زعم المشاؤون كانت
تلك الجنبه بعد [illegible] الانفصال فالباقي عند
على هذا التقدير [illegible] لتستفاد منه
العقل لا استقلالا و[illegible]
متعددا باعتبار [illegible]
في الخلاء الذي [illegible] لا استعداد صيرورة
الهوية متحدة بالهو[illegible] [illegible]ره او بالهويتين اخرى
او باكثر منهما تارة اخرى تاليا في عند الانفصال
ليس منحصرا في الوجود الحقيقي الصرف ولا في العقل الا[illegible]
الذي هو شان من شؤونه تصرفاته فلا يكون هيولى
العناصر الوجود الحقيقي الصرف ولا العقل الصرف
ولا امر اخر لا يصح اتصافه بكونه ممتدا بل يكون الباقي
عند الانفصال امر يصح ان يصير تارة ممتدا واحدا وتارة
ممتدين وتارة اكثر منهما وجوهريته الباقية انما يستفا[د]

من العقل لا اخر الذ [illegible] انيه ولا استقلاله
الا من الوجود [illegible] فثبت حقيقة الاحتمال
[illegible] لمذكورة وهو المط
[illegible] مكان ذهابه الي
[illegible] يمكن ان يخطر بالبال
المناسب [illegible] حقيقي وجود ربما
يخطر في [illegible] الدان [illegible] على في المعدوم المطلق
وربما يخطر بالبال ان الوجود الحقيقي يحلى في الاعيان
الثانيه اولا فعلى الاول يمكن ان يخطر بالبال ان
هيولى العناصر هي الخلاء الذي تحت فلك القمر
فانها معدومة في ذاتها وبعد وجود الصور حصل
لها نحو من الوجود ولهذا ذهب بعض القدماء بان
هيولى كل جسم هي حيزه الذي وجد فيه وابطل الشيخ
شكر الله سعيه هذا المذهب بان الهيولى يشغل باشتغال

الجسم والحيز لا [illegible] له وايضا الهيولى تكون
جزء الجسم وا [illegible] الخلاء ليس بجزء منه و
الثاني يمكن ان [illegible] العناصر تلا
ممكنة وجودها [illegible]
من حيث هو ممكن [illegible]
بان الهيوليات [illegible] ولا يخفى
بطلان هذين [illegible] بطلان الاول
فلان الامكان امر نسبي لا بد له من محل يرجع
فلا يتصور بقاؤها حالتي الاتصال والانفصال بدون
جوهر يقوم به فذلك الجوهر الباقي هو الهيولى
لا الامكان الذي قام به واما بطلان الثاني
فلان الجسم المفرد حالة الاتصال له عين ثابتة فعند زوال
الاتصال لا يبقى ظهور عين ثابته كانت للجسم المتصل
واما العين الثابته للامر الباقي فهو عين ثابتة الهيولى

نلبت الهيولي الا الا [illegible] العين ما بدو ايضا
لين [illegible] منه [illegible] [illegible] ته جزء الجسم
فلو [illegible] هو منتهى البراهين
[illegible] ن الاقسام المذكورة
[illegible] يكون مهية الجسم
[illegible] او المعنى الذي هو ا
فصل الجسم الذي [illegible] وانه كما كان العلاقة
بين جزء الجسم و [illegible] بالخارج كان العلاقة
بين المادة الخارجية والصورة اتحادية بان يكون
المادة امرا لا وجود له بالفعل بدون كونه ممتدا
اما بامتداد واحد او بامتدادات فوق الواحد
وهو قد يكون ممتدا بان قام به امتدادا واحد
وكونه ممتدا هو الصورة الجسمية والحاصل ان الصورة
الجسمية والحاصل ان الصورة الجسمية لازمها الوحدة

ولهذا لا يزول [illegible] المعا اتحاد وجودهما في الخارج
فان ذلك لازم [illegible] يريد مما في المهية لا
في الوجود ثم مفهوم [illegible] ن الخارجي
[illegible] دة
الذي هو حينئذ اتحا [illegible]
بوجود ولا محذو [illegible]
على الكل اذا اخذ [illegible] جنس
قال الكاتبي [illegible] في المهية ان اخذ
بشرط ان لا يكون [illegible] متشخصا كان جزءا
او مادة ان كان جنسا قال الشارح او مادة خارجية
وصورة ان كان فصلا اي وصورة في الخارج او ان
اخذ من غير الالتفات الى ان يكون معه زيادة اولا
يكون كان محمولا او جنسا ان كان مشتركا فيه وفصلا
ان كان مختصا وقال سيد المحققين قدس الله سره
العزيز في حواشيه على الكتاب المذكور قال المص

رحمه الله في شرح الملخص [illegible] م ان اجزاء المهية
اذا كانت متميزة [illegible] ان الوجود القايم
ا [illegible] خرنا ان كل واحد
[illegible] بي وجه يكون مبادي
[illegible] عليها ولا يمكن
[illegible] ثم شرع في توضيح
ذلك بمثال [illegible] نسان وبحث
لان الاجزاء التي [illegible] لذوات والوجودات
لا يمكن حمل بعضها على بعض ولا على المركب باي اعتبار
اصلا بالحكم ببديهة بان الجدار لا يحمل على البيت
اصلا وكذا اليد على البدن والخل على السكنجبين وكذا
الادوية المفردة على المعاجين وبالعكس على انا اختا[رنا]
ان معنى الحمل الاتحاد في الوجود فلا يتاتى ذلك في
الاجزاء الخارجية ولكن ان هذا البحث انما هو في

الاجزاء الذهنية [illegible] متميزة الاعتبارات انتهى قلت
كلام الحكماء [illegible] الا في اجزاء المهية
الحقيقية العينية [illegible] اي في الاجزاء
التي بعضها حيثية [illegible]
فعدم صحة حمل البعض على [illegible]
لا يدل على عدم صحة [illegible]
المتخالفة الذوا[ت] [illegible] ان اراد بالاختلاف
الذوات والوجودات [illegible] بالذات فهو مم[نوع]
لكن لا نسلم ان المادة وصورتها في المهيات الحقيقية
مختلفان في الذات والوجود بالذات بل انما هما
مختلفان [illegible] بالاعتبار فان وجودهما عين وجود
الآخر الا في العقل والاعتبار كما مر اليه الاشارة
في كلام صاحب الشفا فمراد الكاتبي من التميز المذكور
في قوله اجزاء المهية اذا كانت متميزة في الخارج على

معنى ان الوجود [illegible] تمييز عن الوجود
القايم بالاز [illegible] مع امكان زوا
[illegible] سير وجود زيد قايم
[illegible] نالذا لكاتبي في الكتاب
[illegible] الماخوذ لا بشرط
[illegible] يوان فان كان المراد
انهما متحدان [illegible] او ان كان المراد
ان الانسان موصو [illegible] ن كان ذ با اتصال
الجزء متقدم ولا شيء من الصفة بمتقدم وان كان المراد
امر بالناسين لانا نقول المراد انهما متحدان في الوجود
لان الحيوان المطلق لا يدخل في الوجود الا بعد تعدد
تعدد قاسما لم يصر نا طقا او صاهلا او غيرهما من
الفصول لا يمكن دخوله في الوجود فان الوجود لا يعرض
الا للحيوان المركب اي المقيد باحد الفصول فالحيوان

الناطق وان كان [illegible] لكن وجوده بعينه هو وجود
الحيوان ايضا [illegible] فالوجود مشترك بينهما
للاتحاد في الذا [illegible] او المراد
من الحمل المواط [illegible]
في الذات والو [illegible]
اعتبر ذلك لسا [illegible]
المحمول عين الموضـ [illegible] بما لم يصح
المصـ بالاتحاد [illegible] د من الاتحاد
في الذات هو الاتحاد بالذات فلعل من نفى الاحتياج الى
الاتحاد في الذات في صحة الحمل واكتفى فيها بالاتحاد
في الوجود حمل الاتحاد في الذات على الاتحاد في الذات
بالذات ونفى الاحتياج المذكور ليشمل نحو اتحاد زيد
بمفهوم القايم ومن قال ان الحمل هو الاتحاد في الذات
والوجود اراد بالاتحاد بالذات اعم من ان يكون

اتحادا في الذات بالذا[illegible] يكون اتحادا في الذات
بالعرض وفي الجملة الم[illegible] [illegible] ان يكون موجودة
بوجود واح[illegible] [illegible] [illegible] عدمهما ان يتحقق التلازم
[illegible] هما بدون الباقية
[illegible] ان يمكن زوال بعضها
مع بعض [illegible] [illegible] سية والحيوانية فانه
يجوز زوال الج[illegible] [illegible] ال الجسمية والجوهرية
وعكسه زوال الجسمية [illegible] عن زوال الجوهرية فالاتحاد
في الاعيان في امثال زيد متعددة في الخارج بحسب الحقائق
والمهيات فان مصداق قولنا زيد حيوان والخارج
مغاير لمصداق قولنا زيد جسم ومغاير لمصداق زيد ناطق
ولمصداق زيد جوهر فاتحاده بالحيوان مغاير لاتحاده بالناطق
ومجموع هذين الاتحادين هو اتحاده بالانسان وهكذا
الحال الجسم فاتحاد الهوية الخارجية لمفهوم الجوهر

مغاير لاتحاد [illegible] الابعاد الثلثة ومجموع
هذين لاتحا[illegible] [illegible] الجسم والدليل
على مغايرة [illegible]
بمفهوم الجسم[illegible]
زوال اتحاد [illegible]
اي مفهومي الج[illegible]
في الوجود مسل[illegible] [illegible] مذكور ثم
قال [illegible] [illegible] عرض الامام
على اي على اتحاد الجز[illegible] [illegible] ن الجزء من حيث انه
جزء لوجود مغاير لوجود المركب لتقدمه فلو حصل له مع المركب
اي اعتبار الاتحاد به وجود اخر لكان اي الجزء وجودان
وانه محال وانه سوال مشكل والجواب عنه صعب انتهى
واقول الجواب عنه ليس بصعب لما قال شارح الكتاب
من ان جزء الخارجي ليس له وجود متقدم عليه في الخارج

وليس وجوده في الخارج [illegible] فيه عندهم لان ذلك
في الاجزاء المحمولة [illegible] الجنس والفصل
وجود منقسما [illegible] رجي هو وجوده
[illegible] ان في الخارج بل غاية
[illegible] في الذهن والاخر
[illegible] جواب انما يأتي في
في الخارج [illegible] لص وافق الحكماء في
الاجزاء الذهنية [illegible] الاجزاء الخارجية
جعل حدث الحمل [illegible]
فاستشكال السؤال مع استصحاب الجواب انما هو
بالنظر اليها وهذا الاشكال بعينه هو ما اشار اليه الشيخ
بقوله وهذا انما يشكل فيما هو مركب وقد علم ان منشأ الاشكال
انما هو كون الجنس مادة في الخارج كما هو مقتضى كلام الحكماء
وبهذا الجواب لا يندفع بما قال العلامة في حواشيه
على الكتاب من انه ان اراد بالمغايرة ان وجود الجزء

تغاير وجـ [illegible] ات بهما لاتحادهما عند هم
وان اراد [illegible] عتبار بها لان العقل
لاخطه [illegible] [illegible]
لكل بصار [illegible]
وجودين ثم [illegible]
لا يلزم وجو [illegible]
المذكور وهو [illegible] منهما مستغنيا
وجود بهما [illegible] جزء مستغن عن السبب
عند تحقق الكل [illegible] سيد المحققين بقوله
يعني في مرتبة تحقق الكل هو محتاج الى السبب المحقق في
التحقق بخلاف الجزء فانه في هذه المرتبة غير محتاج
الى التحقق لتحققه في مرتبة تحققه سابقة فلو كان
الوجود ان متحدين ذاتا لما صح هذا الكلام قلت
قوله فلو كان الوجود ان متحدين لما صح هذا الكلام

قلت قوله فلو كان ال[illegible] بين ذا الماصح
هذا الكلام ممن فا و[illegible] نهما متحد برا ا
جاز تحقق ا[illegible]
شو[illegible] جود الجزء بدون
[illegible] الكل فيصح ان يقال
[illegible] ب المتحقق في التحقق
من [illegible] ز فانه في مدة الم[illegible]ية
غير محتاج الي الم[illegible] سبه تحققه من حيث
تحققه سابقه [illegible] وجودهما بالذات
في كلامهم حيث [illegible] مستغن عن السبب عند تحقق
الكل دون الكل وبالجملة هذا الكلام يجري في كل
ما هو جزء سواء كان جزءا محمولا او غير محمول وفي الاول
يكفي التغاير الاعتباري وفي الثاني تحقق التغاير بالذات
وبما مهدنا من قسمة الحيثيات الاتحادية وبيان تحقق
اقسامها كاف في تصحيح كلام العلامة ودفع كلام الش

والسيد المحشي ولما كان دفع الاشكال المذكور بالكلية
وتحقيق وجو[illegible]رة موقوفين على تحقيق
نحو وجود اج[illegible] الجنس والفصل وجب
التعرض لهذا التح[illegible] نضا المح
في التجريد وهي ا[illegible]
نسمة في الذهن فا[illegible]
المحمول ثم قال وق[illegible] البخية تركب الماهية
من الاجزاء المح[illegible] ب اربعة بحسب
الاحتمالات الممكنة و[illegible]حدة الاجزاء اما ان
يكون صور الامور متعددة اولا لامر واحد وعلى الاول
اما ان يكون تلك الاجزاء موجودة بوجود واحد او
بوجودات متعددة وعلى الثاني اما ان يكون تلك
الصور ماخوذة من امور متعددة بحسب الخارج اولا
فهذه احتمالات اربعة قد اتخذ كل واحد منها مذهبا

الاحتمال الاول ان … امور متعددة
موجودة بوجو… بان الاجزاء
المحمول بمغائرا…
… لبيان ذلك
… الامور لزم
… ن قائم بمجموعها
… وجود اجزاء
وكل … الاحتمال حكم
بان تلك … ت الاتحادية
لامر واحد … انما يكون على
نحو تعدد مفهومي لقائم وزيد ومنع ان الوجود
قائم بالماهية على نحو قيام السواد بالجسم بل الوجود عنده
كما هو التحقيق ليس الا موجودية الماهيات على اختاره
الوجود قائم بكل واحد من تلك الامور بمعنى اتحاد
مفهوم الموجود بكل منها فمفهوم الموجود متحد عنده

بكل واحد من تلك … فهو متحد لمجموعها من حيث المجموع
فالوجود الذي … بمعنى المذكور بالمجموع
تلك الامور من حيث … مفهوم الموجود
لما كان متحدا بكل … حد
كان مفهوم الم…
متحد بكل منها واحد …
متحدا بامر واحد … لا لكونه متحدا
بهذا الا ما الذ… وجود
مفهوما … هي متحدة
زيد وكا… جوده بوجود
واحد بان يكون … د في الخارج مع تغايرها
في الخارج بحيث يمكن زوال بعضها بدون زوال الباقي
كذلك الامور التي هي اجزاء الماهية موجودة بوجود واحد
مع تغايرها في الخارج في المفهوم والماهية بل في الذات

نعني المفهوم الموجود [illegible] احتمال هو الذي
احتياره الكا [illegible] جودة في الخارج
[illegible] لوجود الذي
[illegible] موجود وقد
[illegible] شارح المذكور
[illegible] وصوا الامور متعددة
وهذا [illegible] ان المركب ماهية
وو [illegible] الوجود
الخار [illegible] ض
فان المر [illegible] بها اي
ارتباط اسكن [illegible] والاجزاء وبغار
المجتمع منهما هو هذا الواحد او ذلك الواحد تشهد
بذلك بذلك بديهة العقل وبهذا تبطل ما تمسك به
هذا القايل من انها لما التامت وحصل منها ذات واحدة

بعض
وحده حقيقيه [illegible] الذات وحمل بعضها على
ايضا انهي فلن [illegible] وبهذا الاحتمال الرابع
من تلك الامور [illegible] التي كل منها
متحد بالباقية و [illegible]
نحوا من التعد [illegible]
امران متعددان [illegible] وجود
الاخر ومن تعدد [illegible] على نحو تعدد وجودي
مفهومي ز [illegible] التعدد
وهذ [illegible] بانيا
اتحاد [illegible] وجودي
مفهومي زيد و [illegible] متحد لا يباين اتحاد وجودهما
بالذات وتحقيقه ان مفهوم القائم موجود بوجود واحد
زيد فالوجود الواحد ينسب تارة الى زيد وتارة الى مفهوم
القائم فاذا زال مفهوم القائم عن زيد زال انتساب وجود

زيد اليه نسبة زوال و[illegible] ... لم يزل وجود
زيد عنه مع زوا[illegible] ... تام الذي هو
موجود ... ن وحدة وجوده بها
... لمذكورة من تعددي
... ن انه لما الثابت
... ت واحده وحده
خصوصية ... ا بعضها على
بعض ... ت منها
ذات ... [illegible]
لا ... بينها
ليس انها ... به ولم يصح
حملها على المذكورات ... وحمل بعضها على بعض فمن
هذا التمسك نعلم ان المراد ما ذكرنا وايضا لو لم يحمل
الكلام على المعنى المذكور يصح انتسابه الى العقلاء فان

الامور المـ ... جود بالذات على نحو
التعدد الذي ... يحصل منهما الـ
او بين العناصر ... حمل بعضها
على بعض وعلى
تلك الامور ا
الامتناع من
الى احتياد
انما هـ
الـ
الا
امور
لا معنى للتركيب ... الا ان هناك شيئا
واحدا قد حصل له معان بعضها مع ان اخر فيحصل من
تلك المعاني مفهومات صادقة عليه بهو هو وهو

يصير ما عندنا حصولها د
ما ذا امهيه مخصو صة
عما زعن سا برالا
من المتبو
نواص فالماخود
صارت تلك المهية
المهيه سوي ان يكو ن
حد بد ونها و
ات اذ ليس لها مدخل
فيه كما حصل للانسا ن
الحس والحركة
و التحير
ضحك
لها حوهرا جسمانيا
وعم
نا ما حسا سا متحركا بالارادة ناطقا وهي الذاتيات
نصا ربها متحرا سعرا سفعلا سنحيا ضاحكا فايلا
للصناعات في العرضيات وزعم انه يسهل بهذا التحقيق

الحكمة
انيا ز الذا ... ات الذي هو معظم اركانك
وتقرب ... ماخوذ من
من اجزا خ ... الفصل لئلا يكون الماهية
ماخوذة من ... فصولها
الانسان و ... الاجسام
المذكور من ا
وقد نكون ا
لبث لا
كا
الجو
وشمها
مفهومات صادقة ... ا مفهومات ما
ه تلك المعاني التي هي الاجزاء اذا اخذت لا بشرط شي
فالماخوذة من المتنوعات هي الذاتيات او بها صارت تلك

١٩/١

لا منقل
المهملة تلك المهملة والماخوذة [illegible] في العرصيات اد
لها في نفس المهملة كما حـ [illegible] ن المعاني كما في
الابعاد اي مـ [illegible] تم اي مفهوم النا
دة
[illegible] طلا والحركة بالارا
[illegible] النطق اي الناطـ
[illegible] بالمسموعات جوهرا
[illegible] لده ناطقا اي اذا
[illegible] محمولا على امر
[illegible] هذا يتحقق
[illegible] بين من اجزا
[illegible] الاحتمال ان تلك
حاصـ
الاجزاء اذا اخذت محمولة كانت صور الامر واحد
لكن كانت ماخوذة من امور متعددة بحسب الخارج
وهي نفس تلك الاجزاء اذا اخذت بشرط لا اذا انفنت
باذكر

ذكر
المذكور بعد
الثاني

طهر لك ا [illegible]
الاحتمال الا [illegible]
مردودة بان [illegible]
امر ان كا [illegible]
في الوجود فلا يكـ [illegible]
المحمولات المنتـ [illegible]
خارجي لشيء [illegible]
المنتـ [illegible]
[illegible]
خار [illegible]
ذاتيا لـ [illegible]
لا شتمالها على تلك المعاني خارجة عن المركب [illegible]
هذا ما ذكره بعض المحققين اقول ويستفاد منه ان
الاجزاء المحمولة لا يكون مفهومات المسمعات لان ما خـ

الاشتقاق ان كان [illegible] ـه المركب وطو الا
مفهوم المشتق [illegible] ذا الاشتقاق الى ما صدق
على الم[illegible] [illegible] ارجة عن المركب
[illegible] عليها انتهى كلامه
[illegible] قوله لا تكون المفهومات
[illegible] ا اما ما نقل من القول
[illegible] ثلثا المعاني الحاصل
[illegible] التي
[illegible] ـه واخلية والـ
[illegible] منها
[illegible] يكون شي
[illegible] ـه لمعاني الخارجة
[illegible] المذكور اي تمايزها
انما يكون نحو تمايز مفهومي زيد وقايم في الوجود
ولا خفاء في ان هذا النحو من التمايز لا يمنع الحمل
كما مر غير مرة ثم قال الشارح المذكور الاحتمال الرابع

ان يكون تا[illegible] [illegible] الشي واحد هو بسيط
ذاتا و و[illegible] [illegible] بحسب
هذه الصور [illegible] [illegible] اعتبارات
المحمولة بين المركب [illegible] اجزاء
في الخارج هو [illegible]
الذهن وهو المحـ[illegible]
من ان الصور [illegible]
واحد [illegible]
لا [illegible]
ان [illegible]
المنتقـ[illegible]
هنا الاحتمال [illegible] حا
فذلك الاعتبارات التي هي منشأ لانتزاع الاجزاء
اما ان يكون حسات بحيث يحققها باعتبار الوجود

الذهني او يكون متحصلة … المهية بدون اعتبار
الوجود الذهني … كانت في الخارج
فعلى الا … ورة المختلفة هي صور
… القضايا الخارجية
… فيها وهو باطل
… وجوه وباطني
… كن المهية في الخارج
… مارحته هي
… الاحتمال
… النحو
… على
… على
… قلنا ان هذه
الحيثيات موجودة بوجود واحد على ما مر وهو الاحتمال
الثاني ان قلنا بتعدد وجودها على الوجه الذي
مر وبالجملة لا يمكن انتزاع الصورتين المختلفتين من امر

واحد من حيث … لو بد في تحليل العقل المهية الى الاجزاء
المختلفة المحمول … ت المختلفة في ذات المهية
سوا تحقق ام … الاحتمال
الرابع الى احد من … التفتيش ترجع
بالاعتبار فان …
الذات المستقل …
وهذا حكم بالا …
نحو بدون …
الاول …
المفهوم …
وبالتعدد …
باتحادهما في الوجود الذي هو وجود زيد وبتعددهما
في الذات والمفهوم لزوال احدهما دون الاخر ومن اختار
الاحتمال الثاني اعتبر تعدد الوجود والمهية على النحو

المذكور من اجزا [illegible] ترتيبا لاجزا

في الخارج مع [illegible] ثبت استقلا

والوجود [illegible] هو القول

[illegible] ذاته ووجودا

[illegible] لحصة الحيوانية

[illegible] فان الجسم

[illegible] ومفهوم زيد

[illegible] هو

[illegible] الجزئية

[illegible]

بين الانسان [illegible] في الانسان الحكم

الاجسمية واحدة وهي متقدمة على الانسانية ونصح بقاؤها

مع ارتفاع الانسانية فكيف يكون جعلهما واحدا

او الحق ان [illegible] الحلول فقد يصح انفكاكا لعدم حلول الجزء

كما اذا كان [illegible] الهيولى والصورة وقد لا

يصح ان ينفك [illegible] السطح وهنا

اشهر ان المركب

الهيولى والصورة

الملاقية بين الهيو

لزم ان يكون متشخ

كما ان متشخ

هو متخ

نعينها

الجسمية را [illegible]

بتشخص الهيولى بالصورة وتشخص الصورة بالهيولى فلا دور

فان التشخص قد يراد به مع المشترك فتشخص الصورة بهذا

المعنى انما هو بالهيولى المتشخصة فان الصورة انما تصير بعد

الصورة بالهيولى من جه [illegible] وأما الهيولى

فهي لا تصير هذه ا[illegible] من حيث

هذا ال[illegible] تشخص الهيولى

[illegible] لقة التي هي

[illegible] بودها الذي

[illegible] النحو من الوجود

[illegible] ج اليها وقد

[illegible] الهيولى

[illegible]

[illegible]

[illegible] وهذا

التشخص انما يكون بالصورة المطلقة وثانيهما التشخص

الذي هو الفساد من الصورة وهذا التشخص انما يقوم

بالذات بالصورة وعن القابل لها هي الهيولى المتشخص

المستمر فهذا ال[illegible] الذي هو تشخص الهيولى

بالذات ا[illegible] [illegible] الصورة والتشخصات

المختلفة بالوح[illegible] [illegible] تشخصات

الصور بالذات [illegible]

بالتشخص المستمر [illegible]

تشخصاتها وتش[illegible]

انما يكون بالصو[illegible]

المطلقة وا[illegible]

الهيولى [illegible]

يكون ب[illegible]

واسطة [illegible]

كان بالمعنى الاول والثاني انما يكون بالصورة

واما التشخص الصورة فظاهر انه انما يكون بالهيولى

لما تقرر في الحكمة من ان كل نوع تكثر افراده فانما

يكون كثرتها [illegible] افرادها [illegible]

[illegible] التي تكثرت
[illegible] تها [illegible]
صور تشخصاتها
[illegible] قال افضل المحققين
[illegible] ح الاشارات
المتعينة من حيث
[illegible] بالصورة المطلقة
[illegible] الكلام
[illegible]
[illegible]
[illegible] بوا
علي
تشخص الصورة [illegible] من تقدم ذات
الصورة المطلقة على الهيولى التي هي ناد التشخصها
تقدمها على تشخصها فعلى تقدير تسليم ان تشخص كل

موجود [illegible] جوده ان يكون وجود الصورة
المطلقة [illegible] تقدما على تشخصها
وايضا [illegible] لام
يكون الهيو [illegible]
هو تشكل وا [illegible]
بالذات و [illegible]
الى الصورة [illegible]
الرافع [illegible]
فلا [illegible]
يكو [illegible]
المتشخصة [illegible] من تشكل و [illegible]
هذا آخر ما قصدته في هذه الرسالة والحمد لله على
افضاله والصلوة والسلام على محمد وآله قد تم كتابة
هذه الرسالة

تم

[illegible] کتابهایی که در میانه [illegible] این کتاب [illegible] شد [illegible] رجب سنه [illegible]

[illegible] دانه	کتاب [illegible] امانت حاجی محمد علی محمد	امالی ابن بابویه جلد	علل الشرایع	جلد طهارة
[illegible] الاحکام [illegible] رضی جلد	حاشیه آقا جمال [illegible] ملا محمد [illegible] آیات احکام	کتاب [illegible] طهارة	[illegible] شرح [illegible]	رجال میر مصطفی تفرشی
[illegible] مجدول	قواعد شهید اول در اصول فقه		[illegible] از اول طهارة تا تجارة جلد	[illegible] جلد ثانی [illegible]



